جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

MINISTRY OF FINANCE

البيان المالى
عن مشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧

القاهرة

مايو ٢٠١٦

جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

MINISTRY OF FINANCE

البيـــــان الـمالـــى

عـن

مشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧

يقدمه

عمرو الجارحى

وزير المالية

محتويات البيان المالى
لمشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة الماليـــة ٢٠١٧/٢٠١٦

	رقم الصفحة
المقدمة	١
الفصل الأول : الإطار العام لمشروع الموازنة العامة للدولة	٣
أولاً : الأهداف الكمية والإفتراضات الرئيسية للسياسة المالية والإقتصادية	٥
ثانياً : أهم الملامح والتوجهات الجديدة فى مشروع الموازنة	١٠
ثالثاً : الإطار المالى والاقتصادى	٢١
رابعاً: الإجماليات والتقديرات الرئيسية لمشروع الموازنة العامة	٣٧
خامساً :أهم المخاطر المالية فى مشروع الموازنة العامة	٥٣
سادساً: تقديرات الآداء المالى على المدى المتوسط	٥٥
الفصل الثانى : البيانات التحليلية لمشروع الموازنة العامة للدولة (طبقاً للتقسيم الاقتصادى)	٥٩
الاستخدامات (الإنفاق العام)	٦١
الموارد العامة	١٠١
الفصل الثالث : التوازنات المالية الأساسية لمشروع الموازنة	١١٧
الفصل الرابع : مشروع موازنة الخزانة العامة	١٢٧
الفصل الخامس : العلاقات مع الهيئات الاقتصادية	١٣١
الخاتمة	١٣٦

تقديم

مع الانتهاء من الاستحقاق الثالث والاخير من خارطة الطريق التى بدأت بعد ثورة يونيو ٢٠١٣ والمتمثل فى انتخاب مجلسكم الموقر فى انتخابات حرة عكست إرادة الشعب المصرى، فان الطموحات والامال باتت مرتفعة لتحقيق نهضة تنموية شاملة وتحسن ملموس فى مستوى معيشة المواطنين. ويمثل هذا التحدى مسؤولية كبيرة ومشتركة للسلطتين التنفيذية والتشريعية يحتاج إلى وجود رؤية واضحة كما عرضت على حضراتكم فى برنامج الحكومة الذى نال ثقتكم الغالية. ويتطلب ذلك تحويل الرؤية الى خطط وبرامج وآليات تنفيذية متسقة ومتكاملة يتعاون الجميع على تنفيذها بما يحقق الاهداف المرجوة ويساهم فى معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتحديات التى تواجه بلدنا العزيز.

وفى هذا الاطار تم اعداد مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ ليعكس توجه الدولة واصرارها على تنفيذ برنامج اصلاحى شامل على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى يحقق ثلاثة أهداف رئيسية أولها رفع معدلات النمو والنشاط الاقتصادى لتوليد فرص عمل حقيقية متزايدة ولتحقيق زيادة حقيقية وملموسة فى دخول كافة فئات وشرائح المجتمع؛ وثانيها زيادة مخصصات وجودة الانفاق على برامج الحماية والعدالة الاجتماعية والخدمات الاساسية ليس فقط لتوفير اكبر قدر من الحماية والرعاية اللائقة للطبقات الاقل دخلا والاولى بالرعاية بل أيضاً لتحقيق أهداف العدالة الإجتماعية والإقتصادية؛ وثالثها معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية وأهمها تراجع معدلات النمو والتشغيل، وارتفاع معدلات التضخم خاصة للسلع الغذائية، وارتفاع معدلات عجز الموازنة ونسبة الدين للناتج المحلى، وارتفاع قيمة عجز الميزان التجارى والجارى.

وتتطلب المرحلة الحالية اتخاذ اجراءات اصـــلاحية هيكليـــة وجـــادة لإحـــداث الإنضباط المالى للسيطرة على معدلات عجز الموازنة بشكل تدريجى للـــسيطرة علـــى مستوى الدين العام الذى تأكل أعباءه موارد الدولة وذلك من خلال برنامج متـــوازن يراعى الأبعاد الاجتماعية وخاصة شرائح المجتمع الأكثر تأثراً بآثار تلك الإصلاحات. وفى هذا الشأن أيضاً تدرك وزارة المالية ضرورة التعامل بجديـــة خـــلال الـــسنوات القادمة مع بعض الموضوعات الهامة مثل اصلاح منظومة المعاشات وفض التشابكات المالية وتحقيق تطوير مؤسسى شامل لكافة الاصول الانتاجية والخدميـــة المملوكـــة للدولة وتحديث البنية الأساسية وزيادة الإنفاق فى مجالات التنمية البشرية وخاصـــة من خلال تطوير وتحديث خدمات التعليم والصحة.

وانى اذ أتشرف بتقديم مشروع الموازنـــة العامـــة للدولـــة للـــسنة الماليـــة ٢٠١٧/٢٠١٦ والذى يعكس الاطار العام لسياسة الدولة على المسارين الاقتـــصادى والاجتماعى، فأؤكد لسيادتكم رغبتنا الصادقة والحقيقية فى العمل بإخلاص لبناء وطننا العظيم راجياً من المولى عز وجل ان يوفقنا جميعا ويسدد خطانا.

وزير المالية

عمـــرو الجـــارحى

الفصل الأول

الإطار العام لمشروع
الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة/ أعضاء المجلس الموقر

يهدف مشروع الموازنة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ المقدم لمجلسكم الموقر إلى تحقيق عدد من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التى يتضمنها برنامج الحكومة وأهمها رفع مستوى معيشة المواطنين وتحسين جودة حياتهم، وذلك من خلال تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد هذا الوطن، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام بما يحقق طفرة فى مستوى الخدمات العامة الأساسية المقدمة للمواطنين وفى برامج الحماية الإجتماعية، ومع الإهتمام برفع كفاءة وفاعلية التنفيذ حتى تنعكس السياسات بشكل واقعى وملموس على حياة المواطنين.

ولا شك أن زيادة معدلات النمو الإقتصادي تعتبر مدخلاً أساسياً لتحقيق زيادة فى عدد فرص العمل الحقيقية والمنتجة أمام المواطنين وهو ما تسعى السياسة المالية والإقتصادية إلى تحقيقه، من خلال إعادة بناء الثقة في الإقتصاد المصرى محلياً ودولياً، وإستكمال تنفيذ عدد من الإصلاحات المالية والهيكلية، وتهيئة المناخ الملائم والفرص للإستثمار ولزيادة الإنتاج المحلى والتصدير، وتنفيذ المشروعات التنموية، والإهتمام بالتنمية البشرية والتدريب لزيادة معدلات التشغيل، ورفع كفاءة العمل والإنتاجية، وتهدف الحكومة إلى إيجاد شراكة بناءة بين الحكومة والقطاع الخاص،

جنباً إلى جنب مع دور قوي للدولة كداعم ومنظم ومراقب، وكمشارك ومحفّز للنشاط الاقتصادي، في ظل اقتصاد سوق منضبط.

وعلى الرغم من أن زيادة معدلات النمو الإقتصادى يعتبر مدخلاً مهما لزيادة دخول المواطنين وخلق فرص عمل كافية، إلا أنه لا يكفي وحده لتحقيق التنمية الشاملة المرجوة وإستدامتها على المدى الطويل، حيث تقوم الحكومة بتطبيق وتمويل برامج للحماية الإجتماعية الفعالة تحقق إستهدافاً أفضل للفئات الأولى بالرعاية، بالإضافة إلى تطوير شامل فى الخدمات العامة الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان والطرق والمواصلات ومياه الشرب والصرف الصحى لتحقيق حياة كريمة للمواطنين، وبحيث يتحقق الشمول فى الإستفادة من ثمار النمو الإقتصادى.

كما أن تحقيق الإستقرار المالى والنقدى أمر فى غاية الضرورة لضمان تحقيق الإستدامة المالية وبما يحقق بيئة مناسبة مستقرة تسمح بزيادة النشاط الإقتصادى وإستقرار المستوى العام للأسعار أمام المواطنين.

وعلى الرغم من حدوث تقدم في الأهداف السابق الإشارة إليها إلا أن الطريق لا يزال طويلاً وما حدث من تحسن غير كاف حيث أن التحديات التى تواجه الإقتصاد لا تزال كبيرة وفى تصاعد وهو ما يتطلب جهود مضاعفة وجادة لإصلاح الخلل في التوازنات المالية والإقتصادية بجانب توفير موارد ضخمة لتفى بطموحات المواطنين في تحسين الخدمات التى تمس حياتهم اليومية.

أولاً: الأهداف الكمية والإفتراضات الرئيسية للسياسة المالية والإقتصادية

تم ترجمة الأهداف الرئيسية للسياسة المالية والإقتصادية فى عدد من الأهداف والإفتراضات الكمية المتسقة التى تحقق التوازن بين هذه الأهداف وتضمن إستمراريتها وإستدامتها. والجدول رقم (١) يوضح الإفتراضات الرئيسية المستخدمة فى إعداد تقديرات مشروع موازنة ٢٠١٦/٢٠١٧.

جدول (١): الإفتراضات الرئيسية المستخدمة فى إعداد تقديرات مشروع موازنة ٢٠١٦/٢٠١٧

البيان	٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٧
	فعلى	فعلى	متوقع	مشروع موازنة
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى (%)	٢,٢	٤,٢	٤,٤	٥,٢
متوسط سعر برميل برنت (دولار / برميل)[١]	١٠٥,٥	٧٣,٠	٤٧,٠	٤٠,٠
متوسط سعر طن القمح العالمى (دولار / طن)[١/٢]	٢٨٤,٠	٢٧٨,٠	٢١٥,٣	٢٢٧,٠
متوسط السعر الفعال للضريبة الجمركية فى مصر (%)[٣]	٤,٠	٤,٧	٤,٧	٤,٨
معدل نمو التجارة العالمية للواردات السلعية (%)[٤]	٢,٩	٣,٠	٣,٥	٤,٥
معدل نمو الإقتصاد العالمى (%)[٤]	٣,٠	٣,٣	٣,٢	٣,٤
متوسط معدل التضخم العالمى (%)[٤]	٣,٧	٣,٤	٣,٤	٣,٥

١/ يتم الحساب فى ضوء متوسطات أسعار السوق (SPOT) والسوق الآجلة لتواريخ التسليمات المختلفة ويتم حساب هذه التقديرات بصورة دورية.

٢/ أسعار التداول بالبورصات العالمية بخلاف مصروفات الشراء الأخرى.

٣/ الضريبة الجمركية القيمية كنسبة إلى إجمالى الواردات السلعية.

٤/ وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولى - قاعدة بيانات آفاق الإقتصاد العالمى - فى أكتوبر ٢٠١٥ (متوسط سنوات ميلادية).

١. <u>زيادة معدلات التشغيل وفرص العمل الحقيقية والمنتجة:</u> عن طريق دفع النشاط الإقتصادى كثيف العمالة بهدف زيادة معدلات التشغيل أمام المواطنين، وذلك من خلال تحقيق الاستقرار المالي والإقتصادى، وتحقيق زيادة ملحوظة فى الإستثمارات الحكومية فى البنية الأساسية، وتطبيق سياسات لرفع مستوى الإنتاجية وخدمة التنمية البشرية من خلال الاهتمام بالصحة والتعليم والتدريب، وتطوير مناخ الإستثمار من خلال إجراء إصلاحات تشريعية ومؤسسية لتحفيز القطاع الخاص،بالإضافة إلى تنفيذ مشروعات تنموية تمتد آثارها للأجيال القادمة وتفتح مجالات كبيرة وجديدة أمام القطاع الخاص مثل مشروع تنمية وتطوير محور قناة السويس.

وفى هذا الإطار يستهدف مشروع الموازنة العامة وبرنامج الحكومة تحقيق معدل نمو إقتصادى بنسبة ٥,٢% في عام ٢٠١٧/٢٠١٦، ووصولاً إلى حوالى ٦,٢% بحلول عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، حيث أنه من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلى خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٤,٤%.

وسوف يصاحب ذلك النمو خفض فى معدلات البطالة بنحو ١ نقطة مئوية لتصل إلى نحو ١١,٥ - ١٢% فى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ وبحيث تنخفض تدريجياً إلى نحو ٩ - ١٠% بحلول عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، إعتماداً على سياسة دفع النمو الإقتصادى فى القطاعات كثيفة العمالة وإزالة التشوهات التى تحفز المشروعات كثيفة رأس المال على حساب التشغيل، علماً بأن معدلات البطالة بلغت نحو ١٢,٨% فى نهاية ديسمبر ٢٠١٥.

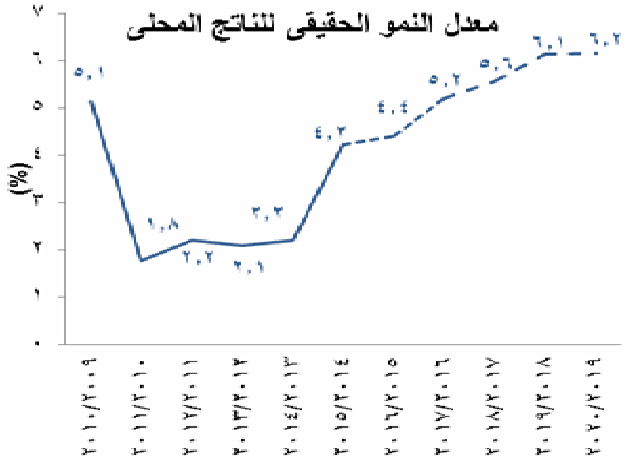

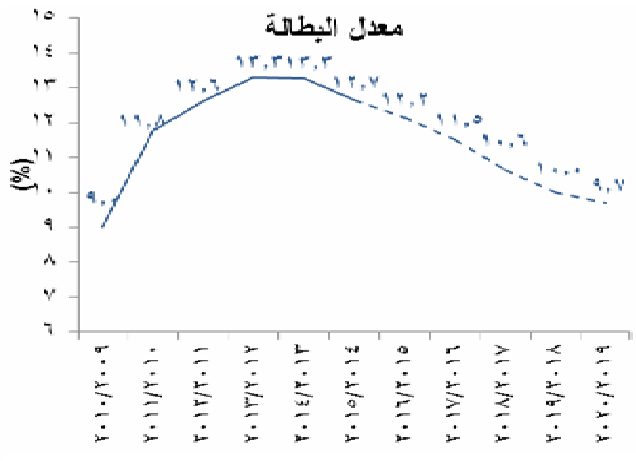

٢. تحقيق الاستقرار المالى والإقتصادى: من خلال السيطرة على معدلات عجز الموازنة والدين العام، وعلى معدلات التضخم، ووضعها فى مسار نزولى على المدى المتوسط، وبما يؤدى لتدعيم ثقة المستثمرين المحليين والدوليين فى الإقتصاد المصرى، وذلك من خلال تعظيم الاستفادة من قدرات وموارد الإقتصاد، وترشيد وتحسين ترتيب أولويات الإنفاق العام بما يحقق تحسن ملموس فى جودة الحياة لقطاعات عريضة من المجتمع المصرى.

وفى ضوء إرتفاع معدلات الدين العام خلال السنوات الماضية بشكل ملحوظ فهناك ضرورة لضبط عجز الموازنة العامة، حيث يستهدف مشروع الموازنة خفض العجز الكلى إلى نحو ٩,٨% من الناتج المحلى، وأن يصل إلى نحو ٨-٨,٥% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، ومع الأخذ في الحسبان عدم ورود أي منح إستثنائية خلال الأعوام القادمة، وهو ما يتطلب إتخاذ إجراءات مالية هيكلية على جانبى الإيرادات والمصروفات وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق لتوفير الموارد المطلوبة لزيادة الإنفاق الإجتماعى خاصة فى قطاعى الصحة والتعليم والحماية الإجتماعية.

وسوف يسمح ذلك بتراجع مستويات الدين العام (محلى وخارجى) إلى حدود ٩٧% من الناتج المحلى في عام ٢٠١٧/٢٠١٦، وبحيث يصل إلى نحو ٨٥-٩٠% على المدى المتوسط بحلول عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وذلك إرتباطاً بإنخفاض معدلات العجز فى الموازنة العامة المستهدفة وأخذاً فى الإعتبار تكلفة التمويل المتوقعة خلال هذه الفترة.

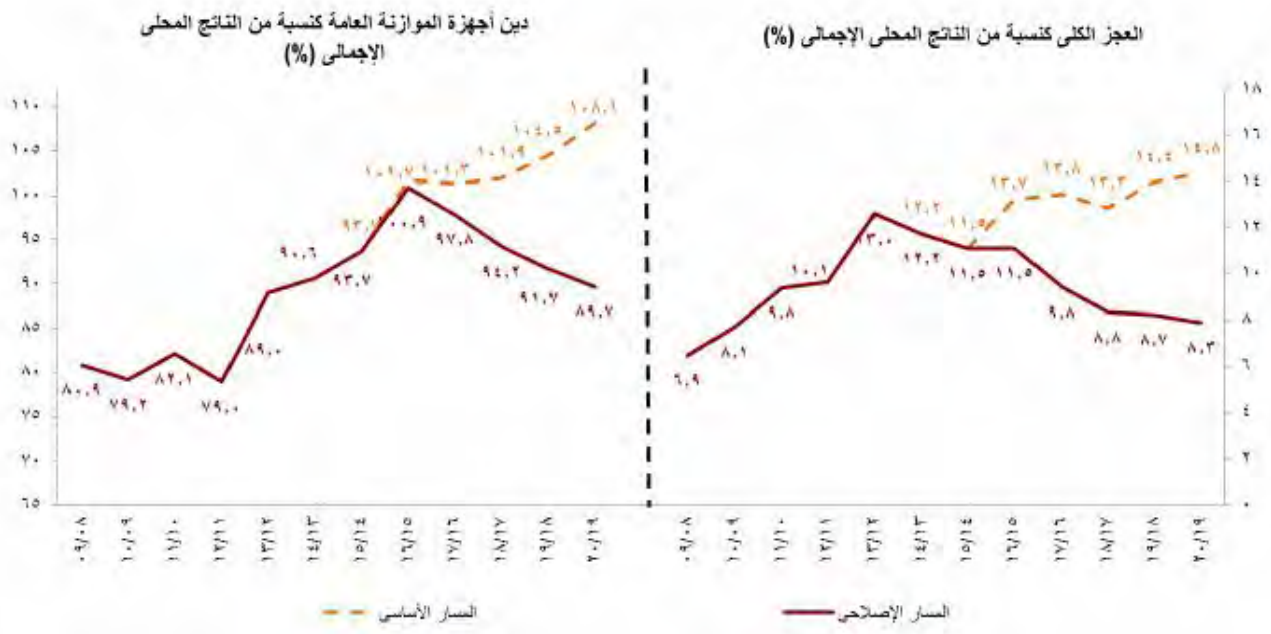

ويعتبر خفض معدلات الدين العام من أهم مستهدفات السياسة المالية لتحقيق الإستقرار المالى على المدى المتوسط خاصة مع إرتفاعها من مستوى ٧٩% من الناتج في عام ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ٩٣,٧% من الناتج في عام ٢٠١٥/٢٠١٤، وإقترابها من حجم الناتج المحلى مؤخراً، حيث يتسبب ذلك في زيادة الإنفاق على مصروفات فوائد الدين العام التى أصبحت تمثل نحو ثلث حجم الإنفاق الحكومى (أكبر باب على جانب المصروفات) بدلاً من الإنفاق على المشروعات التنموية والإجتماعية ذات الأولوية.

من جهة أخرى فمن المقدر أن يكون الإنخفاض في معدلات التضخم تدريجياً ليصل عند معدلات تقترب من ٧-٨% بحلول عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. وسوف تساهم السيطرة على معدلات عجز الموازنة فى خفض الضغوط التضخمية داخل الإقتصاد، كما أن وجود طاقات كامنة غير مستغلة داخل الإقتصاد

بالإضافة إلى السياسات التى تتبعها الحكومة للتنمية البشرية وتحديث البنية الأساسية وبالتالى زيادة معدلات الإنتاجية فى الإقتصاد سيساهم فى تحقيق زيادة في معدلات النمو الإقتصادى كما هو مستهدف دون أن يصاحب هـذا النشاط الإقتصادى المتسارع إرتفاعاً موازياً فى معدلات التضخم.

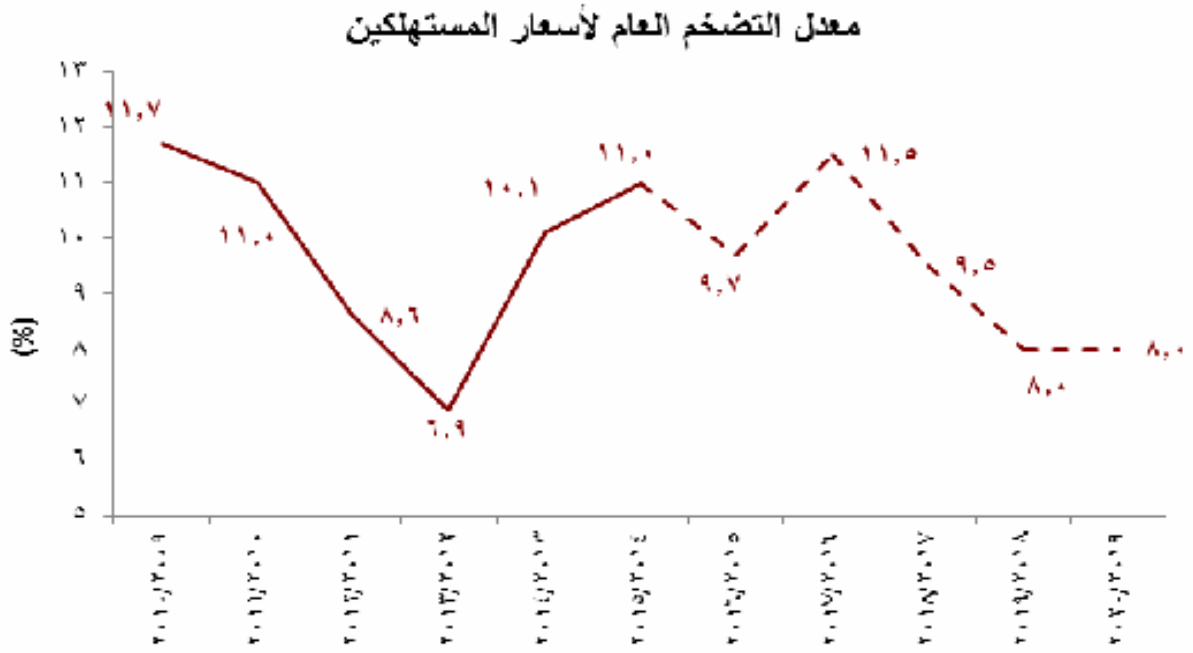

كما يستهدف البرنامج الإقتصادى للحكومة زيادة الإحتياطيات من النقد الأجنبى وبما يغطى نحو ٣ - ٤ أشهر من الواردات على المدى المتوسط، حيث وصل حجم الإحتياطى إلى ١٧ مليار دولار فى نهاية إبريل ٢٠١٦ أى ما يغطى ٣,١ أشهر من واردات السلع والخدمات. ومن المتوقع أن تؤدى الإجراءات التى يستهدفها برنامج الحكومة لتحسين أداء الصادرات غير البترولية والسياحة والمتحصلات من قناة السويس، بالإضافة إلى حدوث زيادة ملحوظة فى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من خلال الإستثمارات المباشرة وفى الأوراق المالية إلى تحسن أداء ميزان المدفوعات.

٣. تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الإقتصادية والإجتماعية: ترسيخ مفهوم التنمية الشاملة المستدامة التى تعم كل فئات المجتمع، من خلال تدعيم نظم الحماية الاجتماعية وتوفير الخدمات والإحتياجات الأساسية للمواطنين بجودة عالية، وتطبيق سياسات إستهداف أكثر فعالية لحماية الفئات الأولى بالرعاية والتخفيف من تأثير الإصلاحات المالية على القطاعات الأقل دخلاً، مع التركيز على تنمية الثروة البشرية لتمكين المواطنين، خاصة من الشباب، وتدعيم قدراتهم على الاستفادة بصورة مباشرة من ثمار النمو الإقتصادى.

وتنطلق السياسة المالية من مفهوم أنه لا بد من تدخل الدولة ببرامج للحماية الإجتماعية توفر قدر كبير من الحماية للفئات الأقل دخلاً والأولى بالرعاية وعدم انتظار وصول ثمار النمو الإقتصادى إلى تلك الفئات، وذلك من خلال برامج تتمتع بدرجة عالية من الإستهداف والكفاءة، وبحيث يصاحب إجراءات الإصلاح الإقتصادية إجراءات أخرى اجتماعية توفر الحماية، وإعادة توزيع الموارد لصالح الفئات الأقل دخلاً.

ثانياً : أهم الملامح والتوجهات الجديدة فى مشروع موازنة ٢٠١٦/٢٠١٧

تقوم الحكومة بتطبيق برنامج مالي يستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وتوسيع القاعدة الضريبية، وإدارة الدين العام بطريقة أكثر كفاءة، بالإضافة إلى مجموعة من الاصلاحات الأخرى لإدارة المالية العامة، وتنعكس تلك الأهداف على ملامح وتوجهات مشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ على النحو التالي:

أ- إصلاحات هيكلية فى المصروفات العامة

١. إعادة ترتيب أولويات الإنفاق: تقوم الحكومة بتطبيق برنامج مالى يستهدف إعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين بما يضمن كفاءة الإنفاق وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث إستهداف الفئات الأكثر إحتياجاً، والسعى نحو زيادة الإستثمارات فى البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات، و إستكمال المشروعات التنموية الكبرى، ورفع كفاءة برامج ومظال شبكة الحماية الإجتماعية والعمل على تحقيق الإلتزامات الدستورية.

٢. زيادة الإستثمارات الحكومية للإسراع بتنفيذ مشروعات تطوير البنية التحتية في الإقتصاد، بالإضافة إلى الدور الهام الذى تقوم به الإستثمارات فى توليد فرص العمل للشباب وكذلك زيادة القدرة الكامنة للإقتصاد المصرى، كما ستساهم تلك الإستثمارات فى إستكمال تنفيذ المشروعات الكبرى وفى مقدمتها مشروعات الطرق وإستصلاح الأراضى والإسكان منخفض التكاليف وتطوير العشوائيات ومترو الأنفاق وتطوير السكك الحديدية، وغيرها. وقد تم تخصيص نحو ١٠٧ مليار جنيه للإستثمارات الحكومية تمثل ١١,٤% من إجمالى المصروفات بزيادة ٥٠,١% مقارنة بالمتوقع خلال العام المالى الجارى، منها نحو ٦٤ مليار جنيه ممولة من موارد الخزانة العامة بزيادة ٢٥,٥% عن العام الجارى والباقى فى صورة منح وقروض وتمويل ذاتى. ويهدف مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ الحفاظ على معدل مرتفع للإستثمارات الحكومية لتطوير وتحديث البنية الأساسية، وبما يتفق مع القدرة الإستيعابية والتنفيذية للجهات المنفذة، بالإضافة إلى إعطاء

أولوية لإستكمال تنفيذ المشروعات السابق البدء فيها سواء المشروعات الخدمية أو المشروعات القومية الكبرى مثل مشروع تنمية محور قناة السويس وغيرها.

هذا بخلاف المشروعات الضخمة التى يتم تمويلها من خارج إطار الموازنة العامة سواء من خلال برامج تمويل خارجية مع المؤسسات الدولية والإنمائية والصناديق العربية المختلفة، أو من خلال القطاع الخاص بما في ذلك آليات الـ PPP وBOT، أو التحالفات المباشرة.

٣. السيطرة على تفاقم فاتورة الأجور: تتضمن موازنة عام ٢٠١٦/٢٠١٧ إجراءات هيكلية تستهدف إحكام السيطرة على تفاقم مصروفات الأجور والتى إرتفعت من نحو ٨٥ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى نحو ١٩٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، وتقدر مصروفات الأجور في مشروع الموازنة العامة الجديدة بنحو ٢٢٨ مليار جنيه بزيادة ٧,٦% عن متوقع العام المالى الحالى، حيث يعتبر السيطرة على تفاقم الأجور إحدى الإصلاحات الهيكلية والمالية الضرورية لتحقيق الإستقرار المالى وتوجيه مزيد من موارد الدولة نحو الإنفاق على البرامج التنموية والحماية الإجتماعية.

٤. إستمرار تطوير قطاع الكهرباء: تولى الحكومة إهتماماً كبيراً بتنمية قطاع الكهرباء، وذلك لسد فجوة الطاقة مقارنة بحجم الإستهلاك، وقد شهد العام الماضى تحسناً ملموساً شعر به المواطنون خاصة فى فترة الصيف وكذلك القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة في الإقتصاد، حيث توقفت ظاهرة إنقطاع التيار التى إستمرت خلال السنوات السابقة. وسوف تدخل الخدمة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ ثلاث محطات جديدة لتوليد الكهرباء بطاقة ١٤,٤ جيجاوات ضمن الخطة الشاملة

لتوفير الطاقة الكهربائية، وهو ما سيتطلب بدوره زيادة في كمية الوقود المطلوبة لتوليد الطاقة في هذه المحطات، حيث سيستمر إستيراد الغاز الطبيعى الذى بدأ منذ العام الماضى بالإضافة إلى زيادة كميات السولار والمازوت المستهلكة.

وقد بلغ ما تم إنفاقه من الموازنة العامة على الخطة الإسعافية العاجلة خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٧ مليار جنيه، بالإضافة إلى ٨,٣ مليار جنيه فى عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ضمن مشروعات التوسع فى محطات الكهرباء.

وقد أدت هذه التطورات إلى أن يبلغ إجمالى دعم الكهرباء الناتج عن فروق أسعار المواد البترولية نحو ٢٩ مليار جنيه في مشروع الموازنة، وذلك على الرغم من إستمرار تنفيذ خطة ترشيد الدعم التى تطبق سنوياً. كما يشمل مشروع الموازنة تخصيص مبالغ مالية لشراء كميات كبيرة من اللمبات الموفرة للكهرباء.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة قامت خلال العامين الماضيين بعدة إجراءات إصلاحية في قطاع الكهرباء وتشمل فتح المجال للقطاع الخاص للمرة الأولى للمشاركة في إنتاج الكهرباء، بالإضافة إلى طرح تعريفة لشراء فائض الكهرباء المنتج من القطاع الخاص بإستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح لكمية ٤ جيجاوات، كما إجتذب القطاع حجم كبير من الإستثمارات الأجنبية للمشاركة في توليد الطاقة، هذا بالإضافة إلى إجراءات لترشيد الإستهلاك تشمل تطبيق نظام جديد لإنارة الشوارع.

ب - تدعيم نظم الحماية الاجتماعية :

يركز مشروع الموازنة العامة خلال العام المالى القادم على الإستمرار فى تطوير ورفع كفاءة وآليات الإستهداف في برامج الحماية الإجتماعية، والتنمية البشرية، وتحسين مستوى الخدمات العامة الأساسية وتطوير البنية الأساسية. ويعتبر تحقيق العدالة الإجتماعية وتحسين الأحوال المعيشية للفئات الأولى بالرعاية هو محور الإرتكاز الرئيسى فى مشروع الموازنة العامة المعروض على مجلسكم الموقر من خلال توجه الحكومة إلى تكثيف الدفع ببرامج موجهة للحماية الإجتماعية.

حيث تضع الحكومة إعتبارات العدالة الاجتماعية على رأس أولوياتها خلال الفترة القادمة، حيث يقوم مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ بالاستمرار فى تمويل مشروعات وبرامج اجتماعية محددة ورفع كفاءة منظومتي الحماية الاجتماعية والدعم بما يضمن تحقق الحماية ووصول الدعم بمختلف أنواعه المالية والخدمية والعينية إلى مستحقيه وتحقيق مردوده المجتمعي.

ويبلغ إجمالى الإنفاق على برامج البعد الإجتماعى والحماية الإجتماعية المباشرة فى مشروع موازنة العام المالى القادم نحو ٤٢١ مليار جنيه بنسبة ٤٥% من إجمالى المصروفات العامة (جدول ٢)، وبنسبة نمو بلغت نحو ١٢,٥% عن متوقع العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ بعد إستبعاد دعم الطاقة، حيث تضمن مشروع الموازنة التوسع فى تمويل البرامج الإجتماعية التى تحقق إستهدافاً أفضل للفئات الأولى بالرعاية، ويأتى على رأس هذه البرامج ما يلى:

- **<u>التوسع فى منظومة دعم السلع الغذائية ودعم المزارعين</u>: يشمل مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ إستهداف زيادة أعداد المستفيدين من دعم السلع الغذائية إلى نحو ٦٩ مليون مستفيد ونحو ٨٢ مليون مستفيد من منظومة دعم الخبز والنقاط ودقيق المستودعات. ويبلغ الدعم الموجه للغذاء شاملاً دعم المزارعين فى مشروع الموازنة العامة المعروض على مجلسكم الموقر نحو ٤٦,٣ مليار جنيه بنسبة نمو ١١,٦% عن العام السابق ويمثل نحو ٤,٩% من إجمالى المصروفات العامة. وذلك بخلاف توجيهات السيد رئيس الجمهورية الأخيرة بخصوص زيادة قيمة دعم الفرد الشهرى فى البطاقة التموينية بنحو ٢٠% من قيمة ذلك الدعم من ١٥ جنيه شهرياً ليصبح ١٨ جنيه شهرياً لمساندة المواطنين فى تحمل تكلفة زيادة أسعار السلع فى الأسواق، حيث تبلغ تكلفة هذا الإجراء نحو ٢,٥ مليار جنيه.**

ويعتبر دعم المزارعين البالغ نحو ٥,٢ مليار جنيه من أهم أدوات الحكومة للإهتمام بالمزارعين ودعمهم وتيسير ظروفهم المعيشية، حيث يتم تقديم دعم بنحو ٤,٤ مليار جنيه للمحاصيل الزراعية (القمح وقصب السكر)، بالإضافة إلى مبلغ ٠,٨ مليار جنيه لدعم فروق أسعار القطن ومساعدة المزارعين على مقاومة الآفات.

- **معاش الضمان الإجتماعى (دعم نقدى): تقوم الدولة برعاية الفقراء والمحتاجين والفئات التى لا تتمتع بأى معاشات عن طريق منحهم معاشات ضمانية خاصة أن أغلبهم من الشيوخ والنساء الغير قادرين على العمل كنوع من أنواع حماية الدولة لمواطنيها، وتبلغ إعتمادات معاشات الضمان الإجتماعى فى مشروع الموازنة نحو ٧,١ مليار جنيه.**

- **برامج تكافل وكرامة (الدعم النقدى): إستحدثت الحكومة بدءاً من العام الماضى برامج تكافل وكرامة لتوسيع قاعدة المستفيدين من الدعم النقدى وإستخدام آليات إستهداف أكثر كفاءة، حيث تبلغ الإعتمادات المخصصة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٤,١ مليار جنيه، يستفيد منها نحو ١ مليون مواطن بدءاً بمحافظات أسوان – قنا – الأقصر، وجارى التوسع فى هذا البرنامج بجميع مراكز محافظات الصعيد والتوسع وكذلك الانتشار على مستوى الجمهورية لبرنامج كرامة.**
- **التأمين الصحى: يعتبر اصلاح النظام الصحي وتحقيق التغطية الصحية الشاملة عن طريق نظام التأمين الصحى الشامل لكل المواطنين من الأهداف الرئيسية التي تسعي الحكومة الى تحقيقها. وتتمثل أهم المبادئ والأسس التى يقوم عليها هذا الإصلاح فى تحسين مستوى خدمات الرعاية الصحية، من خلال خلق منظومة جديدة أكثر فاعلية وجودة، تطبق على جميع فئات الشعب المصري، وأن يكون النظام إلزامياً على الجميع، وتطبيق مبدأ فصل التمويل عن تقديم الخدمة وعلى شراء الخدمة من مقدميها في القطاع العام والخاص، بالإضافة إلى استبدال مفهوم التغطية على أساس الفرد المؤمن عليه إلى مفهوم تغطية أسرة المؤمن عليه بالكامل.**
- **برامج الاسكان الاجتماعى: تستهدف الحكومة تحسين منظومة الإسكان وتطويرها وتوفير ظروف معيشية أفضل للمواطنين من خلال توفير السكن الملائم والمتطور من خلال مشروع الإسكان الإجتماعى والإنتهاء من بناء نحو ٢٠٠ ألف وحدة سكنية بتكلفة تصل إلى نحو ٣٣ مليار جنيه مدرجة بمشروع العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧.**

جدول (٢): البعد الاجتماعى

البيان	فعلى				متوقع	مشروع موازنة
	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦
الإجمالى العام	٢١٩،٥٥٣	٢٦١،٦٢٦	٣٢٦،٤٠١	٣٨٤،٩٣٥	٣٧٦،٩٠٧	٤٠٨،٧٣٤	٤٢٠،٧٤٠
الإجمالى العام (بدون دعم الطاقة)	١٥٠،٧٩٠	١٥٧،٥٤١	١٩٧،٨٥١	٢٤٥،٤٧٥	٢٧٩،٣٦٢	٣١٦،٩٥٨	٣٥٦،٧١٩
نسبة الى اجمالى الانفاق	%٣٧,٥	%٣٣,٤	%٣٣,٦	%٣٥,٠	%٣٨,١	%٣٨,٢	%٣٨,١
التعليم [١]	٤٧،٠١٧	٥٦،٤٠٩	٦٦،١٨٠	٨٤،٠٦٦	٩٢،٢٨٦	٩٦،٥٤٥	١٠٣،٩٦٢
الصحة [٢]	٢٠،٠٣٨	٢٢،٤٩٢	٢٦،١٢٨	٣٠،٧٥٩	٣٧،٣٣٣	٤٥،٠٦١	٤٨،٩٤٤
الدعم (بدون دعم الطاقة) [٣]	٤٢،٤٤٨	٣٠،٨٧٨	٤٢،٢٥٠	٤٨،٢٠٠	٥٢،٦٥٣	٥٥،٩٤١	٦٦،١١٢
دعم المواد البترولية	٦٧،٦٨٠	٩٥،٥٣٥	١٢٠،٠٠٠	١٢٦،١٧٩	٧٣،٩١٥	٦١،٧٠٤	٣٥،٠٤٣
دعم الكهرباء	١،٠٨٣	٨،٥٥٠	٨،٥٥٠	١٣،٢٨٠	٢٣،٦٣٠	٣٠،٠٧٣	٢٨،٩٧٩
مساندة وتدعيم نظم المعاشات والضمان الاجتماعى :	٢٦،٦٥٠	٣٠،٨٤٠	٤٣،٩٩٦	٦٠،٥٠٣	٦٩،٠٩٤	٨٧،٩٠٨	١٠١،٥٥٤
توفير متطلبات مساندة وتدعيم نظم المعاشات وإعادة هيكلتها وتشمل:							
- تقرير فوائد على أموال صناديق المعاشات المستخدمة في تمويل الاستثمارات الحكومية	١٦،١٧٩	١٦،٣٢٢	١٧،٧١٦	١٩،٠٠٤	٢٠،٣١٧	٢٤،٥٢٣	٢٤،٦٤٤
- ما تتحمله الخزانة من مزايا تأمينية في نظام المعاشات	٢،٨٧٨	٣،٣٤٧	٤،٢١٠	٤،٨٩٥	٥،٧٨٧	٦،١٣٧	٦،٨٤٩
- مساهمات الخزانة لدعم صناديق المعاشات	٣،٤٣٨	٦،٢٠٠	١٦،٣٥١	٢٩،٢٠٠	٣٣،٢١٣	٤٧،٤٨٥	٥٢،٤٨٥
- معاش الضمان الاجتماعي للأسر الفقيرة	١،٩٢٩	٢،٤٦٣	٣،٦٣٠	٤،٩٧٢	٦،٧٤٠	٦،٥٠٠	٧،١٠٠
- تكافل وكرامة [٤]						١،٠٠٠	٤،١٠٠
- معاش الطفل	٤٧	٤٨	٤٨	٥٤	٥٣	٧٠	٧٠
- مساعدات اجتماعية متنوعة	٢،١٧٩	٢،٤٦١	٢،٠٤١	٢،٣٧٨	٢،٩٨٤	٢،١٩٣	٦،٣٠٦
خدمات اجتماعية أخرى :							
خدمات الشباب والثقافة والشئون الدينية	١٤،٦٣٧	١٦،٩٢٢	١٩،٢٩٧	٢١،٩٤٧	٢٧،٩٩٦	٣١،٠٠٣	٣١،٨٤٨
الاعتمادات الاضافية للاستحقاق الدستورى [٥]						٥٠٠	٤،٣٠٠

١/ يمثل التقسيم الوظيفى، ويرتفع إلى نحو ١٢٣,٣ مليار جنيه بعد إضافة إنفاق بعض جهات الموازنة العامة والهيئات الاقتصادية.

٢/ يمثل التقسيم الوظيفى، ويرتفع إلى نحو ٦٦,٣ مليار جنيه بعد إضافة إنفاق بعض جهات الموازنة العامة والهيئات الاقتصادية.

٣/ تشمل دعم السلع التموينية ورغيف الخبز ، دعم المزارعين ، دعم إسكان محدودى الدخل والقروض الميسرة ودعم مياه الشرب والصرف الصحى، وباقى برامج الدعم.

٤/ بخلاف قرض من البنك الدولى بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، بما يعادل ٣,٢ مليار جنيه مصرى لتمويل هذا البرنامج خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦.

٥/ برامج الصحة والتعليم والبحث العلمى التى سيتم تحديدها أثناء العام.

ج- السياسات الضريبية وتعزيز ارتباط إيرادات الدولة بالنشاط الاقتصادى

تسعي وزارة الماليـــة مـــن خـــلال مـــشروع موازنـــة العـــام المـــالي ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى وضع سياسة ضريبية مستقرة على المستويين قصير وطويل الأجل تحقق كل من الاهداف المالية والاقتـــصادية والاجتماعيـــة للضريبة وزيادة نسبة الايرادات الضريبية إلى الناتج المحلى الاجمالى مع التركيز على الايرادات من الجهات غير السيادية بالإضافة إلـــي توســـيع القاعدة الضريبية وضم الاقتصاد غير الرسمى إلى المنظومة الرســـمية من خلال آليات تشجيع هذا الاقتصاد على دخول المنظومة.

وتشمل استكمال الإجراءات الإصلاحية الهيكلية لزيادة إيـــرادات الدولـــة الضريبية وغير الضريبية بما يتناسب مع القوى الكامنة غير المـــستغلة فى الاقتصاد المصرى، ومع مراعاة إعتبارات العدالة والمشاركة لجميـــع فئات المجتمع فى جنى ثمار الإصلاحات الإقتصادية.

ويتضمن مشروع موازنة العام المالى الجديد بعض الإجراءات الإصلاحية الجديدة بالإضافة إلى إستكمال وتفعيل تطبيق الإصلاحات الضريبية التـــى بدأت خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، ونعرض فيما يلى أهم الإجراءات التى يتضمنها مشروع الموازنة العامة المعروض على المجلس الموقر:

- إصدار وتطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة.
- وضع نظام فعال مبسط للمنشأت الصغيرة والمتوسطة.
- رفع كفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبية.
- إستكمال إصلاحات المنظومة الجمركية .
- استكمال تطوير منظومة الضرائب العقارية علـــى المبـــانى، وتفعيـــل تحصيل الإيرادات نتيجة تطبيق القانون الجديد.

- **إصلاحات أخرى مثل:**

- **مراجعة تكلفة وأسس تسعير عدد من رسوم التنمية التى لم تتم مراجعتها منذ سنوات ولا تمس محدودى الدخل.**
- **التطبيق الكفء والفعال لقانون الثروة المعدنية (المناجم والمحاجر).**
- **إستكمال إجراء تسويات تقنين اوضاع أراضى الإستصلاح الزراعى التى تم إستخدامها فى غير نشاطها الأصلى التى خصصت من أجله.**
- **إصلاح الهياكل المالية وأداء الهيئات الإقتصادية وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام حتى تتحول من مصدر نزيف لموارد الدولة إلى تعظيم العائد على أصول الدولة.**
- **أيلولة الجزء الأكبر من الأرباح والفوائض التى تحققها مؤسسات الدولة مثل البنوك وبعض الهيئات العامة إلى الخزانة العامة وخفض حجم الأرباح المحتجزة.**

د - <u>تنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام</u>

- **العمل على تنويع وخفض تكلفة مصادر تمويل الدين العام.**
- **تنويع مصادر التمويل ومكونات محفظة الدين العام ما بين المحلي والخارجي.**
- **تقليل مخاطر إعادة التمويل من خلال إطالة عُمر الدين المحلي القابل للتداول وتطوير منحنى العائد على الأوراق المالية المحلية.**

هـ- إصلاحات أخرى لتحسين إدارة المالية العامة

تتمثل أهم الإصلاحات في إدارة المالية العامة المستهدفة فيما يلى:

- **تطبيق الأطر الحديثة في مجال إدارة المالية العامة بما يحقق كفاءة أعلى في إدارة الخزانة العامة ويرفع من عائد الإنفاق الحكومي**
- **رفع كفاءة إدارة نظم المالية العامة، وتشمل نظم ميكنة العمليات الحكومية، وتطوير أطر الرقابة الداخلية، وفض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة، ورفع كفاءة إدارة التدفقات النقدية، والتحول إلى تطبيق موازنات البرامج والأداء.**
- **تطبيق مبدأ الشفافية المالية والمشاركة المجتمعية خلال مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، ومع نشر التقارير والبيانات المرتبطة بالأداء المالى بشكل دورى، ونشر الثقافة المالية وتشمل إصدار موازنة المواطن والتى من شأنها تفعيل الرقابة المجتمعية على الأداء المالى.**
- **تطوير منظومة العقود والمشتريات الحكومية بهدف ضبط الإنفاق الحكومى وتحقيق أفضل إستخدام لموارد الدولة، ومن خلال تطبيق الإصلاحات الواردة بتعديلات قانون المناقصات والمزايدات.**

ثالثاً :الإطار المالى والاقتصادى

أ) أهم تطورات أداء الاقتصاد العالمى

يأتى مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ فى ظل بيئة إقتصادية دولية غير مواتية للدول النامية والأسواق الناشئة. فمن ناحية يتوقع إستمرار تباطؤ معدلات نمو الإقتصاد العالمى، خاصة فى ظل إنخفاض معدلات النمو المتوقع للإقتصاد الصينى وتأثيره على الدول الناشئة الأخرى والركود المتوقع فى عدد من الإقتصادات الصاعدة مثل روسيا والبرازيل؛ بالإضافة إلى تطورات أداء السياسة النقدية وتخارج الولايات المتحدة الأمريكية من السياسة النقدية التوسعية والتى أثرت بالسلب على إستقرار الأسواق المالية الدولية وعلى إرتفاع تكلفة التمويل، وتزايد الضغوط على أسعار عملات الدول النامية والناشئة.

ويقدر معدل النمو المتوقع للإقتصاد العالمى أن يتراوح ما بين ٣,٢ - ٣,٤% خلال العامين الماليين ٢٠١٦ و٢٠١٧ على التوالى، إرتفاعاً من نحو ٣,١% المتوسط المحقق خلال العامين السابقين.

جدول (٣): معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى، بالأسعار الثابتة

(نسبة مئوية)

المنطقة/ الدولة	٢٠٠٩/٠٨	٢٠١٠/٠٩	٢٠١١/١٠	٢٠١٢/١١	٢٠١٣/١٢	٢٠١٤/١٣	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦
						متوقع			
الإقتصاد العالمى	١,٥٢	٢,٧	٤,٨	٣,٨	٣,٤	٣,٠	٣,٣	٣,٢	٣,٤
الدول المتقدمة	-١,٦	-٠,٢	٢,٤	١,٥	١,٣	١,٦	١,٩	١,٩	٢,٠
الولايات المتحدة	-١,٥	-٠,١	٢,١	٢,٠	٢,٣	٢,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٥
منطقة اليورو	-٢,٠	-١,٢	١,٨	٠,٤	-٠,٦	٠,٢	١,٣	١,٦	١,٦
اليابان	-٣,٣	-٠,٤	٢,١	٠,٧	١,٧	٠,٨	٠,٣	٠,٥	٠,٢
دول متقدمة أخرى	٠,٣	٢,٣	٤,٥	٢,٧	٢,٢	٢,٥	٢,٤	٢,١	٢,٣
الدول الصاعدة	٤,٥	٥,٢	٦,٨	٥,٧	٥,١	٤,٨	٤,٣	٤,١	٤,٤
الدول النامية فى آسيا	٧,٤	٨,٥	٨,٦	٧,٢	٦,٩	٦,٩	٦,٧	٦,٥	٦,٤
الصين	٩,٤	٩,٨	٩,٩	٨,٥	٧,٨	٧,٦	٧,١	٦,٧	٦,٤
الهند	٦,٢	٩,٤	٨,٤	٥,٩	٦,٠	٧,٠	٧,٣	٧,٤	٧,٥
كومونويلث الدول المستقلة	-٠,٥	-٠,٨	٤,٧	٤,١	٢,٨	١,٦	-٠,٩	-٢,٠	٠,١
روسيا	-١,٣	-١,٧	٤,٤	٣,٩	٢,٤	١,٠	-١,٥	-٢,٨	-٠,٥
أمريكا اللاتينية والكاريبى	١,٣	٢,٤	٥,٥	٤,٠	٣,٠	٢,١	٠,٦	-٠,٣	٠,٥
البرازيل	٢,٤	٣,٧	٥,٧	٢,٨	٢,٣	١,٤	-١,٩	-٣,٨	-١,٩
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٣,٧	٣,٧	٤,٨	٤,٧	٣,٦	٢,٤	٢,٧	٢,٨	٣,٣
المملكة العربية السعودية	٥,١	٣,٣	٧,٤	٧,٧	٤,٠	٣,١	٣,٥	٢,٣	١,٦
مصر [٢/١]	٤,٧	٥,١	١,٨	٢,٢	٢,١	٢,٢	٤,٢	٤,٤	٥,٢
إفريقيا جنوب الصحراء	٥,٠	٥,٤	٥,٨	٤,٦	٤,٧	٥,١	٤,٣	٣,٢	٣,٥
جنوب إفريقيا	٠,٨	٠,٨	٣,١	٢,٧	٢,٢	١,٩	١,٤	١,٠	٠,٩

المصدر: صندوق النقد الدولى، تقرير آفاق الاقتصادى العالمى، أبريل ٢٠١٦.

١/ وفقاً لتقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة.

٢/ سنة مالية، حيث تمثل "٢٠١١" السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠.

ويأتى الإرتفاع المتواضع المتوقع فى معدلات الإقتصاد العالمى مدفوعاً بضعف معدلات النمو الإقتصادي لدول العالم المختلفة وخاصة المؤثرة على معدلات النمو العالمى؛ وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والتى تواجه عدد من التحديات المرتبطة بإرتفاع سعر الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى الأمر الذي له تأثير سلبي هامشي على قطاع التصنيع، فضلاً عن الركود المتوقع فى عدد من الإقتصادات الصاعدة الأخرى مثل روسيا والبرازيل الناتج عن إنخفاض أسعار السلع الأساسية خاصة البترول وهو ما من شأنه خفض حجم الإستثمارات فى الدول النامية والناشئة وما يترتب عليه من تأثر إقتصاديات تلك الدول.

١. التغيرات في أسعار الصرف:

شهدت الفترة الماضية تحركات كبيرة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية فـــى الأسواق العالمية، كان أهمها الارتفاع الكبير في سعر صرف الدولار، وتراجع كلا من اليورو والين، في الوقت نفسه تتجه كلا من منطقة اليورو واليابان في إتباع خطـــط للتوسع النقدي وخفض أسعار الفائدة، حتى أن اليابان إتبعت فـــى الآونـــة الأخيـــرة أسعار فائدة سلبية، بهدف زيادة تنافسيتها وبالتالي إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي بها. وقد تسبب التغير فى السياسة النقدية للولايات المتحدة برفع أسعار الفائدة خلال العام الماضى وتوقعات بإستمرار ذلك فى ضغوط على أسعار الصرف فى أغلب الدول النامية والناشئة ومن بينها مصر، كما يوضح الجدول التالى :

جدول (٤): الدولار مقابل الجنيه المصرى والعملات الأجنبية الأخرى

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	بتاريخ ٣) (مايو ٢٠١٦	معدل تغير تراكمي عن الفترة
قيمة العملات الأجنبية أمام الدولار								
الجنيه المصري	٥,٦٢	٥,٩٣	٦,٠٦	٦,٨٧	٧,٠٨	٧,٧٧	٨,٨٢	٥٦,٩٪
معدل التغير		٥,٥٪	٢,٢٪	١٣,٤٪	٣,١٪	٩,٧٪	١٣,٥٪	
الريال البرازيلي	١,٧٩	١,٦٧	١,٩٦	٢,١٧	٢,٣٨	٣,٣٣	٣,٤٥	٩٣,٢٪
معدل التغير		-٦,٧٪	١٧,٦٪	١٠,٩٪	٩,٥٪	٤٠,٠٪	٣,٥٪	
الروبل (روسيا)	٣٠,٣٠	٢٩,٤١	٣١,٢٥	٣٢,٢٦	٣٨,٤٦	٦٢,٥٠	٦٤,٨٨	١١٤,١٪
معدل التغير		-٢,٩٪	٦,٣٪	٣,٢٪	١٩,٢٪	٦٢,٥٪	٣,٨٪	
الروبي (الهند)	٤٥,٤٥	٤٧,٦٢	٥٢,٦٣	٥٨,٨٢	٦٢,٥٠	٦٢,٥٠	٦٦,٣٩	٤٦,١٪
معدل التغير		٤,٨٪	١٠,٥٪	١١,٨٪	٦,٣٪	٠,٠٪	٦,٢٪	
اليوان (الصين)	٦,٦٧	٦,٦٧	٦,٢٥	٦,٢٥	٦,٢٥	٦,٢٥	٦,٤٦	-٣,١٪
معدل التغير		٠,٠٪	-٦,٣٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٣,٤٪	
الرند (جنوب افريقيا)	٧,١٤	٧,١٤	٨,٣٣	١٠,٠٠	١١,١١	١٢,٥٠	١٤,٢٢	٩٩,١٪
معدل التغير		٠,٠٪	١٦,٧٪	٢٠,٠٪	١١,١٪	١٢,٥٪	١٣,٨٪	
الليرة التركي	١,٤٩	١,٦٧	١,٧٩	١,٨٩	٢,١٧	٢,٧٠	٢,٨٠	٨٧,٦٪
معدل التغير		١١,٧٪	٧,١٪	٥,٧٪	١٥,٢٪	٢٤,٣٪	٣,٦٪	
الدرهم المغربي	٨,٣٣	٨,٣٣	٨,٣٣	٨,٣٣	٨,٣٣	١٠,٠٠	٩,٤٨	١٣,٨٪
معدل التغير		٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٠,٠٪	٢٠,٠٪	-٥,٢٪	
الدينار التونسي	١,٤٣	١,٤١	١,٥٦	١,٦١	١,٦٩	١,٩٦	١,٩٩	٣٩,٣٪
معدل التغير		-١,٤٪	١٠,٩٪	٣,٢٪	٥,١٪	١٥,٧٪	١,٥٪	
ملحوظات:								
قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية								
الدولار	٥,٦٢	٥,٩٣	٦,٠٦	٦,٨٧	٧,٠٨	٧,٧٧	٨,٨٢	٥٦,٩٪
معدل التغير		٥,٥٪	٢,٢٪	١٣,٤٪	٣,١٪	٩,٧٪	١٣,٥٪	
الجنيه الاسترليني	٨,٧٨	٩,٥٤	٩,٦١	١٠,٧٥	١١,٦٧	١١,٧٥	١٢,٩٠	٤٦,٩٪
معدل التغير		٨,٧٪	٠,٧٪	١١,٩٪	٨,٦٪	٠,٧٪	٩,٨٪	
اليورو	٧,٥٤	٨,٢٨	٧,٨٠	٩,١٣	٩,٤١	٨,٥٣	١٠,١٢	٣٤,٢٪
معدل التغير		٩,٨٪	-٥,٨٪	١٧,١٪	٣,١٪	-٩,٤٪	١٨,٦٪	
الين	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,٠٧٥	٠,٠٧	٠,٠٦٧	٠,٠٦	٠,٠٨	٣٣,٣٪
معدل التغير		١٦,٧٪	٧,١٪	-٦,٧٪	-٤,٣٪	-١٠,٤٪	٣٣,٣٪	
اليوان	٠,٨٣	٠,٩٢	٠,٩٦	١,١٢	١,١٥	١,٢٤	١,٣٦	٦٣,٩٪
معدل التغير		١٠,٨٪	٤,٣٪	١٦,٧٪	٢,٧٪	٧,٨٪	٩,٧٪	

المصدر: UNCTADstat Currency Exchange Rate Annuals, Oanda Exchange Rate Database

٢. التغيرات في أسعار السلع الرئيسية:

من المتوقع أن يشهد العام المقبل بقاء أسعار السلع الرئيسية عند مستويات منخفضة، خاصة أسعار الطاقة حيث يعكس استقرار أسعار البترول عند مستويات منخفضة عدد من عوامل تتعلق بالعرض والطلب أهمها تزايد إنتاج إيران من البترول، وزيادة الإنتاج لدى الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لإنخفاض التكلفة وزيادة الكفاءة، بالإضافة إلى إستمرار التوقعات بضعف الطلب بالنسبة لبلدان الأسواق الصاعدة الرئيسية.

كما يتوقع أن ترتفع بشكل تدريجى مؤشرات أسعار السلع الأولية الرئيسية خلال عام ٢٠١٧ ولكنها مازالت تظل منخفضة مقارنة بأوقات الذروة فى عام ٢٠١٢، ويأتى ذلك مدفوعاً بإستمرار الزيادة في المعروض، وإنخفاض الطلب من قبل دول الأسواق الصاعدة. حيث تشير توقعات البنك الدولي بالنسبة لكل من السلع الأساسية غير البترولية أن ترتفع بنسبة ٢,٥% خلال عام ٢٠١٧ مقارنة بالعام السابق، والمعادن بنسبة ٥%، والمنتجات الزراعية بنسبة ١,١% بينما يتوقع أن تستقر أسعار الأسمدة والمعادن النفيثة كنتيجة لوجود معدلات إنتاجية مرتفعة ومستويات كافية من المخزون.

وتفترض تقديرات الموازنة للعام المالي الجديد أسعار بترول (خام برنت) عند ٤٠ دولار للبرميل خلال عام ٢٠١٧، وحدوث إرتفاع تدريجي في أسعار القمح لترتفع من أقل من ٢١٥ دولار / طن إلي ٢٢٧ دولار / طن في المتوسط خلال العام المالي القادم. وعلى الرغم من أن تلك التقديرات تم إعدادها على أساس البيانات المتاحة في الوقت الحالي إلا أن التغيرات الفعلية في الأسعار أثناء العام المالي الحالي قد يكون لها تأثير مباشر على أداء الموازنة العامة خاصة فيما يتعلق بفاتورتي دعم المواد البترولية والسلع الغذائية.

ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع متوسط سعر خام البرنت خلال العام بـــ ١ دولار يؤدى الى ارتفاع قيمة دعم المواد البترولية بنحو ١,٩ مليار جنيه على جانب المصروفات، كما يؤدى الى ارتفاع قيمة ما يؤول للخزانة العامة من الهيئة المصرية العام للبترول بنحو ٠,٤ مليار جنيه على جانب الايرادات وهو ما يعنى أن صافى الأثر على الموازنة العامة للدولة هو ارتفاع العجز بنحو ١,٥ مليار جنيه. كما أن انخفاض متوسط سعر صرف الجنيه أمام الدولار بنحو ١٠ قروش يؤدى الى ارتفاع قيمة دعم المواد البترولية بنحو ٠,٨ مليار جنيه على جانب المصروفات، كما أنه يؤدى الى انخفاض قيمة ما يؤول للخزانة العامة من الهيئة المصرية العام للبترول بنحو ٠,٣ مليار جنيه على جانب الايرادات وهو ما يعنى أن صافى الأثر على الموازنة العامة للدولة هو ارتفاع العجز بنحو ١,١ مليار جنيه.

جدول (٥): أسعار الطاقة والسلع الأولية فى التجارة العالمية

(دولار / وحدة)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
	فعليات				متوقع	
أسعار الطاقة ومنها	١٢٨	١٢٧	١١٨	٦٥	٤٩	٦٢
خام برنت (دولار للبرميل)[١/]	١٠٥,٤	١٠٢,٣	١٠٥,٥	٧٣,٠	٤٧,٠	٤٠,٠
السلع الاولية فيما عدا الطاقة ومنها؛	١١٠	١٠٢	٩٧	٨٢	٧٩	٨١
الحديد	٩٦,٠	٩١,٠	٨٥,٠	٦٧,٠	٦٠,٠	٦٣,٠
السلع الزراعية ومنها؛	١١٤,٠	١٠٦,٠	١٠٣,٠	٨٩,٠	٨٨,٠	٨٩,٠
السلع الغذائية	١٢٤,٠	١١٦,٠	١٠٧,٠	٩١,٠	٨٩,٠	٩١,٠
الأسمدة	١٣٨	١١٤,٠	١٠٠,٠	٩٥,٠	٩٢,٠	٩٢,٠
المعادن النفيثة	١٣٨,٠	١١٥,٠	١٠١,٠	٩١,٠	٨٣,٠	٨٣,٠

المصدر: البنك الدولى، تقرير آفاق أسواق السلع، يناير ٢٠١٦.

١/ تعكس الارقام بيانات سنة مالية. يتم الحساب فى ضوء متوسطات اسعار السوق (SPOT) والسوق الاجلة لتواريخ التسليمات المختلفة ويتم حساب هذه التقديرات بصورة دورية وهى الأرقام المستخدمة فى إعداد تقديرات مشروع موازنة عام ٢٠١٦/٢٠١٧ لمصر.

جدول (٦): أسعار المواد الغذائية فى التجارة العالمية

(دولار / وحدة)

	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
			فعليات			متوقع	
أسعار مواد الغذاء والسلع الأولية							
القمح العالمى (دولار / طن)[١/ ٢/]	٢٧٩,٥	٢٤٨,٦	٢٨٣,١	٢٨٤,٠	٢٧٨,٠	٢١٥,٣	٢٢٧,٠
فول الصويا (دولار / طن)	٥٤٠,٧	٥٩١,٤	٥٣٨,٠	٤٩٢,٠	٣٩١,٠	٤٠٠,٠	٤١٢,٠
زيت فول الصويا (دولار / طن)	١،١٦٨	١،١٢٥	١٠٥٧,٠	٩٠٩,٠	٧٥٧,٠	٧٧٥,٠	٧٩٧,٠
الأرز (تايلاند، ٥%، دولار / طن)	٥٤٣,٠	٥٦٣,٠	٥٠٥,٩	٤٢٢,٨	٣٨٦,٠	٣٧٠,٠	٣٧٤,٢
الذرة (دولار / طن)	٢٩١,٧	٢٩٨,٤	٢٥٩,٤	١٩٢,٩	١٦٩,٨	١٧٠,٠	١٧٤,٩
السكر (السعر العالمى، دولار / كيلو جم)	٠,٥٧	٠,٤٧	٠,٣٩	٠,٣٧	٠,٣٠	٠,٣٥	٠,٣٥
الشاى (متوسط الأسعار العالمية، دولار / كيلو جم)	٢,٩٢	٢,٩٠	٢,٨٦	٢,٧٢	٢,٧١	٢,٧٥	٢,٧٩

المصدر: البنك الدولى، تقرير آفاق أسواق السلع، يناير ٢٠١٦.

١/ يتم الحساب فى ضوء متوسطات أسعار السوق (SPOT) والسوق الأجلة لتواريخ التسليمات المختلفة ويتم حساب هذه التقديرات بصورة دورية وهى الأرقام المستخدمة فى إعداد تقديرات مشروع موازنة عام ٢٠١٦/٢٠١٧ لمصر.

٢/ تعكس الارقام بيانات سنة مالية. أسعار التداول بالبورصات العالمية بخلاف مصروفات الشراء الأخرى.

وبناء على ما سبق فإن هذه التطورات تشير إلى وجود العديد من الفرص والتحديات أمام الإقتصاد المصري. فمن ناحية يتمثل الأثر الإيجابى المتوقع فى تحسن ميـــزان المعاملات الجارية نتيجة لانخفاض الأسعار العالميـــة للمـــواد الغذائيـــة والمـــواد البترولية.

تطور أسعار البترول العالمية

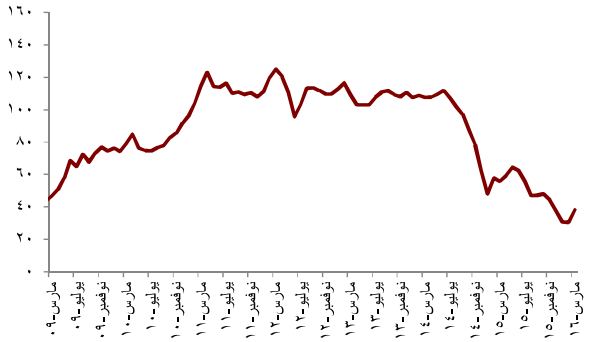

المصدر: البنك الدولى

تطور الأسعار العالمية للسلع

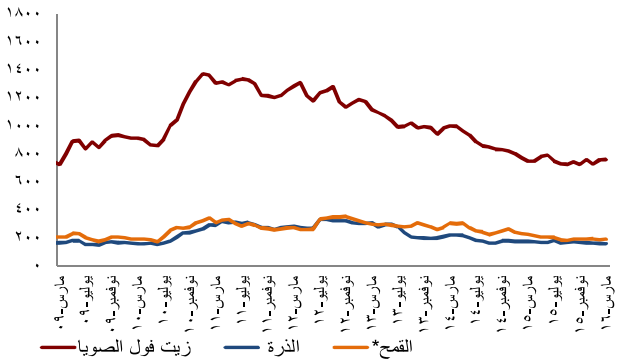

*يعكس متوسط سعر القمح بنوعيه (Hard Red Winter, and Soft Red Winter)
المصدر: البنك الدولى

وعلى النحو الآخر، فإن التحدى يتمثل فى ضعف الطلب العالمى مما يكون له أثر على صادرات الدول النامية والناشئة ومن بينها مصر خاصـــة مـــع شـــركاءها التجاريين من دول الإتحاد الأوروبى، بالإضافة إلى الأثر السلبى على إيرادات قنـــاة السويس لإنخفاض حركة التجارة العالمية.

ب – مؤشرات أداء الاقتصاد المصرى

شهد العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ بدايات لتعافى الاقتصاد المصرى بعد عدة أعوام واجهت مصر خلالها تحديات إقتصادية كبيرة وتباطؤ فى النشاط الإقتصادى. فلقد نجحت اجراءات الاصلاح المالى والاقتصادى التى اتخذتها الحكومة في استعادة الثقة نسبياً في الاقتصاد المصرى خلال العام، حيث تسارعت معدلات النمو الاقتصادى خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٤ لتسجل ٤,٢% مقابل متوسط معدل نمو بلغ نحو ٢,٢% خلال الثلاثة أعوام السابقة وهو ما أنعكس بدوره على زيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة الى ١٢,٧% نزولاً من ١٣,٣% في العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣.

كما نجحت الاصلاحات المالية المطبقة في خفض عجز الموازنة كنسبة الى الناتج من ١٢,٢% في العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ الى ١١,٥% في العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. وتجدر الاشارة الى أن الخفض الفعلى لعجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ يفوق الـ ٠,٧ نقطة مئوية اذا تم استبعاد المنح الواردة للموازنة خلال العامين ليصل الى نحو ٤,٢ نقاط مئوية.

كما تزامن مع ذلك تحسن أداء ميزان المدفوعات، حتى مع استبعاد المنح والمساعدات، على خلفية التعافى الجزئى لقطاع السياحة والاستثمار الأجنبى المباشر. والجدير بالذكر أن متوسط معدل التضخم للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ قد بلغ نحو ١١% مقابل نحو ١٠,١% خلال العام المالى السابق وتعتبر هذه الزيادة محدودة في ضوء تسارع معدلات النمو وتطبيق اجراءات اصلاحية هامة وانخفاض سعر الجنيه أمام الدولار.

إلا أن النصف الأول من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ شهد تراجع معدلات النمو الاقتصادى مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وهى لا تزال فى إطارها العام أقل من معدلات النمو المطلوبة لتوليد فرص عمل تكفى لخفض معدلات البطالة أو لتحقيق الفوائض اللازمة لتمويل النمو الإقتصادى بوجه عام. وبالفعل فلقد شهدت معدلات البطالة ارتفاع طفيف واتسعت فجوة الميزان الجارى وميزان المدفوعات. ومن المتوقع أن يتجاوز العجز الكلى ما هو مدرج في موازنة العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الدين العام بشكل ملحوظ.

ويرجع تأثر الأداء الاقتصادى خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى عدة أسباب، أهمها:

أ- تباطؤ وتيرة تنفيذ بعض الاصلاحات، وحدوث فجوة في الطلب على العملة الأجنبية وهو ما نتج عنه تراجع في أداء الاقتصاد.

ب- التأثر السلبى لقطاع السياحة بحادث سقوط الطائرة الروسية في أكتوبر ٢٠١٥ وهو ما انعكس سلباً على الاقتصاد المصرى ككل لارتباط العديد من القطاعات بالسياحة، وتأثر موارد مصر من النقد الأجنبى.

ج- عدم استفادة الاقتصاد العالمى من تراجع أسعار النفط بالشكل الذى كان متوقعاً في ظل هجرة رؤوس الأموال من الاقتصادات الناشئة الى الاقتصادات المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة بالتزامن مع رفع أسعار الفائدة بها.

ولقد قامت الحكومة بصياغة برنامجها للنهوض بالاقتصاد المصرى وعرضه على مجلس النواب الموقر الذى منحها الثقة. ويهدف البرنامج الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة تتسم بالإحتوائية لجميع أبناء الوطن والإستدامة؛ مدفوعة بزيادة معدلات الادخار والاستثمار. وسوف يتطلب ذلك بناء الثقة في الاقتصاد المصري من خلال حزم من السياسات والبرامج والمشروعات التي تهدف لرفع معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة والفقر، بجانب إتخاذ الإجراءات الهيكلية اللازمة للسيطرة على الفجوة التمويلية التي يعاني منها الاقتصاد.

وفيما يلى عرض لأهم مؤشرات الأداء الاقتصادى:

١ -<u>نمو الناتج المحلي</u>:

شهد النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ تباطؤ في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي حيث حقق معدل نمو بنحو ٤,٥% مقارنةً بمعدل يصل الى نحو ٥,٥% في النصف الأول من العام المالي السابق.

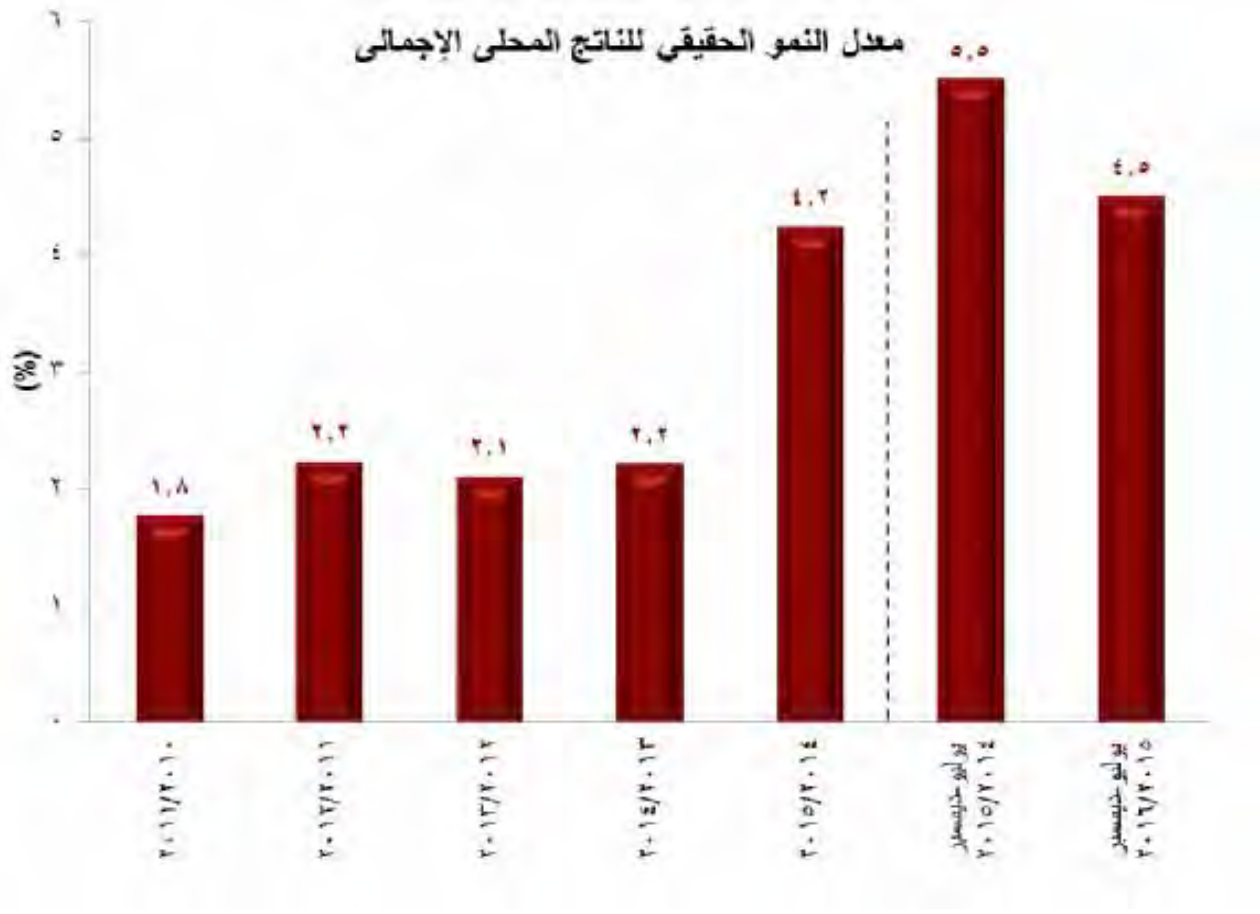

فعلى جانب العرض، يرجع انخفاض معدل النمو الى تراجع أداء قطاعات الصناعة التحويلية والسياحة، حيث حقق قطاع الصناعة التحويلية معدل نمو بالسالب يصل إلى ٠,٤% خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ مقابل معدل نمو ٩,١% خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ فى

ضوء نقص العملة الأجنبية وصعوبة استيراد المواد الخام. كما شهد قطاع السياحة تراجع ملحوظ خلال النصف الأول من ٢٠١٦/٢٠١٥ حيث حقق معدل نمو بالسالب يصل الى نحو ١٨,٧% مقابل معدل نمو إيجابى بنحو ٤٣,٧% خلال النصف الأول من العام المالي السابق على خلفية حادث سقوط الطائرة الروسية.

وفي المقابل، شهدت بعض القطاعات تسارع فى النمو ساعد على مساندة النشاط الاقتصادى خلال الفترة السابقة. فقد شهد قطاع التشييد والبناء تسارع فى معدلات النمو ليحقق معدل نمو بنحو ١٠,٧% خلال النصف الأول من ٢٠١٦/٢٠١٥ مقابل ٩,٥% خلال النصف الأول من ٢٠١٥/٢٠١٤. كما حقق قطاع الحكومة العامة معدل نمو بلغ ٨,٨% خلال النصف الأول من ٢٠١٦/٢٠١٥ مقابل ٦,٣% خلال النصف الأول من ٢٠١٥/٢٠١٤.

أما على جانب الطلب، فلا يزال الاستهلاك النهائي هو المحرك الرئيسي للنمو حيث حقق مساهمة في معدلات النمو بلغت نحو ٤,٠% خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، إلا أنها انخفضت مقارنة بنفس الفترة من العام السابق حين بلغت نحو ٥,٧%. كما ارتفعت مساهمة الاستثمار في نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال النصف الأول من ٢٠١٦/٢٠١٥ حيث وصلت إلى ٠,٧% مقارنة بنحو ٠,٢% خلال نفس الفترة في ٢٠١٥/٢٠١٤. ولا يزال صافي الطلب الخارجي عبء على معدلات النمو بنسبة مساهمة سالبة بنحو ٠,٣% مقارنة بنسبة مساهمة سالبة بنحو ٠,٤% خلال نفس الفترة من العام السابق.

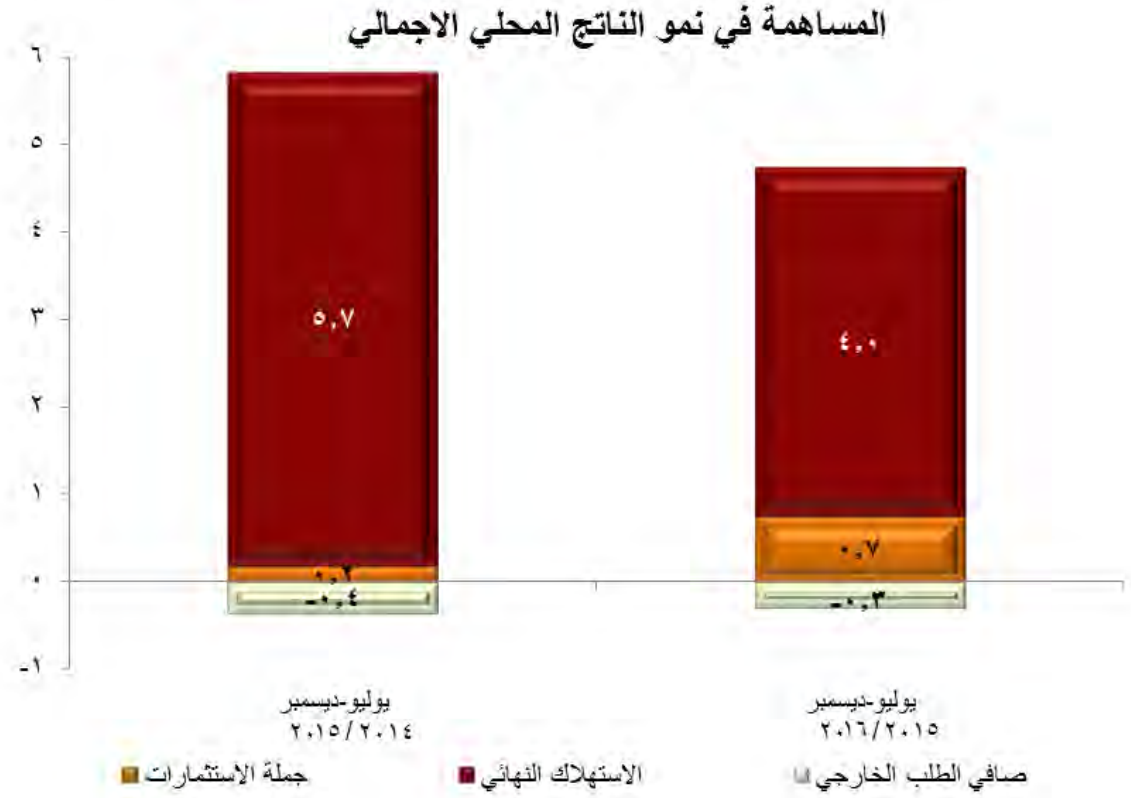

ومن المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلى نحو ٤,٤% في العام المالي الجارى وأن يرتفع إلى نحو ٥,٢% في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦. ومن أبرز العوامل المتوقع أن تساهم فى تسارع معدل النمو خلال العام المالى القادم:

أ) ارتفاع معدلات الاستثمار الحكومية والخاصة. فستشهد الاستثمارات الحكومية في العام القادم زيادة كبيرة للإسراع بتنفيذ مشروعات تطوير البنية التحتية، حيث تبلغ اعتمادات الاستثمارات الحكومية في موازنة العام القادم نحو ١٠٧ مليار جنيه بزيادة ٥٠,١% عن متوقع العام المالى الجارى. هذا بخلاف المشروعات الضخمة التى يتم تمويلها من خارج الموازنة العامة سواء من خلال برامج تمويل خارجية مع المؤسسات الدولية والإنمائية والصناديق العربية المختلفة، أو من خلال القطاع الخاص بما في ذلك آليات الـ PPP وBOT، أو التحالفات المباشرة. كما يتوقع أن تبلغ الاستثمارات الخاصة ٢٩٢ مليار جنيه بزيادة نحو ٢٤% في ضوء جذب رؤوس أموال أجنبية وارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر خاصة في قطاع الطاقة.

ب) استكمال تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى وفى مقدمتها تنمية محور قناة السويس ومشروعات الطرق وإستصلاح الأراضى والإسكان منخفض التكاليف وتطوير العشوائيات ومترو الأنفاق وتطوير السكك الحديدية، وغيرها.

ج) توفير الطاقة اللازمة سواء من الكهرباء أو الغاز الطبيعى وسد فجوة الطلب على الطاقة من قبل القطاع الصناعى لتمكينه من زيادة معدلات الانتاج والتصدير، حيث زادت السعة الانتاجية للكهرباء بنحو ٦,٨ جيجاوات منذ بداية العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، منها ٣,٦ جيجاوات من خلال الخطة العاجلة.

د) معالجة نقص السيولة من العملة الأجنبية كنتيجة للسياسات الجديدة التى يتبعها البنك المركزى وهو ما سيؤثر إيجابياً على جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر وعلى زيادة تنافسية الصادرات المصرية والسياحة.

ومن المتوقع أن تنعكس تلك السياسات على ارتفاع مساهمة نمو الاستثمارات في نمو الناتج المحلى الاجمالى الى نحو ٢,٤% من مساهمة متوقعة تقدر بنحو ١,٣% خلال العام المالى الحالى. كما أنه من المتوقع أن تتحول مساهمة صافى الصادرات من السلع والخدمات في نمو الناتج المحلى الى مساهمة موجبة بنحو ٠,٤% خلال العام المالى القادم مقابل مساهمة سالبة متوقعة بنحو ٠,١% خلال العام المالى الحالى. وسيأتى ذلك على حساب مساهمة نمو الاستهلاك النهائى في نمو الناتج والتى من المتوقع أن تنخفض للعام الثانى على التوالى لتحقق نحو ٢,٣% مقابل نحو ٢,٩% متوقعة للعام المالى ٢٠١٥ / ٢٠١٦ ونحو ٣,٢% خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥.

٢ -<u>ميزان المدفوعات:</u>

حقق ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ عجزاً كلياً بلغ نحو ٣,٤ مليار دولار، مقابل عجز بنحو ١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ولقد اتسعت فجوة الميزان الجاري الى نحو ٨,٩ مليار دولار، مقابل ٤,٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

وتعد الأسباب الرئيسية وراء زيادة عجز ميزان المدفوعات خلال الفترة هى:

- تراجع إيرادات السياحة إلى نحو ٢,٧ مليار دولار خلال الفترة مقابل ٤ مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق على خلفية انخفاض عدد الليالى السياحية بنحو ٢٨,٣% لتحقق ٣٨,٣ مليون ليلة مقابل ٥٣,٤ مليون ليلة.
- انخفاض تحويلات العاملين بالخارج بنحو ١١,٧% لتحقق ٨,٣ مليار دولار خلال الفترة مقابل ٩,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.
- تراجع صافى التحويلات الرسمية الى نحو ٠,٠٣ مليار دولار مقارنة بـ٢,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق والتى تضمنت ١,٤ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية من المملكة العربية السعودية و١ مليار دولار منحة نقدية من الكويت – ولذلك فهذا لا يعتبر تراجع نظراً لما تضمنته فترة المقارنة من موارد استثنائية.

وبالرغم من ذلك فلقد شهدت الفترة عدد من التطورات الايجابية والتى ساهمت فى احتواء الزيادة فى عجز ميزان المدفوعات. ومن أبرزها:

- تراجع عجز الميزان التجارى بشكل طفيف ليصل إلى ١٩,٥ مليار دولار خلال الفترة مقارنة بـ٢٠,٤ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وذلك نتيجة لتراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ١٢,٦%

لتحقق ٢٨,٦ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٣٢,٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبى المباشر بنسبة ٢٠% ليحقق ٣,١ مليار دولار خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٦ مقابل ٢,٦ مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق.
- ارتفاع صافى الاستثمارات الأخرى ليسجل تدفق للداخل بنحو ٧,٨ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بتدفق للداخل بنحو ٠,٥ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى السابق، وذلك في ضوء تحقيق تسهيلات الموردين قصيرة الأجل صافى تدفق للداخل بنحو ٤,٠ مليار دولار، مقابل ٢,٢ مليار دولار خلال فترة المقارنة. بالإضافة إلى تحقيق بند خصوم أخرى لدى البنك المركزى لصافى تحويلات للداخل بنحو ١,٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بصافى تحويلات للخارج بنحو ٠,٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

وتستهدف الحكومة العمل على تحقيق التوازن في المعاملات الخارجية، من منطلق أن العجز في ميزان المعاملات الجارية وفى ميزان المدفوعات من أكبر التحديات التى تواجه الإقتصاد المصرى في الوقت الحالى. وسوف يتطلب ذلك العمل على أكثر من محور لتدعيم صادرات مصر من السلع والخدمات من خلال تطوير منظومة تنمية الصادرات بتعزيز القدرة التنافسية للمنتج المصرى وفتح الأسواق الجديدة وتعميق الأسواق الموجودة بالفعل، وتطوير المناطق اللوجيستية وتدعيم المنافذ الجمركية والأجهزة القائمة على الرقابة على الصادرات والواردات بالآليات المطلوبة.

وعلى جانب الميزان الرأسمالى فإن السياسات الداعمة للإستثمار من شأنها جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، بجانب إتباع سياسة إقتراض يغلب عليها الحصول على القروض الميسرة وهو ما سيسهم في تمويل فجوة الميزان التجارى والجارى بجانب إتاحة الفرص لإعادة تكوين إحتياطى مناسب من النقد الأجنبي لدى البنك المركزى.

٣ -<u>معدلات التضخم:</u>

شهدت معدلات التضخم تراجعاً ملحوظاً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ لتحقق متوسط ٩,٥% مقارنة بمتوسط نحو ١٠,٧% خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٥/٢٠١٤. كما تراجع معدل التضخم الأساسى خلال نفس الفترة ليحقق نحو ٦,٩% مقابل نحو ٨,٢% خلال فترة المقارنة.

رابعاً :الإجماليات والتقديرات الرئيسية لمشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦

أ) التقديرات الإجمالية

يبلغ العجز الكلى المستهدف فى مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٣١٩,٥ مليار جنيه بنسبة ٩,٨% من الناتج المحلى الاجمالى، بإنخفاض عن العجز المتوقع للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ والذى من المقدر أن يكون فى حدود ١١,٥% من الناتج المحلى. كما تشير تقديرات مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١٧/٢٠١٦، إلى أن الدين الحكومى سيصل إلى نحو ٣,١ تريليون جنيه أو ما يعادل ٩٧,١% من الناتج المحلى الاجمالى تقريباً.

ويمكن إيجاز أهم ملامح التقديرات التى سيتم عرضها بشكل أكثر تفصيلاً فى الأجزاء التالية على النحو التالى:

جدول (٧): ملخص عرض الموازنة العامة للدولة

مليار جنيه

البيان	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥ متوقع	٢٠١٧/٢٠١٦ مشروع موازنة	نسبة النمو (%)
إجمالى الإيرادات	٣٠٣,٦	٣٥٠,٣	٤٥٦,٨	٤٦٥,٢	٥٢٥,١	٦٣١,١	٢٠,٢
إيرادات ضريبية	٢٠٧,٤	٢٥١,١	٢٦٠,٣	٣٠٦,٠	٣٦٢,٥	٤٣٣,٣	١٩,٥
المنح	١٠,١	٥,٢	٩٥,٩	٢٥,٤	٤,٢	٢,٢	-٤٧,٦
إيرادات غير ضريبية	٨٦,١	٩٤,٠	١٠٠,٦	١٣٣,٨	١٥٨,٤	١٩٥,٥	٢٣,٥
إجمالى المصروفات	٤٧١,٠	٥٨٨,٢	٧٠١,٥	٧٣٣,٤	٨٢٨,٨	٩٣٦,١	١٢,٩
الأجور وتعويضات العاملين	١٢٢,٨	١٤٣,٠	١٧٨,٦	١٩٨,٥	٢١٢,٠	٢٢٨,١	٧,٦
شراء السلع والخدمات	٢٦,٨	٢٦,٧	٢٧,٢	٣١,٣	٣٥,٢	٤٠,٠	١٣,٦
الفوائد	١٠٤,٤	١٤٧,٠	١٧٣,١	١٩٣,٠	٢٤٤,٠	٢٩٢,٥	١٩,٩
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٥٠,٢	١٩٧,١	٢٢٨,٦	١٩٨,٦	٢١٢,٠	٢١٠,٣	-٠,٨
المصروفات الأخرى	٣٠,٨	٣٥,٠	٤١,١	٥٠,٣	٥٤,٣	٥٨,١	٧,٠
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٣٥,٩	٣٩,٥	٥٢,٩	٦١,٧	٧١,٣	١٠٧,٠	٥٠,١
العجز النقدى	١٦٧,٤	٢٣٧,٩	٢٤٤,٧	٢٦٨,١	٣٠٣,٧	٣٠٥,٠	٠,٤
صافى حيازة الأصول المالية	-٠,٧	١,٩	١٠,٧	١١,٣	١٤,٥	١٤,٤	-٠,٧
العجز الكلى	١٦٦,٧	٢٣٩,٧	٢٥٥,٤	٢٧٩,٤	٣١٨,٢	٣١٩,٥	٠,٤
نسبة إلى الناتج المحلى	١٠,١	١٣,٠	١٢,٢	١١,٥	١١,٥	٩,٨	-١٤,٣

المصدر: وزارة المالية

ب) <u>الإيرادات العامة (ضريبية وغير ضريبية)</u>

يعتبر توفير موارد اضافية ضريبية وغير ضريبية لخفض عجز الموازنة والوصول به الى المعدلات المستهدفة على المدى المتوسط، ولتغطية تكلفة الانفاق على البرامج الاجتماعية والتنموية التى تستهدفها الحكومة مكوّن أساسي فى موازنة هذا العام. ويأتى ذلك من خلال تعزيز موارد الدولة وربطها بالنشاط الاقتصادي، توسيع القاعدة الضريبية، تحقيق العدالة فى توزيع العبء الضريبى على شرائح الدخل المختلفة دون المساس بالطبقات الاكثر فقراً فى المجتمع، بالإضافة الى رفع كفاءة النظم الادارية بالمصالح الضريبية لتحسين اداء التحصيل والفحص والحصر والمراقبة.

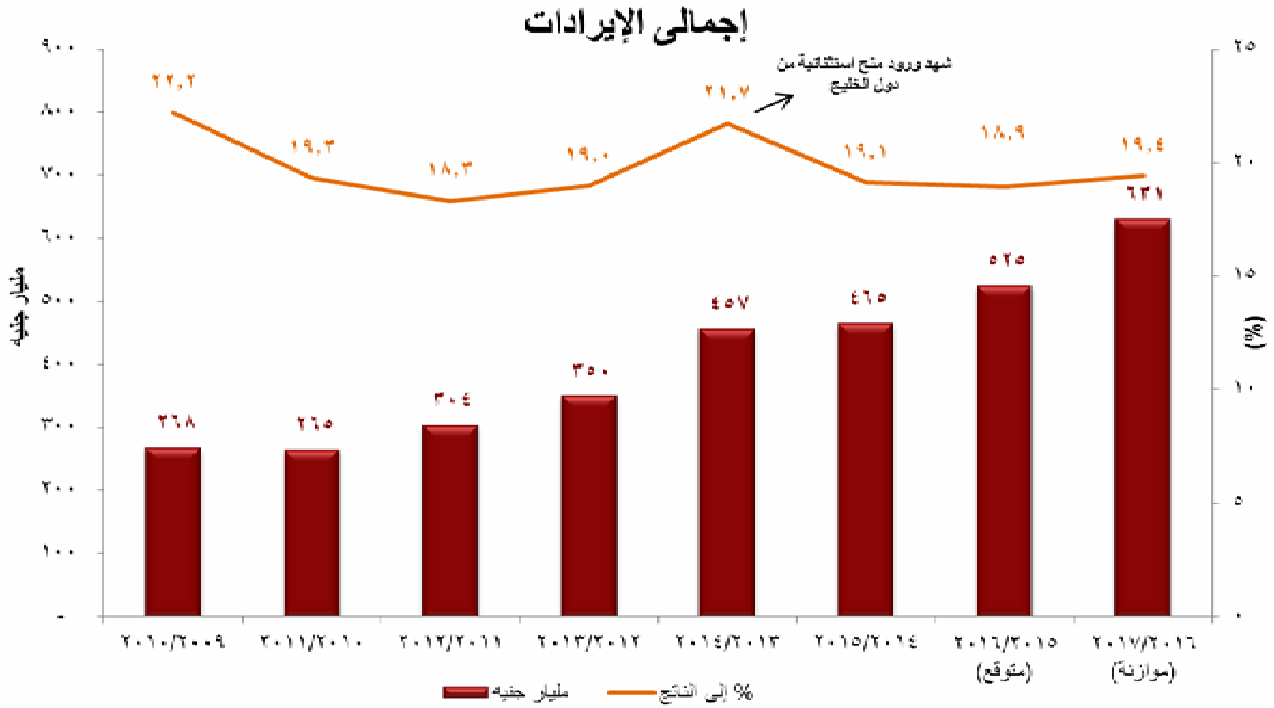

هيكل الإيرادات
مليار جنيه
١٥٨,٤
٣٠,٢% من إجمالى الايرادات
٣٦٢,٥
٦٩% من إجمالى الإيرادات
١٩٥,٥
٣١% من إجمالى الإيرادات
٤٣٣,٣
٦٨,٧% من إجمالى الإيرادات
٢٠١٦/٢٠١٥ (متوقع)
٢٠١٧/٢٠١٦ (موازنة)
الضرائب
المنح
الإيرادات الأخرى

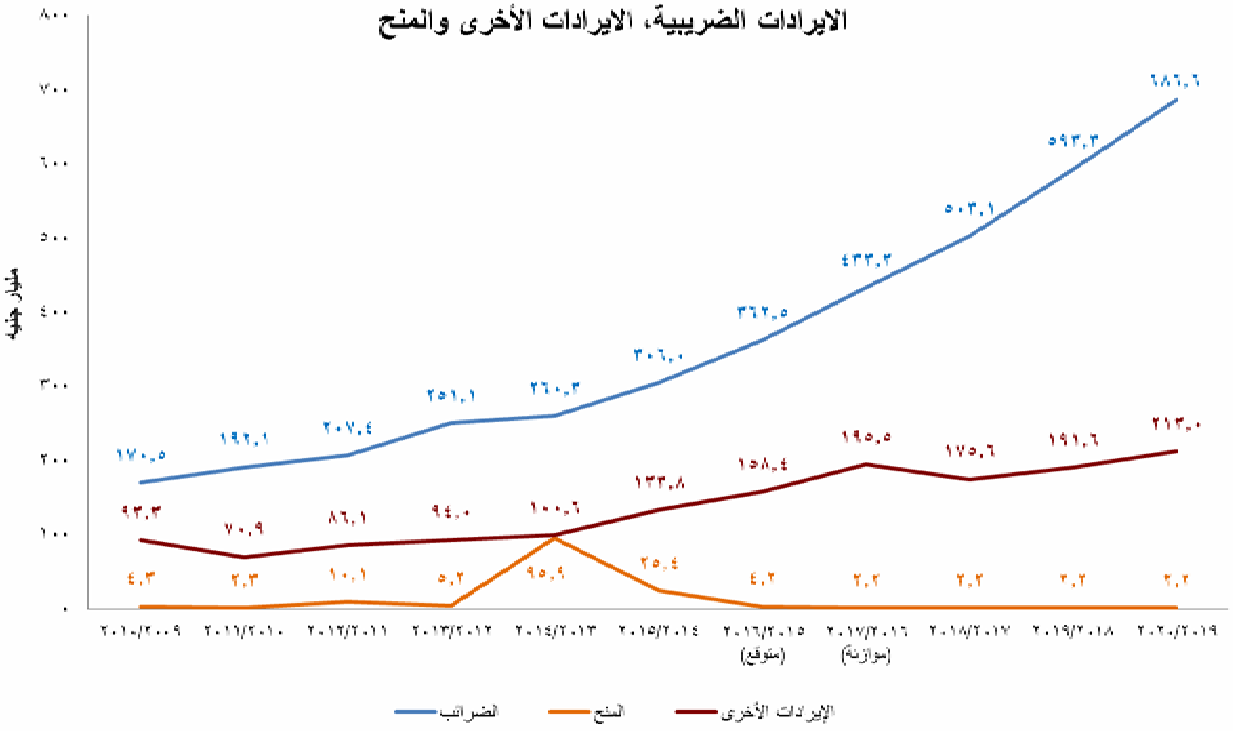
الايرادات الضريبية، الايرادات الأخرى والمنح
مليار جنيه
١٧٠,٥
١٩٢,١
٢٠٧,٤
٢٥١,١
٢٦٠,٣
٣٠٦,٠
٣٦٢,٥
٤٣٣,٣
٥٠٣,١
٥٩٣,٣
٦٨٦,٦
٩٣,٣
٧٠,٩
٨٦,١
٩٤,٠
١٠٠,٦
١٣٣,٨
١٥٨,٤
١٩٥,٥
١٧٥,٦
١٩١,٦
٢١٣,٠
٤,٣
٢,٣
١٠,١
٥,٢
٩٥,٩
٢٥,٤
٤,٢
٢,٢
٢,٢
٣,٢
٢,٢
٢٠١٠/٢٠٠٩
٢٠١١/٢٠١٠
٢٠١٢/٢٠١١
٢٠١٣/٢٠١٢
٢٠١٤/٢٠١٣
٢٠١٥/٢٠١٤
٢٠١٦/٢٠١٥ (متوقع)
٢٠١٧/٢٠١٦ (موازنة)
٢٠١٨/٢٠١٧
٢٠١٩/٢٠١٨
٢٠٢٠/٢٠١٩
الضرائب
المنح
الإيرادات الأخرى

تشهد الايرادات العامة للدولة المقدرة فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ نمواً بنحو ٢٠,٢% لتحقق ٦٣١ مليار جنيه مقارنة بمتوقع ٥٢٥ مليار جنيه للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥. وتعتمد هذه الزيادة المتوقعة فى ايرادات الدولة على بدء تطبيق برنامج الحكومة الاقتصادى والاجتماعى الذى تم الموافقة عليه من قبل مجلس النواب بما ينعكس على تحسن اداء الاقتصاد الكلى بجميع قطاعاته وارتفاع معدل نمو الناتج المحلى وبالتالى التأثير ايجاباً على ايرادات الدولة الضريبية وغير الضريبية. والجدير بالذكر ان مشروع موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦ لا يتضمن أى منح إستثنائية خلال العام حيث بلغ اجمالى باب المنح نحو ٢ مليار جنيه مقارنة بـ٤ مليار جنيه خلال العام المالى الجارى ومقارنة بنحو ٢٥ مليار جنيه خلال العام السابق، ونحو ٩٦ مليار جنيه فى عام ٢٠١٤/٢٠١٣.

- <u>أهم ملامح الايرادات الضريبية</u>

تبلغ الايرادات الضريبية فى موازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٤٣٣ مليار جنيه بزيادة نحو ١٩,٥% عن متوقع العام المالى الجارى لتصل الى ١٣,٤% من إجمالي الناتج المحلى مقارنة بـ١٣,١% خلال متوقع ٢٠١٦/٢٠١٥. ويأتى هذا النمو فى الاساس نتيجة ارتفاع الايرادات الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو ٣٢٦ مليار جنيه وبنسبة زيادة ٢٩,٠%.

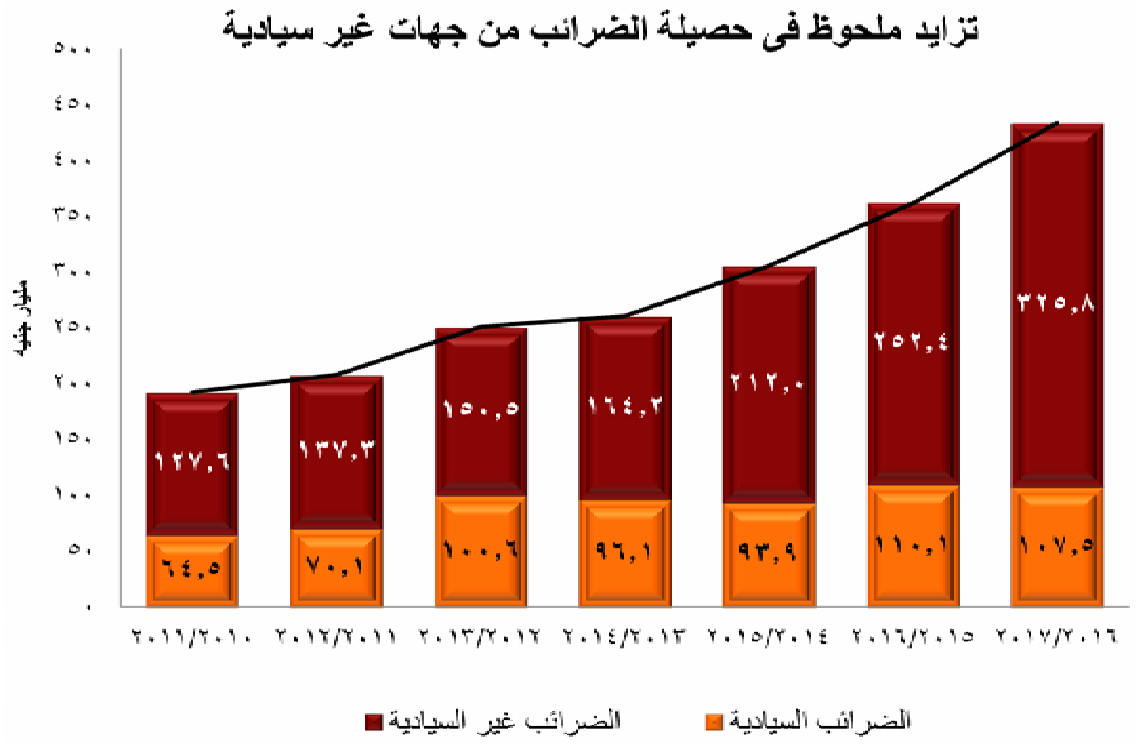

وتعكس ارقام الحصيلة الضريبية فى مشروع الموازنة اهداف الحكومة فى تعزيز ارتباط ايرادات الدولة بالنشاط الاقتصادى وبما يتناسب مع القوى الكامنة غير المستغلة بعد فى الاقتصاد المصرى، مع مراعاة اسس ومبادئ العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية على المواطنين دون المساس بالطبقات الأكثر فقراً فى المجتمع.

- <u>أهم ملامح الايرادات غير الضريبية</u>

تبلغ الايرادات غير الضريبية فى موازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ١٩٧,٨ مليار جنيه بزيادة نحو ٢٢% عن متوقع العام المالى الجارى، حيث تستهدف الموازنة تنويع مصادر الايرادات العامة وتحقيق أعلى عائد على أصول الدولة وتحويلها للخزانة العامة للمساهمة فى تمويل برامج الانفاق الاجتماعية المختلفة.

- **أهم الإصلاحات المستهدفة على جانب الايرادات**

تتضمن موازنة العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ عدد من الاجراءات الاصلاحية لزيادة إيرادات الدولة الضريبية وغير الضريبية مع الأخذ فى الاعتبار العدالة فى التطبيق ومشاركة جميع فئات المجتمع فى جنى ثمار الإصلاحات الإقتصادية، هذا بالإضافة الى العمل على زيادة فاعلية تطبيق الاجراءات السابق اتخاذها خلال الاعوام الماضية لتحقيق الايرادات المستهدفة منها.

ويمكن تلخيص هذا على النحو التالي:

- **وضع سياسة ضريبية مستقرة على المستويين قصير وطويل الأجل يحقق كل من الاهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية للضريبة وزيادة نسبة الايرادات الضريبية إلى الناتج المحلى الاجمالى مع التركيز على الايرادات من الجهات غير السيادية بالإضافة إلي توسيع القاعدة الضريبية وضم الاقتصاد غير الرسمى إلى المنظومة الرسمية من خلال آليات تشجيع هذا الاقتصاد على دخول المنظومة .ومن أهم الآليات فى هذا المجال :**
- **تطبيق ضريبة القيمة المضافة والتى تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية، مع ربط الحصيلة بالنشاط الاقتصادي، ورفع كفاءة المنشآت الإقتصادية وتخفيف الإلتزامات المالية من خلال تطبيق خصم الضرائب على المدخلات المباشرة وغير المباشرة فى مراحل الإنتاج المختلفة، وفرض مزيد من العدالة فى توزيع أعباء الضريبة، وتحفيز إنضمام الإقتصاد غير الرسمى داخل الإقتصاد، وضبط المجتمع الضريبى، وتغيير الثقافة الضريبية فى المجتمع، والحفاظ على حقوق المستهلك من خلال إصدار الفواتير. وفى نفس الوقت التأكد من أن تصميم وتطبيق المنظومة الجديدة يراعى الحماية الإجتماعية للفئات الأولى بالرعاية وعدم فرض أعباء إضافية على الإحتياجات الأساسية للمواطنين مثل الغذاء، والتعليم، والصحة، والمواصلات، والخدمات الثقافية، وغيرها.**

تعد ضريبة القيمة المضافة بديلاً لضريبة المبيعات، وتستهدف الحكومة في الانتقال إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ما يلى:

- توسيع القاعدة الضريبة وتعزيز عدالة النظام الضريبي.
- ضمان بيئة أفضل للاستثمار من خلال إتباع النظم العالمية المتبعة في هذا النوع من الضريبة وبما في ذلك إزالة التشوهات من خلال توحيد سعر الضريبية والتوسع في خصم الضرائب على المدخلات غير المباشرة بجانب المدخلات المباشرة، وسرعة رد الضريبة.
- توفير الحماية لمحدودى الدخل من خلال عدم زيادة الأعباء على الإحتياجات اليومية الأساسية للمواطنين.

✓ **تشمل الملامح الرئيسية لقانون ضريبة القيمة المضافة:**

- معدل ضريبي موحد لجميع السلع والخدمات
- رفع حد التسجيل وتوحيده عند مبلغ مقترح ٥٠٠ الف جنيه لحجم الأعمال بما يسمح من تحقيق مزيد من الكفاءة الإدارية وحماية الفقراء
- قاعدة ضريبية أوسع لتغطية المزيد من الخدمات
- قائمة واسعة من المنتجات الأساسية المعفاة ذات المعايير الإقتصادية والإجتماعية
- تشديد عقوبة التهرب الضريبى
- ضبط وتنظيم اصدار الفواتير الضريبية

- **وضع نظام فعال ومبسط للمنشأت الصغيرة والمتوسطة.**
- **رفع كفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبية، وتشمل تحديث وتطوير نظم المعلومات، والربط بين المصالح الإيرادية، ونظم الفحص، والتحصيل الإلكترونى، وإصدار القرارات والتعليمات التى تضمن ضبط المجتمع الضريبى وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين أداء الحصيلة من بعض الأنشطة وفى مقدمتها الضرائب على المهن الحرة، والضرائب المرتبطة بالقطاع المالى، بالإضافة إلى تعزيز القدرات النوعية للعاملين بالادارة الضريبية من خلال التدريب وبناء قدرات الكوادر العاملة بالادارة الضريبية، ووضع أليات للتصالح الضريبي بهدف تصفية المنازعات مع الممولين وسرعة تحديد مراكزهم الضريبية مما يشجع من تحصيل المتأخرات الضريبية ودعم مناخ الثقة مع المجتمع الضريبي.**

- مكافحة التهرب الضريبي والممارسات الضريبية الضارة على المستويين المحلى والدولى وذلك من خلال وضع آليات منع التهرب الضريبي المحلى وتجفيف منابعه والتهرب الدولى من خلال تطبيق اتفاقيات تجنب الإزدواج الضريبي، والتعاون مع المؤسسات الضريبية الدولية، وتفعيل مبادىء وتسعير المعاملات والسعر المحايد، وتبادل المعلومات مع الدول الاخرى.
- إستكمال إصلاحات المنظومة الجمركية التى تسهم فى حماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير المشروعة نتيجة التهريب، وتشمل تطبيق قانون جديد للجمارك يستهدف تبسيط وتيسير الإجراءات لخفض التكلفة والوقت أمام المستوردين، وفى نفس الوقت تشديد العقوبة على المتهربين.
- تطوير منظومة الضرائب العقارية على المبانى، من خلال رفع كفاءة الإدارة الضريبية، وتطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين، بالإضافة إلى استكمال الاتفاقات التحاسبية مع الوزارات المعنية بقطاعات الأنشطة الإقتصادية المختلفة مثل السياحة والبترول، علما بأن القانون يقضى بتوجيه نصف الحصيلة مناصفة بين تطوير المناطق العشوائيات ودعم موازنات المحافظات لتطوير الخدمات المحلية التى تقدمها للمواطنين.
- مراجعة تكلفة وأسس تسعير عدد من رسوم التنمية التى لم تتم مراجعتها منذ سنوات ولا تمس محدودى الدخل.
- التطبيق الكفء والفعال لقانون الثروة المعدنية (المناجم والمحاجر).
- إستكمال إجراء تسويات تقنين اوضاع أراضى الإستصلاح الزراعى التى تم إستخدامها فى غير نشاطها الأصلى التى خصصت من أجله.
- إصلاح الهياكل المالية وأداء الهيئات الإقتصادية وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام حتى تتحول من مصدر نزيف لموارد الدولة إلى تعظيم العائد على أصول الدولة.

ج) المصروفات العامة

تبلغ تقديرات جملة المصروفات العامة بمشروع موازنة العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٩٣٦,١ مليار جنيه بزيادة نحو ١٢,٩% عن المتوقع للعام المالى الجارى، لتبلغ ٢٨,٨% من الناتج المحلى الإجمالى. ويمثل الإنفاق على أبواب الأجور وفوائد الدين العام والدعم والمنح والمزايا الإجتماعية نحو ٧٨,١% من الإنفاق العام مقارنة بمتوقع ٨٠,٦% خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ مما يعكس سعى الحكومة لزيادة المساحة المالية المتاحة.

ويشير الجدول التالى إلى أن مصروفات الأجور وتعويضات العاملين إرتفعت لتصل إلى نحو ٢٢٨ مليار جنيه بنسبة نمو ٧,٦% عن المتوقع للعام المالى الحالى، مقابل ٩٦ مليار جنيه فى عام ٢٠١٠/٢٠١١، أى أن الأجور الحكومية زادت بأكثر من الضعف خلال خمس سنوات فى ضوء الإلتزامات بالحد الأدنى للأجور بالإضافة إلى تكلفة الإستجابة للمطالب الفئوية خلال السنوات الماضية. وقد تم إتخاذ عدة إجراءات للسيطرة على معدلات نمو الأجور بجانب وقف التعيينات بالحكومة من الأبواب الخلفية على أن تقتصر فقط على الباب الأول للأجور ومن خلال منظومة تتسم بالعدالة والشفافية.

جدول (٨): إجمالى المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة

مليون جنيه

البيان	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٧/٢٠١٦
	فعلى				موازنة	متوقع	مشروع موازنة
إجمالى المصروفات	**٤٧٠،٩٨٧**	**٥٨٨،١٨٨**	**٧٠١،٥١٤**	**٧٣٣،٣٥٠**	**٨٦٤،٥٦٤**	**٨٢٨،٨٢٠**	**٩٣٦،٠٩٤**
نسبة إلى الناتج المحلى	٢٨,٤ %	٣١,٩ %	٣٣,٤ %	٣٠,٢ %	٣٠,٥ %	٢٩,٩ %	٢٨,٨ %
معدل النمو	١٧,٢ %	٢٤,٩ %	١٩,٣ %	٤,٥ %	١٧,٩ %	١٣,٠ %	١٢,٩ %
الأجور وتعويضات العاملين	**١٢٢،٨١٣**	**١٤٢،٩٥٦**	**١٧٨،٥٨٩**	**١٩٨،٤٦٨**	**٢١٨،١٠٨**	**٢١٢،٠٢٣**	**٢٢٨،١٣٦**
نسبة إلى الناتج المحلى	٧,٤ %	٧,٨ %	٨,٥ %	٨,٢ %	٧,٧ %	٧,٧ %	٧,٠ %
معدل النمو	٢٧,٦ %	١٦,٤ %	٢٤,٩ %	١١,١ %	٩,٩ %	٦,٨ %	٧,٦ %
نسبة إلى إجمالى الإنفاق	٢٦,١ %	٢٤,٣ %	٢٥,٥ %	٢٧,١ %	٢٥,٢ %	٢٥,٦ %	٢٤,٤ %
شراء السلع والخدمات	**٢٦،٨٢٦**	**٢٦،٦٥٢**	**٢٧،٢٤٧**	**٣١،٢٧٦**	**٤١،٤٣٢**	**٣٥،٢١٧**	**٤٠،٠٠٢**
نسبة إلى الناتج المحلى	١,٦ %	١,٤ %	١,٣ %	١,٣ %	١,٥ %	١,٣ %	١,٢ %
معدل النمو	٢,٦ %	-٠,٦ %	٢,٢ %	١٤,٨ %	٣٢,٥ %	١٢,٦ %	١٣,٦ %
نسبة إلى إجمالى الإنفاق	٥,٧ %	٤,٥ %	٣,٩ %	٤,٣ %	٤,٨ %	٤,٢ %	٤,٣ %
الفوائد	**١٠٤،٤٤١**	**١٤٦،٩٩٥**	**١٧٣،١٥٠**	**١٩٣،٠٠٨**	**٢٤٤،٠٤٤**	**٢٤٤،٠١٢**	**٢٩٢،٥٢٠**
نسبة إلى الناتج المحلى	٦,٣ %	٨,٠ %	٨,٢ %	٧,٩ %	٨,٦ %	٨,٨ %	٩,٠ %
معدل النمو	٢٢,٨ %	٤٠,٧ %	١٧,٨ %	١١,٥ %	٢٦,٤ %	٢٦,٤ %	١٩,٩ %
نسبة إلى إجمالى الإنفاق	٢٢,٢ %	٢٥,٠ %	٢٤,٧ %	٢٦,٣ %	٢٨,٢ %	٢٩,٤ %	٣١,٢ %
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	**١٥٠،١٩٣**	**١٩٧،٠٩٣**	**٢٢٨،٥٧٩**	**١٩٨،٥٦٩**	**٢٣١،٢٢٠**	**٢١١،٩٩٠**	**٢١٠،٣٢٤**
نسبة إلى الناتج المحلى	٩,١ %	١٠,٧ %	١٠,٩ %	٨,٢ %	٨,٢ %	٧,٦ %	٦,٥ %
معدل النمو	٢٢,٠ %	٣١,٢ %	١٦,٠ %	-١٣,١ %	١٦,٤ %	٦,٨ %	-٠,٨ % [1]
نسبة إلى إجمالى الإنفاق	٣١,٩ %	٣٣,٥ %	٣٢,٦ %	٢٧,١ %	٢٦,٧ %	٢٥,٦ %	٢٢,٥ %
المصروفات الأخرى	**٣٠،٧٩٦**	**٣٤،٩٧٥**	**٤١،٠٦٨**	**٥٠،٢٧٩**	**٥٤،٧٩٩**	**٥٤،٢٨٥**	**٥٨،١٠٠**
نسبة إلى الناتج المحلى	١,٩ %	١,٩ %	٢,٠ %	٢,١ %	١,٩ %	٢,٠ %	١,٨ %
معدل النمو	-١,٨ %	١٣,٦ %	١٧,٤ %	٢٢,٤ %	٩,٠ %	٨,٠ %	٧,٠ %
نسبة إلى إجمالى الإنفاق	٦,٥ %	٥,٩ %	٥,٩ %	٦,٩ %	٦,٣ %	٦,٥ %	٦,٢ %
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	**٣٥،٩١٨**	**٣٩،٥١٦**	**٥٢،٨٨٢**	**٦١،٧٥٠**	**٧٤،٩٦١**	**٧١،٢٩٢**	**١٠٧،٠١١**
نسبة إلى الناتج المحلى	٢,٢ %	٢,١ %	٢,٥ %	٢,٥ %	٢,٦ %	٢,٦ %	٣,٣ %
معدل النمو	-٩,٩ %	١٠,٠ %	٣٣,٨ %	١٦,٨ %	٢١,٤ %	١٥,٥ %	٥٠,١ %
نسبة إلى إجمالى الإنفاق	٧,٦ %	٦,٧ %	٧,٥ %	٨,٤ %	٨,٧ %	٨,٦ %	١١,٤ %

[1] / تعكس استمرار الإجراءات الإصلاحية بشأن ترشيد دعم المواد البترولية

ويوضح الشكل التالى التغير فى هيكل الأجور حيث تم ضم بعض المكافآت والبدلات والمزايا النقدية لمجموعة الوظائف الدائمة كخطوة من خطوات إصلاح منظومة الأجور.

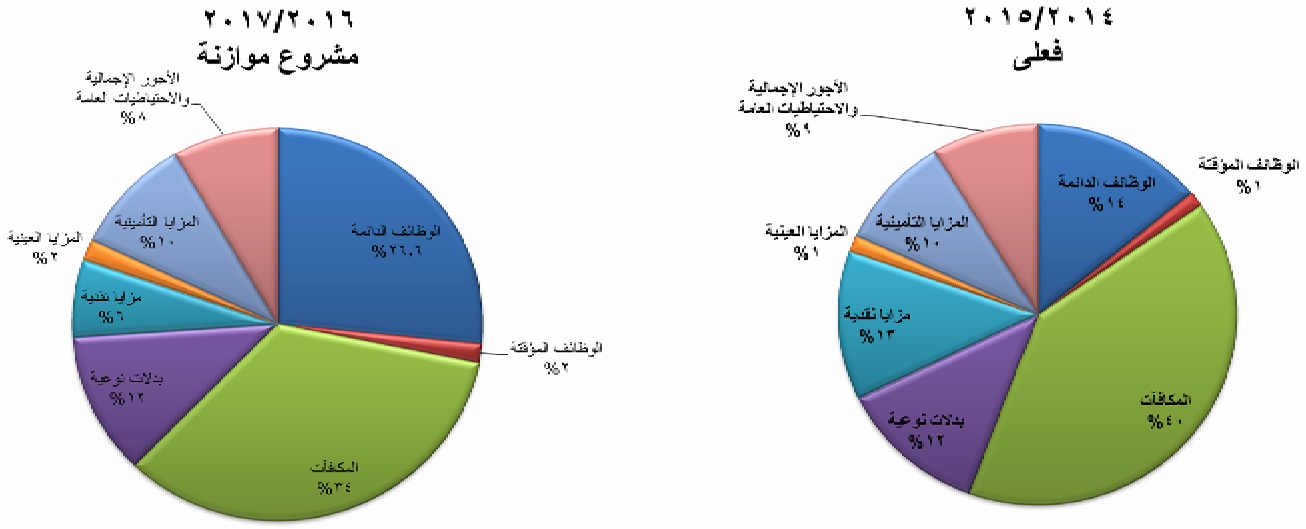

أما بالنسبة لمصروفات فوائد الدين الحكومى والتى تتكون من الفوائد المستحقة على أدوات الدين المحلية والخارجية سواء قصيرة أو طويلة الأجل، أو على قروض لتمويل مشروعات الخطة العامة للدولة والناتج عن اقتراض الحكومة خلال الأعوام السابقة فتُقدَّر في مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ بمبلغ ٢٩٣ مليار جنيه (٩% من الناتج المحلى) مقابل ٢٤٤ مليار جنيه (٨,٨% من الناتج المحلى) فى العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥. وبذلك تمثل مصروفات الفوائد نحو ٣١% من إجمالى المصروفات وهو معدل مرتفع يؤثر على قدرة توجيه موارد الدولة إلى المجالات التنموية والإجتماعية المستهدفة.

وتمثل مصروفات الأجور والدعم وفوائد الدين العام مجتمعة نحو ٧٨% من إجمالى المصروفات وهو ما يؤدى إلى محدودية الحركة أمام السياسة المالية فى تحقيق تغيرات سريعة وكبيرة فى هيكل المصروفات العامة.

من ناحية أخرى تبلغ الإستثمارات الحكومية فى مشروع الموازنة نحو ١٠٧ مليار جنيه أو ما يعادل ٣,٣% من الناتج المحلى الاجمالى مقارنة بمتوقع ٧١ مليار جنيه (٢,٦% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام الجارى، ومنها نحو ٦٤ مليار جنيه ممولة من موارد الخزانة العامة والباقى فى صورة منح وقروض وتمويل ذاتى، ويهدف مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ للحفاظ على معدل مرتفع لهذه الإستثمارات لتطوير وتحديث البنية الاساسية وخاصة المشروع القومى للإسكان، والتعليم، والطرق والمواصلات العامة، والصحة والمياه والصرف الصحى، ولكن بما يتفق مع القدرة الإستيعابية والتنفيذية لها. يعتبر إستمرار زيادة مصروفات الإستثمارات الحكومية تغيراً إيجابياً فى هيكل المصروفات بما يدعم معدلات النمو الإقتصادى وفرص التشغيل، بالإضافة إلى تحسين مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين وتمكينهم من تحسين مستويات معيشتهم.

توزيع الاستثمارات على القطاعات الوظيفية فى مشروع موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦

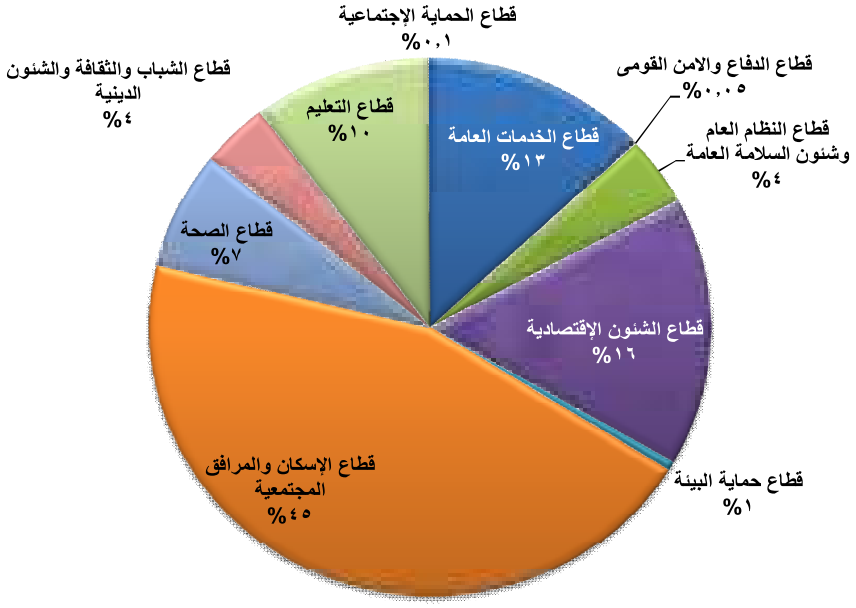

د) المصروفات العامة (التقسيم الوظيفى)

تبلغ تقديرات جملة المصروفات العامة بمشروع موازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٩٣٦,١ مليار جنيه تعرض طبقاً للتصنيف الوظيفى كما يلى:

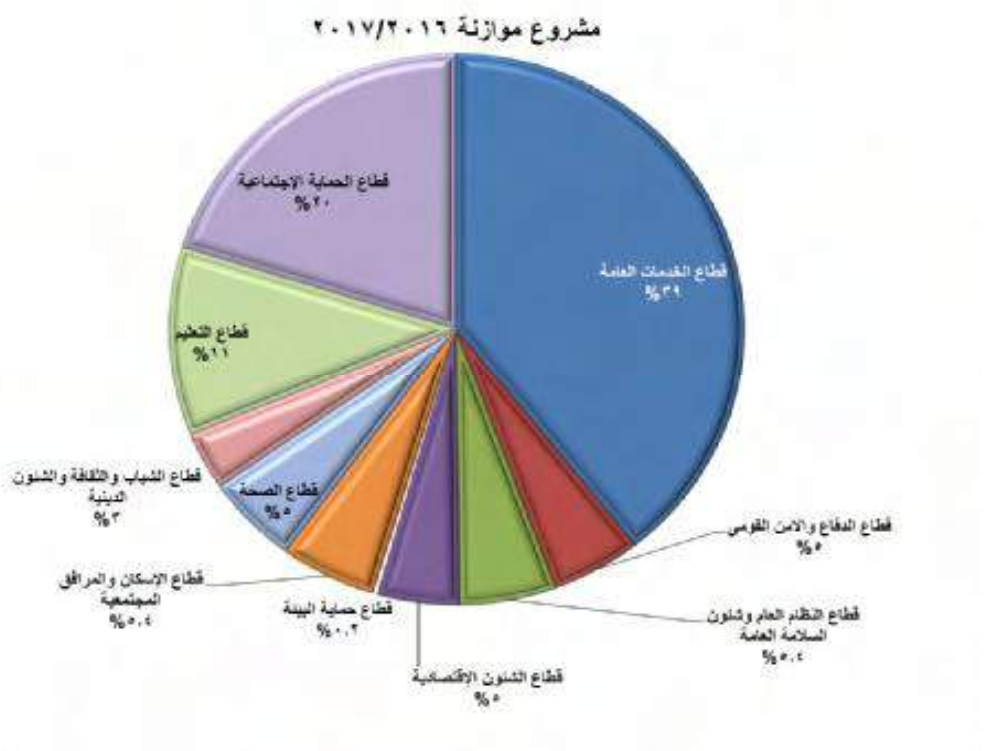

قطاع الخدمات العامة: ويتضمن هذا القطاع الأجهزة التشريعية والمجالس النيابية والأجهزة التنفيذية للإدارة المحلية وأجهزة الشئون المالية والأجهزة الرقابية والخارجية وشئون الخدمات العامة بالدولة والمراكز البحثية وكذلك معاملات الدين العام. وتبلغ تقديرات الموازنة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ لهذا القطاع نحو ٣٦٨,٣ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٣٢١ مليار جنيه فى موازنة العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ (معدل نمو ١٤,٧%).

قطاع الدفاع والأمن القومى: ويتضمن هذا القطاع خدمات الأمن والدفاع والدفاع المدنى وخطط الطوارىء وكذلك البحوث والتطوير فى مجال الدفاع. وتبلغ تقديرات الموازنة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ لهذا القطاع نحو ٤٧,١ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٤٣,٢ مليار جنيه فى موازنة العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ (معدل نمو ٩,١%).

قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة: ويتضمن هذا القطاع خدمات الشرطة والسجون والحماية ضد الحريق والمحاكم والقضاء وكذلك البحوث والتطوير فى مجال النظام العام وشئون السلامة العامة. وتبلغ تقديرات الموازنة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ لهذا القطاع نحو ٥٠,٨ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٤٤,٥ مليار جنيه فى موازنة العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ (معدل نمو ١٤,١%).

قطاع الشئون الاقتصادية: ويتضمن هذا القطاع إدارة الشئون الاقتصادية والتجارية وشئون العمالة الشاملة والزراعة والرى والإنتاج الحيوانى والصيد والوقود والطاقة والتعدين والصناعة والنقل والاتصالات والسياحة وكذلك البحوث والتطوير فى مجال الشئون الاقتصادية. وتبلغ تقديرات الموازنة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ لهذا القطاع نحو ٤٣,٥ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٤١,٨ مليار جنيه فى موازنة العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ (معدل نمو ٤%).

قطاع حماية البيئة: ويتضمن هذا القطاع إدارة النفايات وتصريفها ومعالجتها وتصريف الصرف الصحى ومعالجة التلوث وكذلك البحوث والتطوير فى مجال حماية البيئة. وتبلغ تقديرات الموازنة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ لهذا القطاع نحو ١,٩ مليار جنيه.

قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية: ويتضمن هذا القطاع تنمية الإسكان ولإدارة شئون الإسكان والتنمية المجتمعية وإمدادات المياه و إنارة الشوارع وكذلك البحوث والتطوير فى مجال الإسكان والمرافق. وتبلغ تقديرات الموازنة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ لهذا القطاع نحو ٥٠,٧ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٢٥,٣ مليار جنيه فى موازنة العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ (معدل نمو ١٠٠%).

قطاع الصحة[1]: ويتضمن هذا القطاع خدمات المستشفيات والعيادات الخارجية والمراكز الطبية ومراكز الأمومة وخدمات الصحة العامة وكذلك البحوث والتطوير فى مجال الشئون الصحية. وتبلغ تقديرات الموازنة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ لهذا القطاع نحو ٤٨,٩ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٤٥ مليار جنيه فى موازنة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ (معدل نمو ٨,٩%).

قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية: ويتضمن هذا القطاع الخدمات الشبابية والترفيهية والرياضية والثقافية والإذاعية والنشر والدينية وكذلك البحوث والتطوير فى مجال الشباب والثقافة والدين. وتبلغ تقديرات الموازنة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ لهذا القطاع نحو ٣١,٨ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٣٠,٦ مليار جنيه فى موازنة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ (معدل نمو ٣,٩%).

قطاع التعليم[2]: ويتضمن هذا القطاع التعليم قبل الجامعى بكافة مراحله والتعليم العالى والتعليم غير المحدد بمستوى وخدمات مساعدة التعليم وكذلك البحوث والتطوير فى مجال التعليم. وتبلغ تقديرات الموازنة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ لهذا القطاع نحو ١٠٤ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٩٩,٣ مليار جنيه فى موازنة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ (معدل نمو ٤,٧%).

قطاع الحماية الإجتماعية: ويتضمن هذا القطاع المساندة الاجتماعية فى حالات العجز والشيخوخة والضمان الإجتماعى ومعاش الطفل ومعالجة البطالة والحماية الإجتماعية والدعم والمعاشات. وتبلغ تقديرات الموازنة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ لهذا القطاع نحو ١٨٩ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٢١١,٧ مليار جنيه فى موازنة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ (معدل انخفاض ١٠,٧%).

١/ يصل إلى نحو ٦٦,٣ مليار جنيه بعد إضافة إنفاق بعض جهات الموازنة العامة والهيئات الاقتصادية بجانب الإعتمادات المدرجة فى التقسيم الوظيفى.

٢/ يصل إلى نحو ١٢٣,٣ مليار جنيه بعد إضافة إنفاق بعض جهات الموازنة العامة والهيئات الاقتصادية بجانب الإعتمادات المدرجة فى التقسيم الوظيفى.

خامساً :أهم المخاطر المالية فى مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦

١-يتضمن مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ عدد من الإجراءات الرئيسية تم الإعتماد عليها لتحقيق العجز المستهدف والسيطرة عليه وعدم السماح له بالتنامى مرة أخرى، حيث تبلغ قيمة الإجراءات الضريبية ٤٦,٣ مليار جنيه (١,٤% من الناتج المحلي) والإجراءات غير الضريبية ٤٨ مليار جنيه (١,٥% من الناتج المحلي) بإجمالى ٩٤,٣ مليار جنيه تقريباً (٢,٩% من الناتج المحلى).

٢-إن عدم تطبيق إجراءات الإصلاح المالى أو التأخر فى تطبيقها يؤدى إلى تحميل عجز الموازنة العامة بقيمة هذه الإجراءات مما يؤدى لزيادة حجم الإستدانة لتمويل عملية الإنفاق على الخدمات العامة. ولذلك تهيب الحكومة بمجلسكم الموقر معاونتها ومساندتها على ضبط المالية العامة للإقتصاد المصرى من خلال إقرار الإصلاحات ومشروعات القوانين التى سيتم تقديمها للتنفيذ في موازنة العام القادم.

٣-يمثل التحول نحو تطبيق قانون القيمة المضافة أكبر التحديات التى تواجه مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ من حيث أهمية هذا الإجراء بالإضافة إلى قيمة الأثر المالى الكبير والمؤثر على الإيرادات العامة (حيث يبلغ الأثر المالى المقدر فى مشروع الموازنة المعروض على مجلسكم الموقر نحو ١,١% من الناتج المحلى الإجمالى)، ومن ثم عدم تطبيق هذا الإجراء بنفس المعايير التى تم إعداده عليه سوف يؤدى إلى زيادة العجز بنسبة هذا الإجراء.

٤-ضرورة إلتزام الهيئات ومؤسسات الدولة بتحويل الفوائض المدرجة بموازناتها للخزانة العامة للدولة كمورد رئيسى لتمويل إلتزامات الدولة.

٥-تباطؤ معدلات النمو الإقتصادى عن المعدلات المقدرة في الموازنة لأسباب خارجية أو داخلية وبحيث تؤثر على الإستثمارات ومعدلات النشاط الإقتصادى.

٦-إرتفاع أسعار المواد البترولية والقمح العالمية عن التقديرات العالمية في الوقت الحالى وبما يؤثر على زيادة دعم المواد البترولية والغذائية.

٧-تكرار حدوث الأزمات المالية العالمية وعدم إستقرار الأسواق بما يؤثر على قدرة الدول النامية ومن بينها مصر في الحصول على التمويل بتكلفة غير مرتفعة.

سادساً: تقديرات الآداء المالى على المدى المتوسط

تستهدف الحكومة زيادة معدلات النمو الإقتصادى على المدى المتوسط لمستوى ٦-٧% بما يسهم فى زيادة فرص العمل الجديدة المتولدة وخفض معدلات البطالة لتصل إلى حدود ٩-١٠% خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩. ويتطلب ذلك رفع معدلات الإدخار القومى إلى نحو ١٤-١٥% من الناتج المحلى الإجمالى لتقرب مع معدلات الإستثمار المستهدفة عند ١٧-١٨% من الناتج المحلى الإجمالى التى تسمح بتوسيع الطاقة الإنتاجية ورفع معدلات التشغيل.

كما تستهدف الحكومة إستقرار مستويات الأسعار وذلك بخفض معدلات التضخم لتصل إلى نحو ٧-٨% على المدى المتوسط، وهو ما يتطلب العمل على جانبى العرض والطلب، والعمل على خفض الإختناقات على جانب العرض وزيادة عوامل المنافسة في السوق، وفى نفس الوقت السيطرة على معدلات نمو الطلب الكلى في الإقتصاد خاصة من خلال خفض عجز الموازنة حتى يتناسب مع النمو على مستوى العرض الكلى.

ويتطلب تحقيق الإستدامة المالية والإستقرار الإقتصادى خفض العجز الكلى بالموازنة العامة للدولة إلى نحو ٨%-٨,٥% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، أخذاً في الإعتبار تطبيق برنامج إقتصادى متوازن بين الإصلاحات المالية والإقتصادية الهيكلية وفى نفس الوقت زيادة الإنفاق على التنمية البشرية خاصة فى التعليم والصحة، وزيادة الإنفاق على إستثمارات البنية الأساسية لتحقيق نقلة في مستوى الخدمات العامة الأساسية أمام المواطنين، بالإضافة إلى الإنفاق على برامج الحماية الإجتماعية للفئات الأولى بالرعاية.

وسوف يسمح خفض عجز الموازنة في تحسن مؤشرات الدين العام (محلى وخارجى) ليصل إلى نحو ٨٥%-٩٠% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وذلك إرتباطاً بإستمرار تطبيق إجراءات الضبط المالى وبما يسهم في توجيه موارد الدولة للإنفاق التنموى بدلاً من خدمة أعباء الدين.

وسوف يتطلب ذلك إستمرار تنفيذ الإجراءات الإصلاحية في مجالات السيطرة على الأجور وترشيد الإنفاق غير الفعال والعمل على زيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وتحقيق أعلى عائد على أصول الدولة، حيث أنه في غيبة هذه الإصلاحات يمكن أن يرتفع العجز الكلى للموازنة العامة خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى نحو ١٥,٤% من الناتج، وإرتفاع الدين العام الحكومى إلى نحو ١١٠% من الناتج وهى مؤشرات لا تحقق الإستدامة المالية للدولة والإستقرار اللازم للسيطرة على معدلات نمو الأسعار وايجاد بيئة مناسبة لنمو النشاط الإقتصادى.

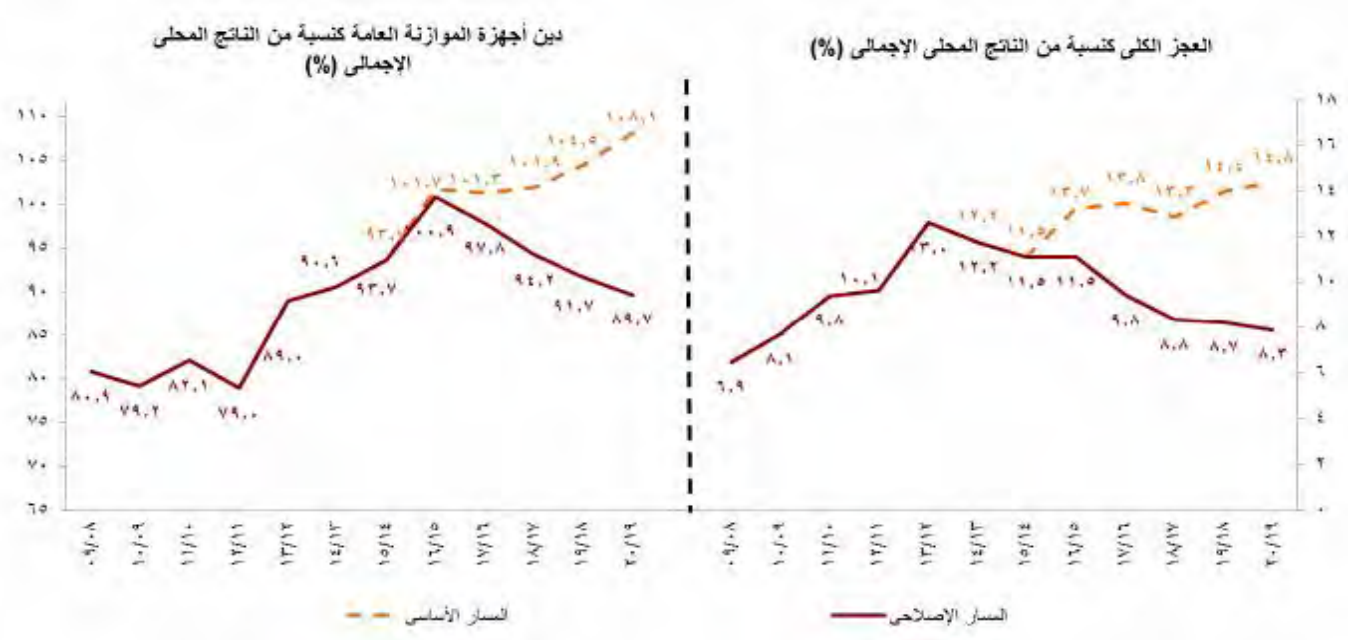

وتتمثل أهم الإجراءات الإصلاحية المطلوبة على المدى المتوسط لتحقيق الضبط المالى فى:

تحسين كفاءة النظم الضريبية وإنتظام المجتمع الضريبى وتوسيع القاعدة الضريبية، والتركيز على سد منافذ التخطيط والتهرب الضريبى، وتحسين أداء الحصيلة من بعض الأنشطة بما يساهم في زيادة نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلى الإجمالي إلى النسب المتعارف عليها عالمياً بالنسبة للدول النامية والناشئة[3].

- **تعظيم موارد الدولة الأخرى غير الضريبية من فوائض الهيئات والشركات المملوكة للدولة.**
- **التخارج من دعم الكهرباء مع إستمرار توفير الحماية للفئات المستهدفة.**
- **ترشيد دعم المنتجات البترولية وقصر الدعم على بعض الإستخدامات التى تمس محدودى الدخل في أضيق الحدود، وإستبداله تدريجياً بالدعم النقدى للفئات المستهدفة.**
- **السيطرة على معدلات نمو السكان.**
- **إصلاح نظام المعاشات بما يضمن إستدامته المالية وتحسين أحوال أصحاب المعاشات.**
- **رفع كفاءة نظم إدارة المالية العامة لتحقيق أفضل عائد من الإنفاق الحكومى الذى ينعكس بشكل يشعر به المواطنون في مستوى الخدمات المقدمة لهم.**

٣/ يبلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلى الإجمالى نحو ٢٥% فى الدول النامية والناشئة.

الفصل الثانى

البيانات التحليلية
لمشروع الموازنة العامة للدولة
(طبقاً للتقسيم الاقتصادي)
للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦

أتشرف أن ألقي الضوء على أهم جـــوانب وتفاصيل مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦.

	مليون جنيه
• قدرت إجمالى المصروفات بمبلغ	٩٣٦،٠٩٤
• وقدرت إجمالي الإيرادات بمبلغ	٦٣١،٠٥٦
• ومن ثم فإن العجز النقدي للموازنة قدر بمبلغ	٣٠٥،٠٣٨
• وبإضافة أثر صافي حيازة بعض العمليات الرأســمالية التـــي قدرت بمبلغ	١٤،٤٢٢
• يكون العجز الكلي لمشروع الموازنة	٣١٩،٤٦٠

ويشكل العجز الكلي المشار إليه نسبة ٩,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع في السنة المالية المقبلة.

ويوضح الجدول التالي تقديرات المصروفات والإيرادات والعجز وفقاً لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بالموازنة والتقديرات الأولية لنتائج السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥، ومقارنة أيضاً بالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٣/٢٠١٢ وحتى ٢٠١٥/٢٠١٤:

جدول رقم (١)
المصروفات والإيرادات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥		التغير	الوزن	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢
	مشروع موازنة (١)	موازنة (٢)	متوقع (٣)	(١-٣)	النسبى %	فعلى		
المصروفات العامة	٩٣٦،٠٩٤	٨٦٤،٥٦٤	٨٢٨،٨٢٠	١٠٧،٢٧٤		٧٣٣،٣٥٠	٧٠١،٥١٤	٥٨٨،١٨٨
١ - الأجور وتعويضات العاملين	٢٢٨،١٣٦	٢١٨،١٠٨	٢١٢،٠٢٣	١٦،١١٣	٢٤	١٩٨،٤٦٨	١٧٨،٥٨٩	١٤٢،٩٥٦
٢ - شراء السلع والخدمات	٤٠،٠٠٢	٤١،٤٣١	٣٥،٢١٧	٤،٧٨٥	٤	٣١،٢٧٦	٢٧،٢٤٧	٢٦،٦٥٢
٣ - الفوائد	٢٩٢،٥٢٠	٢٤٤،٠٤٤	٢٤٤،٠١٢	٤٨،٥٠٨	٣١	١٩٣،٠٠٨	١٧٣،١٥٠	١٤٦،٩٩٥
٤ - الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٢١٠،٣٢٤	٢٣١،٢٢١	٢١١،٩٩٠	١،٦٦٦-	٢٢	١٩٨،٥٦٩	٢٢٨،٥٧٩	١٩٧،٠٩٣
٥ - المصروفات الأخرى	٥٨،١٠٠	٥٤،٧٩٩	٥٤،٢٨٥	٣،٨١٥	٦	٥٠،٢٧٩	٤١،٠٦٨	٣٤،٩٧٥
٦ - شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	١٠٧،٠١١	٧٤،٩٦١	٧١،٢٩٢	٣٥،٧١٩	١١	٦١،٧٥٠	٥٢،٨٨٢	٣٩،٥١٦
الإيرادات العامة	٦٣١،٠٥٦	٦٢٢،٢٧٧	٥٢٥،١٠٧	١٠٥،٩٤٨		٤٦٥،٢٤١	٤٥٦،٧٨٨	٣٥٠،٣٢٢
١ - الإيرادات الضريبية	٤٣٣،٣٠٠	٤٢٢،٤٢٧	٣٦٢،٥١١	٧٠،٧٨٩	٦٩	٣٠٥،٩٥٧	٢٦٠،٢٨٩	٢٥١،١١٩
٢ - المنـــــح	٢،٢١٣	٢،٢٠٨	٤،٢٢٤	٢،٠١١-	٠	٢٥،٤٣٧	٩٥،٨٥٦	٥،٢٠٨
٣ - الإيرادات الأخرى	١٩٥،٥٤٣	١٩٧،٦٤١	١٥٨،٣٧٢	٣٧،١٧١	٣١	١٣٣،٨٤٧	١٠٠،٦٤٢	٩٣،٩٩٦
العجز النقدى (المصروفات - الإيرادات)	٣٠٥،٠٣٨	٢٤٢،٢٨٧	٣٠٣،٧١٣	١،٣٢٥		٢٦٨،١٠٩	٢٤٤،٧٢٧	٢٣٧،٨٦٥
صافى حيازة الأصول المالية	١٤،٤٢٢	٨،٨٠٦	١٤،٥٣٠	١٠٧-		١١،٣٢١	١٠،٧١٣	١،٨٥٤
العجز الكلى	٣١٩،٤٦٠	٢٥١،٠٩٣	٣١٨،٢٤٢	١،٢١٨		٢٧٩،٤٣٠	٢٥٥،٤٣٩	٢٣٩،٧١٩
العجز الأولى	٢٦،٩٤٠	٧،٠٤٩	٧٤،٢٣٠	٤٧،٢٩٠-		٨٦،٤٢٢	٨٢،٢٨٩	٩٢،٧٢٤
الناتج المحلى الإجمالى	٣،٢٤٦،٥٣٤	٢،٨٣٣،٤٠٠	٢،٧٧٢،١١٠			٢،٤٢٩،٨٠٠	٢،١٠١،٩٠٠	١،٨٤٣،٨٠٠
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	%١٩,٤	%٢٢,٠	%١٨,٩			%١٩,١	%٢١,٧	%١٩,٠
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	%٢٨,٨	%٣٠,٥	%٢٩,٩			%٣٠,٢	%٣٣,٤	%٣١,٩
نسبة العجز النقدى إلى الناتج المحلى	%٩,٤	%٨,٦	%١١,٠			%١١,٠	%١١,٦	%١٢,٩
نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى	%٩,٨	%٨,٩	%١١,٥			%١١,٥	%١٢,٢	%١٣,٠
نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلى[١/]	%٠,٨	%٠,٢	%٢,٧			%٣,٦	%٣,٩	%٥,٠
نسبة إجمالى الدين للناتج المحلى	%٩٧,١	%٩٠,٠	%٩٩,٩			%٩٣,٧	%٩٠,٦	%٨٩,٠

[١/] يمثل العجز الكلى مطروحاً منه الفوائد

الاستخدامات (الإنفاق العام)

تبلغ تقديرات الاستخدامات في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ١,٢١٧,٥ مليار جنيه توزع على ثلاثة مكونات رئيسة هي:

- المصروفات وتبلغ ٩٣٦,١ مليار جنيه بنسبة ٢٨,٨% من الناتج المحلى الإجمالى.
- حيازة الأصول المالية وتبلغ ٢٥,١ مليار جنيه بنسبة ٠,٨% من الناتج المحلى الإجمالى.
- سداد أقساط القروض وتبلغ ٢٥٦,٣ مليار جنيه بنسبة ٧,٩% من الناتج المحلى الإجمالى.

أولا: المصروفات:

تبلغ تقديرات المصروفات في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٩٣٦،٠٩٤ مليون جنيه (٢٨,٨% من الناتج المحلى) مقابل نحو ٨٦٤،٥٦٤ مليون جنيه (٣٠,٥% من الناتج المحلى) مقدر لها في موازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، بزيادة قدرها ٧١،٥٣٠ مليون جنيه بنسبة زيادة ٨,٣%، وبزيادة بلغت نحو ١٠٧،٢٧٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٢,٩ % عن النتائج المتوقعة لذات العام المالى البالغة نحو ٨٢٨،٨٢٠ مليون جنيه (٢٩,٩% من الناتج المحلى).

ومن الجدير بالذكر أن الزيادة المشار إليها في المصروفات مرجعها في الأساس الزيادات المرتبطة بحتميات الأجور، فضلاً عن ارتفاع تكلفة خدمة الدين العام والأعباء التي تتحملها الخزانة العامة للمساهمة في صناديق المعاشات وكذلك زيادة تكاليف الخطة الإستثمارية.

وفيما يلي عرض لمصروفات الموازنة العامة للدولة :-

(أ) المصروفات وفقاً للتصنيف الاقتصادي

وتتمثل عناصر المصروفات وفقًا للتصنيف الاقتصادي فيما يأتي:

- الأجور وتعويضات العاملين.
- شراء السلع والخدمات.
- الفوائد.
- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.
- المصروفات الأخرى.
- شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".

ويوضح الشكل التالي مقارنة لنسب المصروفات بحسب التقسيم الإقتصادى إلى إجمالى المصروفات فى مشروع ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بنسب الأداء الفعلى فى عام ٢٠١١/٢٠١٠.

كما يوضح الجدول التالي المصروفات في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بالموازنة والمتوقع للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ ومقارنة أيضاً بالنتائج الفعلية لثلاث سنوات :

جدول رقم (٢)
المصروفـــــات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٦/٢٠١٥		التغير		٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢
	مشروع موازنة	الوزن النسبى "%"	الموازنة	الوزن النسبى "%"	قيمة	نسبة "%"	متوقع	فعلى		
* الأجور وتعويضات العاملين	٢٢٨،١٣٦	٢٤,٤	٢١٨،١٠٨	٢٥,٢	١٠،٠٢٨	٤,٦	٢١٢،٠٢٣	١٩٨،٤٦٨	١٧٨،٥٨٩	١٤٢،٩٥٦
%	%٧,٠		%٧,٧				%٧,٦	%٨,٢	%٨,٥	%٧,٨
* شراء السلع والخدمات	٤٠،٠٠٢	٤,٣	٤١،٤٣١	٤,٨	١،٤٢٩-	-٣,٤	٣٥،٢١٧	٣١،٢٧٦	٢٧،٢٤٧	٢٦،٦٥٢
%	%١,٢		%١,٥				%١,٣	%١,٣	%١,٣	%١,٤
* الفوائد	٢٩٢،٥٢٠	٣١,٢	٢٤٤،٠٤٤	٢٨,٢	٤٨،٤٧٦	١٩,٩	٢٤٤،٠١٢	١٩٣،٠٠٨	١٧٣،١٥٠	١٤٦،٩٩٥
%	%٩,٠		%٨,٦				%٨,٨	%٧,٩	%٨,٢	%٨,٠
* الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٢١٠،٣٢٤	٢٢,٥	٢٣١،٢٢١	٢٦,٧	٢٠،٨٩٦-	-٩,٠	٢١١،٩٩٠	١٩٨،٥٦٩	٢٢٨،٥٧٩	١٩٧،٠٩٣
%	%٦,٥		%٨,٢				%٧,٦	%٨,٢	%١٠,٩	%١٠,٧
* المصروفات الأخرى	٥٨،١٠٠	٦,٢	٥٤،٧٩٩	٦,٣	٣،٣٠١	٦,٠	٥٤،٢٨٥	٥٠،٢٧٩	٤١،٠٦٨	٣٤،٩٧٥
%	%١,٨		%١,٩				%٢,٠	%٢,١	%٢,٠	%١,٩
* شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	١٠٧،٠١١	١١,٤	٧٤،٩٦١	٨,٧	٣٢،٠٥٠	٤٢,٨	٧١،٢٩٢	٦١،٧٥٠	٥٢،٨٨٢	٣٩،٥١٦
%	%٣,٣		%٢,٦				%٢,٦	%٢,٥	%٢,٥	%٢,١
الإجمالى	٩٣٦،٠٩٤	١٠٠,٠	٨٦٤،٥٦٤	١٠٠,٠	٧١،٥٣٠	٨,٣	٨٢٨،٨٢٠	٧٣٣،٣٥٠	٧٠١،٥١٤	٥٨٨،١٨٨
%	%٢٨,٨		%٣٠,٥				%٢٩,٩	%٣٠,٢	%٣٣,٤	%٣١,٩

(%) : نسبة إلى الناتج المحلى

الأجور وتعويضات العاملين

يقدر الباب الأول "الأجور وتعويضات العاملين" في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بنحو٢٢٨،١٣٦ مليون جنيه (٧,٠% من الناتج المحلى) لتمويل أجور نحو ٥,٩ مليون موظف وعامل بأجهزة الموازنة العامة للدولة (بخلاف العاملين بالهيئات والوحدات الاقتصادية) مقابل ٢١٨،١٠٨ مليون جنيه (٧,٧% من الناتج المحلى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بزيادة قدرها ١٠،٠٢٨ مليون جنيه بنسبة زيادة ٤,٦%، وبزيادة تبلغ ١٦،١١٣ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالى البالغة ٢١٢،٠٢٣ مليون جنيه (٧,٦% من الناتج المحلى) بنسبة زيادة قدرها ٧,٦%.

ويلاحظ أن إعتمادات الأجور وتعويضات العاملين تمثل نسبة ٢٤,٤% من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغ مقدارها ٩٣٦,١ مليار جنيه، كما تمثل نسبة ١٨,٧% من إجمالي الاستخدامات لمشروع الموازنة العامة للدولة والمقدر بمبلغ ١٢١٧,٥ مليار جنيه.

وقد روعى فى تقدير الأجور بمشروع الموازنة التزام كافة الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية صرف الحوافز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وكافة المزايا النقدية والعينية وغيرها - بخلاف المزايا التأمينية - التي يحصل عليها الموظف بعد تحويلها من نسب مئوية مرتبطة بالأجر الأساسي فى ٢٠١٥/٦/٣٠ إلى فئات مالية مقطوعة وبذات القواعد والشروط المقررة في ذات التاريخ ويلغى كل نص يخالف ذلك.

وتجدر الإشارة إلي أن هناك زيادات متتالية في الأجور التي تتحملها الموازنة العامة للدولة، حيث بلغت الأجور بالموازنة العامة للدولة في العام المالي ١٩٨١/١٩٨٠ نحو ١،٤٥٢ مليون جنيه ووصلت في العام المالي ١٩٩١/١٩٩٠ لنحو ٧،١١٨ مليون جنيه، وبلغت في العام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٠ نحو ٢٨،٠٦٦ مليون جنيه وبلغت في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ نحو ٩٦،٢٧١ مليون جنيه والآن تقدر في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بنحو ٢٢٨،١٣٦ مليون جنيه.

وفيما يلي توزيع الأجور بمشروع الموازنة المعروض ٢٠١٧/٢٠١٦:

جدول رقم (٣)
الأجور وتعويضات العاملين

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٦/٢٠١٥		التغير		٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢
	مشروع موازنة	الوزن النسبي "%"	الموازنة	الوزن النسبي "%"	قيمة	نسبة "%"	متوقع	فعلى		
* الوظائف الدائمة	٦٠،٦٣٢	٢٦,٦	٣١،٣٦٦	١٤,٤	٢٩،٢٦٦	٩٣,٣	٥٤،٤٥٧	٢٧،٧٦٣	٢٦،٤٧١	٢٤،٠٠٦
* الوظائف المؤقتة	٣،٦٥٢	١,٦	٣،٦٥٣	١,٧	١-	٠,٠	٣،٥٧٣	٢،٥٥٠	٢،٥٩٠	١،٩٨٣
* المكافـــــآت [1]	٧٧،٧٦٦	٣٤,١	٨٧،٣٨٩	٤٠,١	٩،٦٢٤-	١١,٠-	٧٤،٠٠٨	٨٠،٠٣٤	٧٥،٢٧٩	٦١،٢٩٣
* البدلات النوعية [2]	٢٦،٦١٧	١١,٧	٢٧،٠٤٥	١٢,٤	٤٢٨-	١,٦-	٢٥،٨٢٣	٢٤،١٢٨	٢٢،١٧٢	١٧،٣١٧
* المزايا النقدية	١٤،٥٣٦	٦,٤	٢٧،٧٨٤	١٢,٧	١٣،٢٤٨-	٤٧,٧-	١٤،٠٣٣	٢٥،٠٨٥	١٧،٧٢٨	١١،٦٨١
* المزايا العينية	٣،٨٩٧	١,٧	٣،٣٠٢	١,٥	٥٩٥	١٨,٠	٣،٣١٩	٢،٧٥١	٢،٦٣٠	١،٩١٥
* المزايا التأمينية [3]	٢٢،٠٣٧	٩,٧	٢٠،٤٠٧	٩,٤	١،٦٣٠	٨,٠	٢٠،٦٧٣	١٨،٩٩٧	١٦،٧٠٥	١٣،٦٧٥
* باقى أنواع الأجور والاحتياطى	١٨،٩٩٨	٨,٣	١٧،١٦٠	٧,٩	١،٨٣٨	١٠,٧	١٦،١٣٦	١٧،١٦٠	١٥،٠١٥	١١،٠٨٥
الإجمالى	٢٢٨،١٣٦	١٠٠	٢١٨،١٠٨	١٠٠	١٠،٠٢٨	٥	٢١٢،٠٢٣	١٩٨،٤٦٨	١٧٨،٥٨٩	١٤٢،٩٥٦
نسبة إلى الناتج المحلى	٧,٠%		٧,٧%				٧,٦%	٨,٢%	٨,٥%	٧,٨%

[1] مثل تعويض العاملين عن جهود غير عادية، حوافز العاملين بالكادرات الخاصة، مكافآت الامتحانات، وتكاليف حافز اثابة إضافى.

[2] مثل بدل خطر، بدل جامعة، بدل معلم (تدريس)، بدل اعتماد (معلمين)، وبدل مهن طبية.

[3] مثل التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة، التأمين ضد المرض، والتأمين ضد اصابة العمل.

شراء السلع والخدمات

تشمل هذه الاعتمادات متطلبات إدارة دولاب العمل الحكومي بما في ذلك مستلزمات الأدوية والأغذية للمستشفيات والمدارس كما تحتوي على نفقات الصيانة والمقابل النقدي للعاملين بالمناطق النائية، وأيضاً اعتمادات المياه والإنارة وبمراعاة مقتضيات ترشيد الإنفاق، وكذا تكاليف طبع الكتاب المدرسي.

وقد تضمن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٤٠،٠٠٢ مليون جنيه (١,٢% من الناتج المحلى) مخصصة لشراء السلع والخدمات مقابل ٤١،٤٣١ مليون جنيه (١,٥% من الناتج المحلى) بموازنة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ بخفض قدره ١٤٢٩ مليون جنيه بنسبة خفض ٣,٤%، وبزيادة تبلغ ٤،٧٨٥ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالى البالغة ٣٥،٢١٧ مليون جنيه (١,٣% من الناتج المحلى) بنسبة زيادة قدرها ١٣,٦%.

هذا وتمثل الاعتمادات المخصصة لشراء السلع والخدمات نسبة ٤,٣% من إجمالي مصروفات التشغيل في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغ مقدارها ٩٣٦,١ مليار جنيه، كما تمثل نسبة ٣,٣% من إجمالي الاستخدامات لمشروع الموازنة العامة للدولة المقدر بمبلغ ١٢١٧,٥ مليار جنيه.

وفيما يلي توزيع اعتمادات شراء السلع والخدمات بمشروع الموازنة المعروض ٢٠١٧/٢٠١٦:

جدول رقم (٤)
شراء السلع والخدمات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٦/٢٠١٥		التغير		٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢
	مشروع موازنة	الوزن النسبى "%"	الموازنة	الوزن النسبى "%"	قيمة	نسبة "%"	متوقع	فعلى		
* الادوية	٤،٢٠٠	١٠,٥	٣،٩٣٥	٩,٥	٢٦٥	٦,٧	٣،٥٧٦	٣،٤٩٤	٢،٩١٢	٢،٧١٢
* الاغذية	٢،٤٨٣	٦,٢	٢،٤٧٦	٦,٠	٧	٠,٣	٢،٤٧٦	١،٦٤٩	١،٤٤٢	١،٤٧٩
* مواد خام أخرى	٢،٠٤٥	٥,١	١،٩٦٠	٤,٧	٨٥	٤,٣	١،٩٧٩	١،٨١٨	١،٤٨٧	١،٥١٢
* وقود وزيوت وقوى محركة للتشغيل	١،٤١٧	٣,٥	١،٢٩٦	٣,١	١٢٠	٩,٣	١،٢٣٩	١،١٦٥	٨٠٥	١،٠١٦
* وقود وزيوت لسيارات الركوب	١٥٩	٠,٤	١٣٩	٠,٣	٢٠	١٤,٣	١٥٣	١٢٤	٨٣	٨٦
* قطع غيار ومهمات	١،٠٨٧	٢,٧	١،٠٧٩	٢,٦	٨	٠,٨	١،٠٢٣	٨٠٦	٦٩٣	٦٣٤
* الإنارة	٤،٠٥٩	١٠,١	٤،٢٧٦	١٠,٣	-٢١٨	-٥,١	٣،٥٦٤	٣،٩٢٠	٣،٥١٢	٣،٣٥٢
* المياه	٧٧٢	١,٩	٨١٠	٢,٠	-٣٧	-٤,٦	٥١٧	٦٨٣	٥٠٨	٦٠٥
* الصيانة	٦،٠٧٨	١٥,٢	٥،٨٨٧	١٤,٢	١٩٠	٣,٢	٥،٧٦٠	٤،٠٤٧	٣،٤٧٧	٣،٥٦٦
* نفقات الطبع	١،٦٤٣	٤,١	١،٤٣٣	٣,٥	٢٠٩	١٤,٦	١،٤٣٢	١،٤٧١	١،٣١٥	١،٣٧٠
* النقل والانتقالات	٣،٢٥٩	٨,١	٣،٠٥٥	٧,٤	٢٠٥	٦,٧	٣،٤١٣	٢،٩٣٩	٢،٥٤١	٢،٣٢٩
* البريد والإتصالات	٦٠٩	١,٥	٦٣٩	١,٥	-٣٠	-٤,٧	٤٠١	٥٦٦	٢٧٨	٢٤٠
* نفقات تنفيذ أحكام قضائية	٢٢٤	٠,٦	٢٩٥	٠,٧	-٧٢	-٢٤,٢	٢٤٦	٢١٠	١٦٩	١٨٧
* شراء سلع وخدمات للصناديق والحسابات الخاصة	٢،٤٥٧	٦,١	٢،٢٨٧	٥,٥	١٧٠	٧,٤	٢،٤٤٩	٢،٥٢٨	٢،٦٨١	٢،٦٦٧
* باقى بنود الباب الثانى	٦،٨٩٩	١٧,٢	٦،٥٥٠	١٥,٨	٣٤٩	٥,٣	٦،٩٨٨	٥،٨٥٨	٥،٣٢٥	٤،٨٩٦
* إحتياطيات عامة	٢،٦١٢	٦,٥	٥،٣١٤	١٢,٨	-٢،٧٠٢	٠,٠	٠	٠	٢٠	٠
الإجمالى	٤٠،٠٠٢	١٠٠	٤١،٤٣١	١٠٠	-١،٤٣٠	-٣	٣٥،٢١٧	٣١،٢٧٦	٢٧،٢٤٧	٢٦،٦٥٢
نسبة إلى الناتج المحلى	%١,٢		%١,٥				%١,٣	%١,٣	%١,٣	%١,٤

الفوائـــــد

تُقدَّر الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية فى مـــشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بمبلـــغ ٢٩٢،٥٢٠ مليـــون جنيه (٩,٠ % من الناتج المحلى) مقابـــل ٢٤٤،٠٤٤ مليون جنيه (٨,٦ % من الناتج المحلى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥، بـــزيادة قدرهـــا ٤٨،٤٧٦ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٩,٩% وبزيادة تبلغ نحو ٤٨،٥٠٨ مليون جنيه عـــن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ٢٤٤،٠١٢ مليون جنيه (٨,٨% مـــن الناتج المحلى) بنسبة زيادة قدرها ١٩,٩%.

ويوضح الشكل التالي توزيع الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية فـــي مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦:

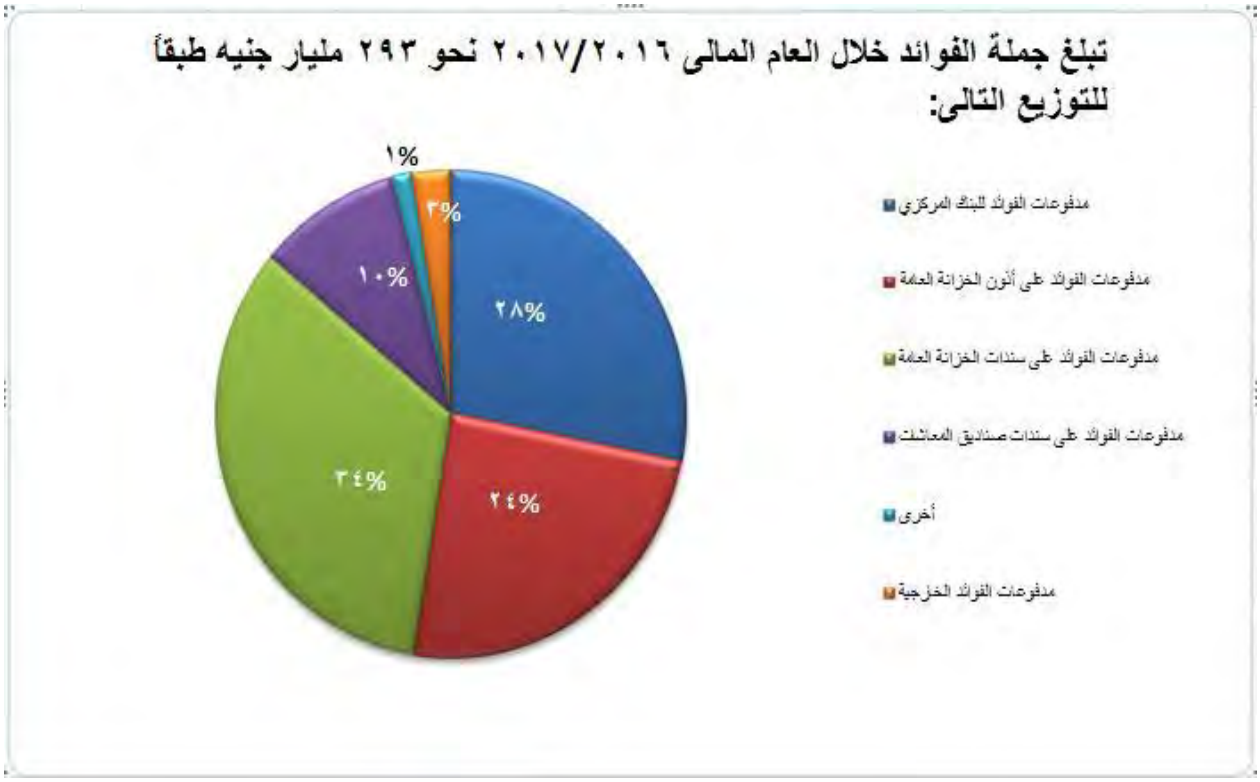

وتشكل فوائد القروض نسبة ٣١,٢% من إجمالي الاعتمادات المخصصة للمصروفات في موازنة الدولة والبالغة ٩٣٦،١ مليار جنيه، كما تمثل نسبة ٢٤,٠% من إجمالي الاستخدامات في مشروع الموازنة العامة والذي يقدر بنحو ١٢١٧،٥ مليار جنيه ، وتمثل مدفوعات الفوائد أكبر باب على جانب المصروفات منذ عام ٢٠١٥/٢٠١٦ .

وتمثل هذه الفوائد خدمة إجمالى الدين العام المحلى والخارجى والذى يبلغ رصيده حتى ٢٠١٥/١٢/٣١ نحو ٢٣٠١,٨ مليار جنيه.

ويوضح الجدول التالي توزيع الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة بالموازنة والنتائج المتوقعة للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ والفعليات لثلاث سنوات مالية سابقة:

جدول رقم (٥)
الفوائـــــد

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٦/٢٠١٥		التغير		٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢
	مشروع موازنة	الوزن النسبى "%"	الموازنة	الوزن النسبى "%"	قيمة	نسبة "%"	متوقع	فعلى		
(أ) - الفوائد الخارجية										
* فوائد الدين العام الخارجى	٧،٥٦٩	٢,٦	٦،٩٤٠	٢,٨	٦٢٩	٩,١	٦،٨٤٠	٤،٦٥٤	٤،٩٥٥	٣،٨٤٩
* فوائد خارجية تسددها الجهات	٩٠	٠,٠	٨٢	٠,٠	٨	٩,٥	٨٨	٤٦	٤١	٤٨
جملة (أ)	٧،٦٥٩	٢,٦	٧،٠٢٢	٢,٩	٦٣٧	٩,١	٦،٩٢٨	٤،٧٠٠	٤،٩٩٦	٣،٨٩٦
(ب) - الفوائد المحلية										
* فوائد سندات البنك المركزى	٦٨،٠٦٦	٢٣,٣	٣٤،٢٦١	١٤,٠	٣٣،٨٠٥	٩٨,٧	٣٤،٢٦١	٣١،٩٦١	٣٣،١٣٦	٢٢،١٩١
* فوائد الأذون على الخزانة العامة	٧١،٣٨٤	٢٤,٤	٦٨،٥٣٩	٢٨,١	٢،٨٤٦	٤,٢	٥٩،١١٤	٥٢،٤٧٧	٥٤،٨٢١	٥١،٢٥٢
* فوائد سندات الخزانة المصرية	٩٨،١٤٢	٣٣,٦	٧٨،٢٢٤	٣٢,١	١٩،٩١٨	٢٥,٥	٨١،١٧٦	٦٤،٩٩٤	٤٧،٢٠٤	٣٧،٤٠٧
* فوائد سندات الزيادة فى رؤوس أموال البنوك	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠	٠	٣٢٠
* فوائد التغطية المؤقتة للرصيد المدين	١٤،٣٠٠	٤,٩	٢٨،٥٦٠	١١,٧	-١٤،٢٦٠	-٤٩,٩	٣٦،٨٠٨	١٧،٥٣٩	١١،٨٧٥	١١،٦٨٦
* فوائد صكوك صناديق المعاشات	٢٤،٦٤٤	٨,٤	٢٤،٢٣٠	٩,٩	٤١٤	١,٧	٢٤،٥٢٣	٢٠،٣١٧	١٩،٠٠٥	١٧،٧١٦
* فوائد السندات المحلية	٠	٠	٠	٠	٠	٠,٠	٠	٠	٠	٠
فوائد أخرى متنوعة	٨،٣٢٤	٢,٨	٣،٢٠٨	١,٣	٥،١١٧	١٥٩,٥	١،٢٠٣	١،٠٢٠	٢،١١٤	٢،٥٢٧
جملة (ب)	٢٨٤،٨٦١	٩٧,٤	٢٣٧،٠٢٢	٩٧,١	٤٧،٨٣٩	٢٠,٢	٢٣٧،٠٨٤	١٨٨،٣٠٩	١٦٨،١٥٤	١٤٣،٠٩٩
الإجمالى	٢٩٢،٥٢٠	١٠٠	٢٤٤،٠٤٤	١٠٠	٤٨،٤٧٦	٢٠	٢٤٤،٠١٢	١٩٣،٠٠٨	١٧٣،١٥٠	١٤٦،٩٩٥
نسبة إلى الناتج المحلى	%٩,٠		%٨,٦				%٨,٨	%٧,٩	%٨,٢	%٨,٠

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

بلغت تقديرات الباب الرابع "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" فى مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٢١٠،٣٢٤ مليون جنيه (٦,٥% من الناتج المحلى)، أي بخفض قدره ٢٠،٨٩٦ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٩,٠% عن موازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ البالغة نحو ٢٣١،٢٢١ مليون جنيه (٨,٢ % من الناتج المحلى)، وبخفض يبلغ نحو ١،٦٦٦ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ٢١١،٩٩٠ مليون جنيه (٧,٦% من الناتج المحلى) بنسبة خفض قدرها ٠,٨%.

وتوزع اعتمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ على النحو التالي :

	مليون جنيه
* الدعم السلعي	١١١،٩١٦
* الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية	٧٨،٧٢٨
* الدعم والمنح لمجالات التنمية	٢،٥١٨
* الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية	٩،٠٩٠
* اعتمادات واحتياطيات للدعم والمساعدات المختلفة	٨،٠٧٢
الإجمالي	٢١٠،٣٢٤

ويوضح الجدول التالي توزيع تلك الاعتمادات على أنواعها الرئيسية في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بالموازنة والنتائج المتوقعة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥والفعليات لثلاث سنوات سابقة :

جدول رقم (٦)
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٦/٢٠١٥		التغير		٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢
	مشروع موازنة	الوزن النسبى "%"	الموازنة	الوزن النسبى "%"	قيمة	نسبة "%"	متوقع	فعلى		
* الدعم السلعى :										
- دعم السلع التموينية	٤١،١١٥	%١٩,٥	٣٧،٧٥١	%١٦,٣	٣،٣٦٤	%٨,٩	٣٧،٧٥١	٣٩،٣٩٥	٣٥،٤٩٣	٣٢،٥٥١
- دعم المزارعين	٥،١٨٠	%٢,٥	٣،٧٢٦	%١,٦	١،٤٥٤	%٣٩,٠	٣،٧٥٣	١،٢٧٢	٦٢٦	٨٦٩
- دعم المواد البترولية	٣٥،٠٤٣	%١٦,٧	٦١،٧٠٣	%٢٦,٧	- ٢٦،٦٦١	%٤٣,٢-	٦١،٧٠٤	٧٣،٩١٥	١٢٦،١٨٠	١٢٠،٠٠٠
- دعم الكهرباء	٢٨،٩٧٩	%١٣,٨	٣١،٠٧٣	%١٣,٤	- ٢،٠٩٤	%٦,٧-	٣٠،٠٧٣	٢٣،٦٣٠	١٣،٢٨٠	٨،٥٥٠
- دعم الادوية والبان الأطفال	٦٠٠	%٠,٣	٦٠٠	%٠,٣	٠	%٠,٠	٦٠٠	٢٠١	٢٥٧	٩٣
- دعم شركات المياه	١،٠٠٠	%٠,٥	١،٧٥٠	%٠,٨	- ٧٥٠	%٤٢,٩-	١،٥٧٧	٨٥٢	٧٥٠	٧٥٠
إجمالى الدعم السلعى	١١١،٩١٦	%٥٣,٢	١٣٦،٦٠٣	%٥٩,١	- ٢٤،٦٨٧	%١٨,١-	١٣٥،٤٥٨	١٣٩،٢٦٥	١٧٦،٥٨٦	١٦٢،٨١٤
* الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية :										
- دعم نقل الركاب	١،٦٤٢	%٠,٨	١،٥٩٠	%٠,٧	٥١	%٣,٢	١،٥٩٠	١،٥٥٨	١،٤٣٤	١،٢٣٧
- دعم إشتراكات الطلبة (سكك حديد)	٢٠٠	%٠,١	٢٠٠	%٠,١	٠	%٠,٠	٢٠٠	١٥٤	٩٣	١٨٢
- دعم إشتراكات الطلبة(مترو الانفاق)	٧٥		٧٥				٥٠	٠	٠	٠
- دعم الخطوط غير الاقتصادية(سكك حديد)	١،٠٠٠	%٠,٥	١،٠٠٠	%٠,٤	٠	%٠,٠	٧٧٤	٧٩٥	٨٨٧	٦٣٥
- الأثر المترتب على تطبيق الضريبة العقارية	٠	%٠,٠	٦٢١	%٠,٣	- ٦٢١	%١٠٠,٠-	٠	٠	٠	٠
- دعم التأمين الصحى على المرأة المعيلة	١٥٧	%٠,١	١٢٥	%٠,١	٣٢	%٢٥,٦	١٢٥	١٩٨	١٢٤	٢٥
- دعم التامين الصحى على الأطفال دون السن المدرسي	١٨٠	%٠,١	١٧٥	%٠,١	٥	%٢,٩	١٧٥	١٨٠	١٧٤	١٠٦
- دعم التأمين الصحى على الطلاب	٢٥٦	%٠,١	٢٥٠	%٠,١	٦	%٢,٤	٢٥٠	٢٦١	٢٤٠	٢٣٤
-عم التامين الصحي لغير القادرين	٣،٠٠٠	%١,٤	٣،٠٦٩	%١,٣	- ٦٩	%٠,٠	٠	٠	٠	٠
- دعم التأمين الصحى على الفلاحين	١٠٠		٠				٠	٠	٠	٠
- معاش الضمان الاجتماعى	١١،٢٠٠	%٥,٣	١١،٢٠٠	%٤,٨	٠	%٠,٠	٧،٠٠٠	٦،٧٤٠	٤،٩٧٢	٣،٦٣٠
- معاش الطفل	٧٠	%٠,٠	٧٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٧٠	٥٣	٥٤	٤٨
- مساهمات فى صناديق المعاشات	٥٢،٤٨٥	%٢٥,٠	٥٢،٤٨٥	%٢٢,٧	٠	%٠,٠	٤٧،٤٨٥	٣٣،٢١٣	٢٩،٢٠٠	١٦،٣٥١
- مزايا إجتماعية أخرى /١	٤،٣٠٧	%٢,٠	١،١٣٧	%٠,٥	٣،١٧٠	%٢٧٨,٨	١،١٥٦	١،٠٣٢	٩٧٤	٧٤٨
- المنح والمساعدات	٤،٠٥٧	%١,٩	٦،٧٠١	%٢,٩	- ٢،٦٤٤	%٣٩,٥-	٨،٠٥٦	٦،٢١١	٥،١٩٠	٥،٠١٤
إجمالى الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية	٧٨،٧٢٨	%٣٧,٤	٧٨،٦٩٨	%٣٤,٠	- ٧٠	%٠,١-	٦٦،٩٣٢	٥٠،٣٩٥	٤٣،٣٤٣	٢٨،٢١٢
* الدعم والمنح لمجالات التنمية :										
- دعم تنمية الصعيد	٢٠٠	%٠,١	٢٠٠	%٠,١	٠	%٠,٠	٠	٠	٠	٠
- دعم فائدة القروض الميسرة	٥٠٠	%٠,٢	٥٠٠	%٠,٢	٠	%٠,٠	٤٢٠	٦٣١	٦٩٥	٧٢٢
- دعم برنامج الاسكان الاجتماعى	١،٥٠٠	%٠,٧	٢،٠٠٠	%٠,٩	- ٥٠٠	%٢٥,٠-	٢،٠٠٠	٠	٨٢	٣٥٠
- صندوق مركبات النقل السريع	١٩٣	%٠,١	٢٦٣	%٠,١	- ٧١	%٢٦,٨-	٢١٥	١٦٤	٢٠٨	٢٠١
- التدريب	١٢٥	%٠,١	١٢٥	%٠,١	٠	%٠,٠	٠	١٠	٤٠	٢٠
إجمالى الدعم والمنح لمجالات التنمية	٢،٥١٨	%١,٢	٣،٠٨٨	%١,٣	- ٥٧١	%١٨,٥-	٢،٦٣٥	٨٠٥	١،٠٢٥	١،٢٩٣
* الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية :										
- دعم المناطق الصناعية	١،٤٠٠	%٠,٧	٤٠٠	%٠,٢	١،٠٠٠	%٢٥٠,٠	٤٠٠	٤٠٠	١،٥٦٧	٢٤١
- دعم تنشيط الصادرات /٢	٢،٦٠٠	%١,٢	٢،٦٠٠	%١,١	٠	%٠,٠	٣،٧٠٠	٢،٥٨٠	٣،٠٧٢	٣،٠٦٧
- دعم الانتاج الحربى	١،٤٤٠	%٠,٧	٨٢٠	%٠,٤	٦٢٠	%٧٥,٦	٨٢٠	٢،٤٤١	١،٢٤٠	٩٣٨
- صندوق دعم نشاط التمويل العقارى	١،٠٠٠	%٠,٥	١،٣٤٠	%٠,٦	- ٣٤٠	%٢٥,٤-	٣٤٠	١٤٨	٦٥	١٧
- برنامج توصيل الغاز الطبيعى للمنازل	١،٢٠٠	%٠,٦	١،٢٠٠	%٠,٥	٠	%٠,٠	١،٢٠٠	١،٤٠٠	١،٠١٤	٠
- جهاز تنمية التجارة الداخلية	١٠٠		١٥٢				٠	٠	٠	٠
- بنود أخرى	١،٣٥٠	%٠,٦	٦٣٠	%٠,٣	٧٢٠	%١١٤,٣	٠	١٤	١٣٩	١٢
إجمالى الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية	٩،٠٩٠	%٤,٣	٧،١٤٢	%٣,١	٢،٠٠٠	%٢٨,٠	٦،٤٦٠	٦،٩٨٣	٧،٠٩٦	٤،٢٧٤
جملة الدعم	٢٠٢،٢٥٢	%٩٦,٢	٢٢٥،٥٣١	%٩٧,٥	- ٢٣،٣٢٧	%١٠,٣-	٢١١،٤٨٥	١٩٧،٤٤٧	٢٢٨،٠٥٠	١٩٦،٥٩٣
* اعتمادات إجمالية مدرجة بموازنات الجهات	٤٦٩	%٠,٢	٤٦٢	%٠,٢	٨	%١,٦	٥٠٥	١،١٢٣	٥٣٠	٥٠١
* متطلبات إضافية وإحتياطيات	٧،٦٠٣	%٣,٦	٥،٢٢٨	%٢,٣	٢،٣٧٥	%٤٥,٤	٠	٠	٠	٠
الإجمالى	٢١٠،٣٢٤	%١٠٠,٠	٢٣١،٢٢١	%١٠٠,٠	- ٢٠،٩٤٤	%٩,١-	٢١١،٩٩٠	١٩٨،٥٧٠	٢٢٨،٥٨٠	١٩٧،٠٩٤
نسبة إلى الناتج المحلى	%٦,٥		%٨,٢				%٧,٦	%٨,٢	%١٠,٩	%١٠,٧

/١ يتضمن نحو ٣١٣٧,٥ مليون جنيه علاج على نفقة الدولة.

/٢ بخلاف مبلغ ٢,٠ مليار جنيه مدرج ضمن الاحتياطى العام ويتم إتاحته وفق التنفيذ الفعلى.

ويمكن إيضاح أهم عناصر الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فيما يلي:

أولا : الدعـــم السلعي

(١) دعم السلع التموينية:

يقدر دعم السلع التموينية في مشروع الموازنة العامة للدولة للـــسنة الماليـــة ٢٠١٧/٢٠١٦ بنحو ٤١،١١٥ مليون جنيه، وذلك مقابل مبلـــغ ٣٧،٧٥١ مليـــون جنيه بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بزيادة قدرها ٣،٣٦٤ مليون جنيه بنسبة زيادة ٨,٩٪.

هذا وقد تم تقدير دعم السلع التموينية وفقاً للافتراضات التالية :-

١- عدد المستفيدين من دعم رغيف الخبز ودقيق المستودعات يبلـــغ نحـــو ٨٢,٢ مليون فرد حيث تبلغ كميات الخبز المستحقة للمواطنين نحـــو ١٣٧,١ مليـــار رغيف سنوياً.

٢- ومع افتراض تحقيق وفر يبلغ فى المتوسط نحو ٤١,٧% فإن كميـــات الخبـــز المستهدف إنتاجها بالفعل تبلغ نحو ٨٠ مليار رغيـــف ونحـــو ٥٧,١٢ مليـــار رغيف يتم توفيرها واستبدالها وفقاً لنظام النقاط بواقـــع ١٠ قروش لكل نقطـــة (رغيف) يتم توفيره.

٣- تبلغ كميات القمح المطلوب تدبيرها ٩,٢ مليون طن قمح لتوفير كمية ٨٠ مليار رغيف بالاضافة إلى دقيق المستودعات.

٤- يبلغ متوسط سعر القمح المستورد C&F ٢٢٧ دولار/ طن بمـــا يعـــادل نحـــو ٢٠٤٣ جنيه/طن بخلاف المصروفات الإضـــافية والتـــى تبلـــغ نحـــو ٢١٦,٠ جنيه/طن.

٥- يبلغ متوسط سعر طن القمح المحلى نحو ٢٨٠٠ جنيه/طن (٤٢٠جنيـــه/ أردب) بخلاف المصروفات الإضافية والتى تبلغ نحو ١٢٠ جنيه/طن .

٦- يبلغ فرق تكلفة الطحن نحو ٢٣ جنيه/ للطن كما تبلغ تكلفة تصنيع الخبز نحـــو ١٢٠٥ جنيه/ طن دقيق وتقدر متوسط إنتاجية طـــن الـــدقيق بنحـــو ١٢٣٠٠ رغيف/ طن.

٧- تبلغ تكلفة إنتاج رغيف الخبز نحـــو ٣٦,٨ قرش/رغيف ويبلغ دعـــم الرغيـــف نحو ٣١,٨ قرش/ رغيف.

٨- وبعد استبعاد الدعم الموجه لمزارعي القمح المحلى (والذي يقدر بمبلغ ٣,٤٠٥ مليار جنيه) فإن تكلفة رغيف الخبز تبلغ نحو ٣٢,٥٤ قرش/رغيف.

٩- وبالتالي فإن دعم رغيف الخبز بعد استبعاد دعم مزارعي القمح المحلى والمسدد من المواطن يكون علي النحو التالي:

= ٣٢,٥٤ قرش /رغيف - ٥ قروش / رغيف = ٢٧,٥٤ قرش/رغيف

تكلفة انتاج رغيف الخبز		الدعم الموجه لمزارعي القمح المحلى		المسدد من المواطن		صافى الدعم
٣٦,٨ قرش/رغيف	(-)	٤,٢٦ قرش/رغيف	(-)	٥ قرش/رغيف	=	٢٧,٥٤ قرش/رغيف

وفيما يلى بيان بدعم رغيف الخبز والسلع التموينية

	مليار جنيه
إجمالي دعم الخبز ودقيق المستودعات	٢٣,٧١٥
دعم نقاط الخبز = ١٠ قروش /رغيف × ٥٧,١٢٥ مليار رغيف	٥,٧١٢
دعم سلع البطاقة التموينية = ٦٩,٢٢ مليون مواطن × ١٥ جنيه × ١٢ شهر	١٢,٤٦٠
إجمالي الدعم	٤١,٨٨٧
(-) محصلة الإيرادات والمصروفات	-٧٧٢
صافى الدعم	٤١,١١٥

بخلاف مبلغ ٣,٤٠٥ مليار جنيه كدعم لمزارعي القمح المحلى .

(٢) **دعم المزارعين**:

تمشياً مع أهداف السياسة المالية للدولة في رفع المعاناة عن صغار المزارعين، تقوم الدولة باستلام القمح من المزارعين بما يعادل ٤٢٠ جنيه للاردب وبما يعادل ٢٨٠٠ جنيه للطن بخلاف عمولة التسويق التى يتم سدادها للجهات المسوقة بواقع ١٠٠ جنيه عن كل طن، كما تقدم دعماً بمبلغ ١٠٠ جنيه لكل طن قصب سكر، وكذا دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور ومبيدات، كما تتحمل جانباً من أعباء مواجهة بعض الآفات الزراعية والمساهمة في خفض أسعار التقاوي، بالإضافة إلى تقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية، وتتحمل الخزانة العامة في سبيل ذلك فروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعي وذلك على النحو التالي:-

مليون جنيه

بيان	مشروع ٢٠١٧/٢٠١٦
دعم محصول القمح المحلى	٣،٤٠٥
دعم محصول قصب السكر المحلى	١،٠٠٠
دعم فرق سعر الفائدة لقروض الإنتاج النباتي	٤٠٠
دعم تكاليف مقاومة آفات القطن	٦٢
دعم فروق أسعار القطن	٣٠٠
دعم صندوق الموازنة الزراعية	١٣
الإجمالي	٥،١٨٠

(٣) **دعم المواد البترولية**:

تبلغ تقديرات دعم المواد البترولية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٣٥،٠٤٣ مليون جنيه مقابل ٦١،٧٠٤ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بخفض قدره ٢٦،٦٦١ مليون جنيه بنسبة خفض ٤٣,٢% ، ويرجع هذا الخفض إلى انخفاض سعر برميل برنت من ٧٠ دولار للبرميل بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى متوسط سعر متوقع للبرميل فى مشروع موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦ يبلغ ٤٠ دولار للبرميل، بالإضافة إلى بعض الاجراءات الأخرى لاحكام الرقابة على منظومة المواد البترولية التى تضمن الرقابة على المواد البترولية من شركات التكرير حتى الوصول لمحطات التموين وكذلك منظومة كروت البنزين التى يتوقع العمل بها خلال ٢٠١٧/٢٠١٦.

ويمثل هذا الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة لبيع هذه المواد بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلي سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو إستيراد بعضها من الخارج.

(٤) **دعم الكهرباء**:

يتضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٢٨،٩٧٩ مليون جنيه مقابل ٣١،٠٧٣ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بخفض قدره ٢،٠٩٤ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٦,٧% ويمثل هذا الدعم قيمة فروق أسعار المواد البترولية المستخدمة في إنتاج الكهرباء.

أولاً : الغاز الطبيعي :

الكمية	قرار وزاري	الاتفاق الثلاثي	الفرق بين القرار الوزاري والاتفاق الثلاثي	القيمة بالمليار جنيه
(١)			(٢)	(١) × (٢)
٣١,٣٩٦ مليار م٣	٩٩,٥ قرش /م٣	٤٨,٣٩ قرش/م٣	٥١,١١ قرش	١٦,٠٤٧

ثانياً: المازوت :

٨,٤٠٩ مليون طن	٢٣٠٠ جنيه/طن	٧٦٢,١ جنيه/طن	١٥٣٧,٩ جنيه	١٢,٩٣٢
			إجمالي قيمة الدعم	٢٨,٩٧٩

ومن الجدير بالذكر أن هذا الدعم لا يمثل دعماً لتعريفة استهلاك الطاقة الكهربائية مباشرة كمنتج نهائى، وإنما الدعم المدرج يمثل التزام علي الدولة من خلال دعم فروق أسعار المواد البترولية الموردة لشركات الكهرباء، ويرجع الخفض المشار إليه إلى إنخفاض أسعار البترول الخام والكميات الموردة للكهرباء نتيجة دخول محطات جديدة للخدمة ورفع كفاءة المحطات القائمة.

(٥) **دعم الأدوية وألبان الأطفال**:

يمثل دعم الأدوية وألبان الأطفال ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة الناتجة عن استيراد الأدوية وألبان الأطفال وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الاقتصادية، ويتم صرف هذا الدعم للجهة المنوطة بذلك وهي وزارة الصحة وقد بلغت تقديرات دعم الأدوية وألبان الأطفال مبلغ ٦٠٠,٠ مليون جنيه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧.

(٦) **دعم شركات المياه**:

بلغت تقديرات دعم شركات المياه نحو ١،٠٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بخفض قدره ٧٥٠ مليون جنيه عن موازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بنسبة خفض تقدر بنحو ٤٢,٩% وهذا الخفض يرجع إلى تقديم دعم إضافى بمبلغ ١,٠ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٥/٢٠١٦ لمرة واحدة لشركات المياه.

هذا ويتمثل دعم مياه الشرب أساساً في الفرق بين إيرادات وإستخدامات شركات المياه لتغطية العجز الجاري في موازناتها؛ لتغطية الفرق بين السعر الاقتصادي للمياه وسعر البيع لها طبقاً للتعريفة المقررة، وذلك استناداً إلى ما تضمنته قرارات إنشاء تلك الشركات من تحمل الخزانة العامة بقيمة هذا الفرق؛ ولتحقيق سياسة الدولة بتوصيل مياه الشرب النقية لكافة المناطق، وذلك لحين تحقيق تلك الشركات التوازن المنشود وذلك إعمالا للمادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠٠٦.

هذا بخلاف ما يدرج سنوياً من إستثمارات من خلال الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى والجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحى، حيث يتم زيادة أصول الشركات التابعة بما يتم الانتهاء من تنفيذه سنوياً من تلك الاستثمارات مقابل تعلية رؤوس أموالها بذات القدر دون تحمل الشركات لأية أعباء مقابل تلك الاستثمارات.

ثانياً : الدعـــم والمنح للخدمات الإجتماعية

(١) دعم نقل الركاب:

ويتمثل فى كل من :-

أ- الدعم الممنوح لهيئتي نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية لتغطية جانب من العجـز الجاري المحقق بكل منهما، والناتج عن توفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الاقتصادية، وقد بلغت تقديرات دعم نقل الركـاب مبلـغ ١،٦٤٢ مليـون جنيـه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بزيادة قدرها ٥٢ مليون جنيه عن موازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ البالغة ١،٥٩٠ مليون جنيه بنسبة زيـادة قدرها ٣,٣%.

ب- الدعم الممنوح لاشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية ومتـرو الأنفـاق، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لمواجهة الفرق بين قيمة الاشتراك التجـارى والقيمة المخفضة المحصلة من طلاب المدارس والجامعات بما فيها جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق وذلك فى إطار تنفيذ إستراتيجية الدولة لدعم الخدمات العامة لجميع فئات الشعب وعلى وجه الخصوص طلاب العلم ويبلغ هذا الدعم بمشروع الموازنة المعروض نحو ٢٧٥ مليون جنيه (٢٠٠,٠ مليون جنيه لدعم اشتراكات الطلبة على خطوط الهيئة القومية لـسكك حديد مصر، ٧٥,٠ مليون جنيه لدعم اشتراكات الطلبة على خطوط مترو أنفـاق القاهرة).

ج- دعم خطوط السكك الحديدية غير الاقتصادية بالمحافظات وذلك فى إطار إصـلاح الخلل في الهيكل التمويلي لهيئة سكك حديد مصر نتيجة تشغيل خطـوط خاسـرة تحقق إيرادات للهيئة تقل كثيراً عن التكلفة الحقيقية، ولذا تقرر أن تسهم الخزانة العامة في تحمل الفرق بين التكلفة الفعلية وبين الإيرادات المحققة وتبلغ تقديرات دعم تلك الخطوط بمشروع الموازنة العامة للعام المـالي ٢٠١٧/٢٠١٦ مبلـغ ١٠٠٠ مليون جنيه لمواجهة خسائر الهيئة الناتجة عن تشغيل هذه الخطوط بكافة المحافظات.

(٢) دعم التأمين الصحي لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي:

من حيث التكلفة المالية:

- تبلغ تقديرات برنامج الرعاية الصحية لغير القادرين فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٣,٠ مليار جنيه.

من حيث الهدف والتغطية:

- يستهدف البرنامج تغطية غير القادرين بالشريحة الأكثر فقراً والأكثر احتياجاً وهم السادة أصحاب معاش الضمان الاجتماعي التزاماً بمواد الدستور والتي تكفل تحمل الدولة عبء توفير الرعاية الصحية لغير القادرين.
- تقوم إدارة البرنامج بدور مشترى الخدمة لصالح هذه الشريحة بنسبة ٩٥% من الجهات الحكومية ممثلة في وزارة الصحة (وحدات طب الأسرة، مستشفيات عامة ومركزية، مستشفيات تعليمية وأمانة المراكز الطبية المتخصصة، وكذلك مستشفيات هيئة التامين الصحي والمستشفيات الجامعية ومستشفيات الجيش) ويتم الإحالة لنسبة ٥% للقطاع الخاص في حال عدم توافر الخدمة في هذه المستشفيات.
- يتم تقديم هذه الخدمة عن طريق البطاقة الذكية والتي تستخدم في صرف السلع المدعمة.
- وحتى لا يحدث ازدواج بين هذا البرنامج والعلاج على نفقة الدولة تم عمل ربط الكتروني بينهما بحيث يتم استبعاد ما تم ربطهم على البطاقات الذكية لتغطية غير القادرين.

من حيث الجدول الزمني للتنفيذ:

- تم البدء بمحافظات الصعيد وعلى ان يتم تغطية باقى المحافظات طبقا للخطة الزمنية المقدمة من السيد الدكتور/ وزير الصحة والسكان.

(٣) مخصصات لمعاش الضمان الاجتماعي ومعاش الطفل وغيرها:

تبلغ الإعتمادات المدرجة للأمان الإجتماعى بمشروع موازنة العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ١١,٣ مليار جنيه ويمكن إيضاحها على النحو التالي:-

بيان	الأعداد المستفيدة (بالألف)	المبلغ بالمليون جنيه
معاش الضمان الاجتماعي ويمنح بواقع ٣٢٣ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فرد واحد، ٣٦٠ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فردين، ٤١٣ جنيه شهرياً المكونة من ثلاثة أفراد، ٤٥٠ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من أربعة أفراد.	١٦٧٨	٧١٠٠
معاش الطفل	٥٥	٧٠
مساعدات شهرية اسر مجندين ١٨,٨ ألف أسرة، حلايب وشلاتين ٣,٦ ألف أسرة، نجع حمادي ٠,٦ ألف أسرة	٢٣	٧٦,٨
برنامج تكافل وكرامة	١٠٠٠	٤١٠٠
جمله		١١٣٤٦,٨

وفيما يخص برنامج تكافل فإنه يستهدف الأسر التي تعاني من الفقر الشديد وتحتاج إلي دعم نقدي وخدمي علي أن يكون لديها أطفال في الفئة العمرية حتى ١٨ سنة، أما برنامج كرامة فيستهدف الفئات التي تعاني من الفقر الشديد ولا تستطيع أن تعمل أو تنتج وغير قادرة علي الكسب ككبار السن ٦٥ سنة فأكثر أو لديه عجز كلي أو إعاقة تمنع عن العمل.

هذا وقد تم عقد اتفاق قرض لمشروع دعم شبكات الأمان الاجتماعي بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي لإعادة الأعمار والتنمية بمبلغ ٤٠٠,٠ مليون دولار أمريكي بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٧ لمواجهة تكاليف برنامج تكافل وكرامة علي مدار ثلاث مراحل خلال السنوات المالية من ٢٠١٥/٢٠١٦ حتى ٢٠١٧/٢٠١٨ وذلك طبقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٠ لسنة ٢٠١٥، وقد تم مراعاة مبلغ ٤,١ مليار جنيه بقسم الاحتياطيات بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ لمواجهة ما قد يطرأ من عجز في التمويل خلال العام المالي المذكور.

(٤) المزايا الاجتماعية لصناديق المعاشات:

تبلغ تقديرات مساهمة الخزانة العامة فى صناديق المعاشات في مشروع الموازنة المعروض تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نحو ٥٢،٤٨٥ مليون جنيه.

وهى تمثل مستحقات المعاشات طرف وزارة المالية عن العلاوات المقررة لأصحاب المعاشات والمعاشات الخاصة التى تتحملها الخزانة وقد التزمت الخزانة العامة للدولة خلال الثلاث سنوات الماضية بالسداد النقدى لكافة المساهمات ومستحقات الصناديق مما يعضد قدرة صندوقي المعاشات بالوفاء بكامل التزاماتها وسدادها نقداً بشكل منتظم.

(٥) المنح والمساعدات:

وهى برامج تمويل للأغراض الإنسانية والاجتماعية مخصص لها مبلغ ٤،٠٥٧ مليون جنيه في مشروع الموازنة المعروض مقابل ٦،٧٠١ مليون جنيه مدرج بموازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، بخفض قدره ٢،٧٧٣ مليون جنيه نتيجة نقل المخصص لعلاج المواطنين على نفقة الدولة من بند منح لجهات الحكومة العامة بموازنة ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى بند علاج مواطنى جمهورية مصر العربية بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧.

وفيما يلي بيان بالمنح والمساعدات بمشروع الموازنة المعروض:

المنح والمساعدات بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦

(مليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦
أولاً : الجهاز الإدارى:-	
* ديوان عام وزارة المالية	٨٠,٠
* مصلحة الضرائب العامة	١٣٨,٠
* مصلحة الجمارك	١٢٣,٠
* مصلحة الضرائب العامة على المبيعات	٨٥,٠
* مصلحة الضرائب العقارية	٦٢,٠
* الأمن والشرطة (علاج ورعاية ضباط الشرطة والمحالين للمعاش وأسرهم)	٢٩١,٠
* الأمانة العامة للتجارة الخارجية	١٢,٠
* ديوان عام وزارة الصحة والسكان	٣٧,٢
* المجلس الأعلى للصحافة (مكافآت نهاية الخدمة للعاملين بالمؤسسات الصحفية والمساعدات لحل مشاكل المؤسسات الصحفية ومخصصات وكالة أنباء الشرق الأوسط والشركة القومية للتوزيع)	٣٢٠,٠
* ديوان عام وزارة الأوقاف والمديريات الإقليمية (مساعدات من ريع الاوقاف)	٦٩٩,٠
* الأزهر الشريف (إعانات المعاهد الأزهرية وطلاب الابتدائي بالأزهر ومكاتب تحفيظ القرآن والطلبة الوافدين بالأزهر)	٨٦,١
* ديوان عام وزارة التربية والتعليم	١٤,٠
* ديوان عام التعليم العالى(اعانات العلاقات الثقافية الخارجية وصندوق دعم المعاهد العليا ونقابة المعلمين)	٢١,٠
* التضامن الإجتماعى (اعانات لصناديق الرعاية الاجتماعية للعاملين)	٢٣٥,٠
* وزارة الزراعة	٣٠,٠
* قسم الدعم وخفض تكاليف المعيشة (دعم السلطة الفلسطينية)	١٠٠,٠
* جهات أخرى	٤٠,٢
جملة الجهاز الإدارى	٢٣٧٣,٥
ثانياً : الإدارة المحلية:-	
* إعانات للعربان ومجاهدى سيناء ومعاشات	١٩,٠
* مساعدات لمديريات الشئون الصحية	٤,٠
* مساعدات لمديريات الشباب والرياضة	١١٥,٦
* مساعدات لمديريات التربية والتعليم	١,٢
* مساعدات للمديريات الشئون الإجتماعية (للجمعيات الأهلية ومراكز الأمومة والرائدات الريفيات)	١٠٦,٨
جملة الإدارة المحلية	٢٤٦,٦
ثالثاً : الهيئات الخدمية:-	
* مساعدات الشباب والرياضة	٦٠٣,١
* المجلس القومى لرعاية أسر الشهداء والمصابين	١,٣
* صندوق دعم الطيران	٦٦١,٦
* صندوق التنمية الثقافية	٩,٠
* صندوق مبانى الخارجية	١٥,٠
* مركز البحوث الزراعية	٨,٠
* الهيئة العامة للخدمات الحكومية	٦,٧
* صندوق مكتبات مصر العامة	٥,٢
*الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية	١٢٠,٠
* جهات أخرى	٧,٠
جملة الهيئات الخدمية	١٤٣٦,٩
جملة المنح والمساعدات	٤٠٥٧,٠

ثالثاً : الدعـــم والمنح لمجالات التنمية

(١) دعم فائدة القروض الميسرة:

تتحمل الدولة فروق سعر الفائدة على القروض الميسرة للإسكان الـشعبي، والإقراض الميسر للأسر الفقيرة، فضلاً عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هـذه القروض وقد بلغت تقديرات دعم فائدة القروض الميسرة نحـو ٥٠٠,٠ مليـون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، ويوضـح البيـان التـالي تفاصيل دعم فروق فوائد القروض الميسرة بمشروع الموازنة المعروض:-

(مليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦	موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥
قروض بنك الاستثمار القومي		
إسكان المحافظات	١٩٦,٥	٢٢٠,٣
شركات الإسكان والتعمير	١,٦	١,٤
مشروعات استصلاح الاراضى	٠,١	٠,٤
المشروعات التصديرية وضـمان الـصادرات (الشركة المصرية لضمان الصادرات)	٦,٠	٢,٥
المناطق الصناعية بالمحافظات	٠,٣	٧,٤
هيئة المجتمعات العمرانية	٦٩,٩	٥٣,٣
تعاونيات البنـاء والإسـكان (قـروض بنـك الاستثمار القومي)	٣٣,٣	٢٠,٨
صندوق تمويل المساكن	٣,٧	٢,٨
جملة قروض بنك الاستثمار القومي	٣١١,٤	٣٠٨,٩
هيئة تعاونيات البناء والإسكان (قروض بنـك التعمير والإسكان والبنك العقـاري المـصري العربي)	٧٩,٩	٨٥,٥
بنك التعمير والإسكان	١٧,٠	٢٥,٠
البنك العقاري المصري العربي	٠,١	٠,١
أخرى	٩١,٦	٨٠,٥
الاجمالى العام	٥٠٠,٠	٥٠٠,٠

(٢) دعم الإسكان الاجتماعي:

تم إدراج مبلغ ١,٥ مليار جنيه لدعم صندوق الإسكان الإجتماعى كتمويل من الخزانة العامة بخلاف مبلغ ١,٠ مليار جنيه مدرجة لهذا الغرض بموازنة صندوق دعم نشاط التمويل العقارى ممول بقرض من البنك الدولى ليصبح اجمالى الدعم لصندوق الاسكان الاجتماعى بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ مبلغ ٢,٥ مليار جنيه.

(٣) دعم صندوق تمويل شراء بعض مركبات النقل السريع

بلغت تقديرات الاعتمادات المدرجة لصندوق مركبات النقل السريع نحو ١٩٣ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ وهو يمثل ما تتحمله الدولة فى ضوء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٧٠) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء صندوق تمويل شراء مركبات النقل السريع حيث يقوم الصندوق بإحلال سيارات التاكسي القديمة بسيارات أخرى جديدة.

رابعاً : الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية

(١) دعم المناطق الصناعية:

بلغت تقديرات دعم المناطق الصناعية نحو ١٤٠٠ مليون جنيه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ مقابل مبلغ ٤٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥، وهو يمثل قيمة ما تتحمله الدولة من دعم لإنشاء وترفيق المناطق الصناعية وفقاً لأحكام القرار الجمهوري رقم (٣٥٠) لسنة ٢٠٠٥ والذى يتاح للهيئة العامة للتنمية الصناعية باعتبارها الجهة المنوط بها وضع وتنفيذ سياسات تنمية الاراضى للأغراض الصناعية وإتاحتها للمستثمرين وتيسير وتبسيط إجراءات حصولهم على التراخيص الصناعية، وقد بلغ ما تم تدبيره خلال السنوات السابقة وحتى العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ لترفيق المناطق الصناعية نحو ٤,٣ مليار جنيه وفقاً لما يلى:

إجمالى الدعم المنصرف من صندوق الدعم
لاستكمال أعمال البنية الأساسية بالمناطق الصناعية بالمحافظات حتى أكتوبر ٢٠١٥

(بالمليون جنيه)

المحافظة	المنطقة الصناعية	إجمالى المنصرف حتى أكتوبر ٢٠١٥	
		لكل منطقة صناعية	لكل محافظة
بنى سويف	بياض العرب	٢٣٩,٣	٦٤٣,٣
	كوم أبو راضى	٢٦٧,٠	
	منطقة الصناعات الثقيلة ٢/٣١	١٣٧,٠	
المنيا	المطاهرة شرق	١٤٣,٥	١٨٣,٥
	وادى السريرية	٤٠,٠	
أسيوط	عرب العوامر	٢٥٢,١	٤٢٣,٥
	بنى غالب	١٧١,٤	
قنا	الكلاحين	٧٥,٠	١٥٠,٠
	هو	٧٥,٠	
سوهاج	الكوثر	٥٧,٠	٢١٧,٥
	غرب جرجا	٨١,٠	
	غرب طهطا	٧٩,٥	
الوادى الجديد	الخارجة	٨٨,٤	١٠٣,٤
	الداخلة	١٥,٠	
الأقصر	البغداد	٣٩,٠	٣٩,٠
أسوان	العلاقى	٢٢,٥	٢٢,٥
الفيوم	كوم أوشيم	١٨٥,٢	١٨٥,٢
المنوفية	قويسنا	١٥٩,٠	١٥٩,٠
البحيرة	وادى النطرون	٩٥,٨	٩٥,٨
القليوبية	الشروق	٣٥,٠	٣٥,٠
الشرقية	بلبيس	٨٥,٠	٨٥,٠
كفر الشيخ	بلطيم	٢٠,٠	١٤٠,٠
	مطويس	١٢٠,٠	
الدقهلية	جمصة	١٩٧,٠	٢٠٥,٠
	مجمع الصناعات الصغيرة	٥,٠	
	مصرف طلخا	٣,٠	
بورسعيد	جنوب بورسعيد	٩٥,٠	٢١٥,٠
	المنطقة الصناعية الجديدة بمساحة ٣٢٠ فدان	١٢٠,٠	
الإسماعيلية	أبو خليفة	٤٠٧,١	٤٧٨,٦
	القنطرة شرق	٣٤,٥	
	وادى التكنولوجيا	٣٧,٠	
السويس	عتاقة	١٥,٠	١٥,٠
شمال سيناء	بئر العبد	٤٢,٥	٤٢,٥
جنوب سيناء	أبو زنيمه	٥,٠	٥,٠
القاهرة	الجلود بالروبيكى	٥٤٧,٩	٥٦٢,٩
	شق الثعبان	١٥,٠	
الجيزة	ابورواش	١٢٣,٠	١٢٣,٠
مشروع تجمع الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى		٧٨,٣	٧٨,٣
مشروع تجمع الغزل والنسيج بكفر الدوار		٧٩,٧	٧٩,٧
الإجمالى		**٤,٢٨٧,٧**	**٤,٢٨٧,٧**

(٢) دعم تنشيط الصادرات:

بلغت تقديرات دعم تنشيط الصادرات المصرية نحو ٢,٦ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ (بالإضافة إلى مبلغ ٢ مليار جنيه ضمن الاحتياطى العام يتم إتاحته وفق التنفيذ الفعلى ليصل إلى نحو ٤,٦ مليار جنيه) وهو يمثل ما تتحمله الدولة لدعم الصادرات المصرية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدعم يتم تدبير جانب منه من خلال ما يتم تحويله لصندوق دعم الصادرات من كل من وزارة الصناعة والتجارة الخارجية وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات، وفقاً للمادة رقم (٣) من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢.

خامساً : الاحتياطيات العامة للدعم

ويقدر الاحتياطى العام المدرج بالباب الرابع (الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية) بمشروع موازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ بنحو ٧،٦٠٣ مليون جنيه لمواجهة ما يستجد من احتياجات خلال العام.

المصروفات الأخرى

تبلغ تقديرات "المصروفات الأخرى" بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٥٨،١٠٠ مليون جنيه (١,٨% من الناتج المحلى) بزيادة قدرها ٣،٣٠١ مليون جنيه عن موازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ البالغة ٥٤،٧٩٩ مليون جنيه (١,٩% من الناتج المحلى) وبنسبة زيادة قدرها ٦,٠%، وبزيادة تبلغ ٣،٨١٥ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ٥٤،٢٨٥ مليون جنيه (٢,٠% من الناتج المحلى) بنسبة زيادة قدرها ٧,٠%.

ومن أهم مصروفات هذا الباب الاعتمادات المخصصة للدفاع والأمن القومي واعتمادات الجهات ذات السطر الواحد مثل القضاء والمحكمة الدستورية والجهاز المركزى للمحاسبات ومجلس النواب بالإضافة إلى مصروفات الضرائب والرسوم والتعويضات والغرامات وكذا الاشتراكات الدولية.

شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات"

بلغت تقديرات "شراء الأصول غير المالية - الاستثمارات" بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ مبلغ ١٠٧،٠١١ مليون جنيه (٣,٣% من الناتج المحلى) مقابل ٧٤،٩٦١ مليون جنيه (٢,٦% من الناتج المحلى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥.

وتجدر الإشارة إلى أن مخصصات الإستثمارات الممولة من موارد الخزانة العامة خلال العام المالى الجديد ٢٠١٧/٢٠١٦ تبلغ نحو ٦٤ مليار.

والاستثمارات المشار إليها هي الاستثمارات المخصصة للأجهزة الحكومية الداخلة في الموازنة العامة للدولة.

وتتضمن خطة التنمية البشرية والاجتماعية للاستثمارات العديد من البرامج لتنفيذ المشروعات فى مجالات الزراعة واستصلاح الاراضى كتنمية الانتاج النباتى والرى، ومجالات النقل كانشاء وتطوير شبكات الطرق الرئيسية والكبارى واستكمال وتطوير خطوط مترو الانفاق، ومجالات الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية كالاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الاكثر احتياجاً والبرنامج القومى للأسكان الإجتماعى ومشروعات مياه الشرب والصرف الصحى.

وفيما يلي مصادر تمويل الخطة موزعا على الموازنات المختصة:

(مليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦	مصادر التمويل		
		المنح	الخزانة	أخرى
الجهاز الإدارى	٥٧،٢٠٨	٩٣٠	٢٢،٣٠٠	٣٣،٩٧٨
المحليات	٨،٥٠٦	ــ	٧،٤٩٧	١،٠٠٩
الهيئات الخدمية	٤٠،٢٩٧	٣٦٥	٣٣،٢٠٣	٦،٧٢٩
الاحتياطيات	١،٠٠٠	ــ	١،٠٠٠	ــ
الاجمالى	١٠٧،٠١١	١،٢٩٥	٦٤,٠٠٠	٤١،٧١٦

هذا ويوضح البيان التالي توزيع الاستثمارات على مكوناتها الرئيسية:

جدول رقم (٧)
الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥		التغير		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢
	مشروع موازنة (١)	الموازنة (٢)	متوقع (٣)	(١-٢)	(١-٣)	فعلى		
* مبانى وإنشاءات :								
x مبانى سكنية	٣٣،٣٩٢	١١،٢٥٣	١١،٣٣٣	٢٢،١٣٩	٢٢،٠٥٩	٥،٣٢٩	٢،٣٦٤	٤٦٢
x مبانى غير سكنية	١٩،٦٧٤	١٦،٠٩٣	١٤،٥٢١	٣،٥٨١	٥،١٥٤	٨،٦٨٣	٥،٤٦٧	٥،٥٢٩
x تشييدات	٢٨،٤١٥	٢٥،٥٧٦	٢٥،٤٣٦	٢،٨٤٠	٢،٩٧٩	٢٠،٣٢٦	٢٠،٦٦٨	١٦،٤٥٢
جملة	٨١،٤٨١	٥٢،٩٢١	٥١،٢٩٠	٢٨،٥٦٠	٣٠،١٩١	٣٤،٣٣٨	٢٨،٥٠٠	٢٢،٤٤٢
* الات ومعدات ووسائل نقل :								
x وسائل نقل	١،٧١٠	١،٥٩٧	١،٤٨٦	١١٣	٢٢٤	٢،٥٢٦	١،٠٨٦	١،٠٤٣
x وسائل انتقال	٢٦٢	٢٤٢	٢٤٧	٢٠	١٤	٢٩٨	١٥٧	٤٩
x الآت ومعدات	١٢،٥٤٤	٩،٦٨٠	٩،٧٣٢	٢،٨٦٤	٢،٨١٢	٦،٢٠٤	٦،٨٦٤	٧،٢٤٢
x عدد وادوات	٣٣٠	٢٩٤	٢٨١	٣٧	٤٩	١٥٥	١٤٨	١٤٥
x تجهيزات	٣،١٧٧	٢،١٧٥	١،٩٣٦	١،٠٠٢	١،٢٤٠	١،٩٧١	١،٦٠٨	٩٤٣
جملة	١٨،٠٢٣	١٣،٩٨٨	١٣،٦٨٣	٤،٠٣٥	٤،٣٤٠	١١،١٥٥	٩،٨٦٥	٩،٤٢٢
* أصول ثابتة أخرى :								
x ثروة حيوانية ومائية (اصول زراعية)	٥٦	٨١	٧٢	-٢٤	-١٦	٥٤	٧٣	٦٧
جملة	٥٦	٨١	٧٢	-٢٤	-١٦	٥٤	٧٣	٦٧
إجمالى الأصول الثابتة	٩٩،٥٦١	٦٦،٩٩٠	٦٥،٠٤٥	٣٢،٥٧١	٣٤،٥١٥	٤٥،٥٤٧	٣٨،٤٣٧	٣١،٩٣١
* الاصول الطبيعية :								
x شراء أراضى	١،٧٧٣	٢،٦٤٧	٢،٥٤٧	-٨٧٤	-٧٧٤	٢،٨٠٣	٨٥٤	٧٧٦
x تمهيد وأستصلاح أراضى	١٣٧	١٣٢	١٣٢	٥	٥	١١٢	١٤	٣٣
جملة	١،٩١٠	٢،٧٧٩	٢،٦٧٩	-٨٦٩	-٧٦٩	٢،٩١٥	٨٦٩	٨٠٩
x فوائد سابقة على بدء التشغيل	١٣	٤٤	٤٤	-٣١	-٣١	١٨	٦٠	٣٣
x البعثات	٦٤٨	٦٤٧	٦٤٧	١	١	٤٤٠	٣٣٨	٢٦٠
x ابحاث ودراسات للمشروعات الإستثمارية	٢،٦٥٥	٢،١٧٠	١،٧٣٨	٤٨٥	٩١٧	٢،٢٨٨	٢،٠٥٠	١،٧١٣
x دفعات مقدمة	٧٣٢	٨٣٢	٩٦١	-١٠٠	-٢٢٩	١٠،٥٤٢	١١،١٢٨	٤،٧٧١
x الاجور للمشروعات الاستثمارية	٤٩٣	٠	١٧٨	٤٩٣	٣١٥	٠	٠	٠
x إحتياطيات عامة	١،٠٠٠	١،٥٠٠	٠	-٥٠٠	١،٠٠٠	٠	٠	٠
إجمالى الاستثمارات	١٠٧،٠١١	٧٤،٩٦١	٧١،٢٩٢	٣٢،٠٥٠	٣٥،٧١٩	٦١،٧٥٠	٥٢،٨٨٢	٣٩،٥١٦
نسبة إلى الناتج المحلى	%٣،٣	%٢،٦	%٢،٦			%٢،٥	%٢،٥	%٢،١

البرامج الرئيسية لاستثمارات اهم الجهات (الموازنة العامة للدولة) بمشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦

(بالمليون جنيه)

البرنامج	٢٠١٧/٢٠١٦ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص
(١) الزراعة واستصلاح الاراضى	٦٥٩,٣	٥٥٤,٤	١٠٤,٩	٠,٠
- تنمية خدمات الإنتاج النباتى (ارشاد ، بحوث)	٥٥٥,٥	٤٩٦,٧	٥٨,٨	٠,٠
- تنمية الخدمات البيطرية والسمكية	١٠٣,٨	٥٧,٧	٤٦,١	٠,٠
(٢) الرى	٢،٧٨٢,٦	٢،٦٥٢,٠	١٣٠,٦	٠,٠
- شبكات الرى والصرف ومحطاتها	١،٥٤٨,١	١،٥٤٢,٠	٦,١	٠,٠
- تأهيل ودعم مرافق الرى والسد العالى والشواطئ المصرية	٥٢٠,٤	٤٩٠,٠	٣٠,٤	٠,٠
- تنمية الموارد المائية	٧١٤,١	٦٢٠,٠	٩٤,١	٠,٠
(٣) الصناعات والتجارة الخارجية	٦١٣,٨	٢٢٢,٢	٣٩١,٦	٠,٠
- المراقبة والجودة	١٨,٩	١٨,٩	٠,٠	٠,٠
- التدريب والتكنولوجيا	٥٥٧,٨	١٧٥,٢	٣٨٢,٦	٠,٠
- الخدمات الصناعية وتوطين المدابغ	١٢,٣	١٢,٣	٠,٠	٠,٠
- تنمية الصادرات والتجارة الخارجية	٢٤,٨	١٥,٨	٩,٠	٠,٠
(٤) الكهرباء	٢٨٦,٥	١٤٧,١	١٣٩,٤	٠,٠
- محطات وشبكات	٢١٩,٢	٨٧,٠	١٣٢,٢	٠,٠
- الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وأخرى	٦٧,٣	٦٠,١	٧,٢	٠,٠
(٥) النقل	١٢،٢٩٦,٠	١٢،٢١٣,٧	٨٢,٣	٠,٠
- انشاء وتطوير شبكة الطرق الرئيسية والكبارى	٧،٠٠٠,٠	٧،٠٠٠,٠	٠,٠	٠,٠
- الطرق	٦،٤٨٢,٠	٦،٤٨٢,٠	٠,٠	٠,٠
منه : البرنامج القومى للطرق	٥،١٤٠,٠	٥،١٤٠,٠	٠,٠	٠,٠
- الكبارى	٥١٨,٠	٥١٨,٠	٠,٠	٠,٠
- استكمال وتطوير خطوط مترو الانفاق	٥،٠٨٢,٣	٥،٠٠٠,٠	٨٢,٣	٠,٠
- الخطوط الجديدة (الثالث والرابع)	٤،٠٦٦,٣	٣،٩٨٥,٣	٨١,٠	٠,٠
- تطوير وتحديث الخطين الأول والثانى	١،٠١٦,٠	١،٠١٤,٧	١,٣	٠,٠
- تطوير وتحديث الموانى البحرية	٦٦,٥	٦٦,٥	٠,٠	٠,٠
- رفع كفاءة النقل النهرى وأخرى	١٤٧,٢	١٤٧,٢	٠,٠	٠,٠
(٦) الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية ومنه :	٤٧،٩٨٠,٤	١٤،٧٣١,٣	٣٣،٢٤٩,١	
- الاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الاكثر احتياجا	١٠٧,٩	١٠٧,٩	٠,٠	٠,٠
مياه الشرب والصرف الصحى	١١،٢٣٤,٠	١٠،٩٩٤,١	٢٣٩,٩	
- مياه الشرب	٤،٦٠٧,٧	٤،٥٧٧,١	٣٠,٦	٠,٠
- الهيئة القومية	٣،٥٦٠,٠	٣،٥٦٠,٠	٠,٠	٠,٠
- الجهاز التنظيمى	١,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠
- الجهاز التنفيذى	٨٦٠,٥	٨٦٠,٥	٠,٠	٠,٠
- الديوان العام	١٨٦,٢	١٥٥,٦	٣٠,٦	٠,٠

تابع البرامج الرئيسية لاستثمارات اهم الجهات (الموازنة العامة للدولة) بمشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦

(بالمليون جنيه)

البرنامج	٢٠١٧/٢٠١٦ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص
- الصرف الصحى	٦،٦٢٦,٣	٦،٤١٧,٠	٢٠٩,٣	٠,٠
- الهيئة القومية	٤،٥٢٧,٠	٤،٥٢٧,٠	٠,٠	
- الجهاز التنظيمى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
- الجهاز التنفيذى	١،٧٨٢,٥	١،٧٨٢,٥	٠,٠	
- الديوان العام	٣١٦,٨	١٠٧,٥	٢٠٩,٣	
- تنمية عمرانية وأخرى	٢،٢١٩,٤	٢،٢١٠,٢	٩,٢	
من : البرنامج القومى للطرق	٥٨٠,٠	٥٨٠,٠	٠,٠	
- تطوير المناطق والأسواق العشوائية	١،٥٠٠,٠	١،٥٠٠,٠	٠,٠	
- البرنامج القومى للاسكان الاجتماعى	٣٣،٠٢٧,٠	٢٧,٠	٣٣،٠٠٠,٠	
(٧) التعليم والبحث العلمى (شاملاً صندوق تطوير التعليم)	١٣،٩٩٥,٩	١٢،٠٩٦,٧	١،٤٤٩,٢	٤٥٠,٠
- قبل الجامعى (وزارة التربية والتعليم)	٦،٥٤٠,٣	٦،٣٦٠,٧	١٧٩,٦	
- منشأت ومنه	٣،٨٣١,١	٣،٧٣٢,٥	٩٨,٦	
- الاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الاكثر احتياجا	٩٣١,٨	٩٣١,٨	٠,٠	
- تطوير ويشمل :	٢،٧٠٩,٢	٢،٦٢٨,٢	٨١,٠	
- إعادة التأهيل	١،٦٩٣,٦	١،٦٩٣,٦	٠,٠	
- التطوير التكنولوجى	٥٣٦,١	٥٣٦,١	٠,٠	
- محو المية	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠	٠,٠	
- تطوير الديوان العام والإدرات التعليمية	١٦١,١	٨٤,٦	٧٦,٥	
- أخرى	١١٨,٤	١١٣,٩	٤,٥	
- العالى والجامعى (شاملاً البعثات وصندوق تطوير التعليم)	٥،٧٨٠,٦	٤،١٠٠,٠	١،٢٣٠,٦	٤٥٠,٠
- صندوق تطوير التعليم (التوسع فى المنشأت الجامعية)	٣٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٠٠,٠	
التعليم العالى والجامعات (شاملا البعثات)	٥،٤٨٠,٦	٤،٠٠٠,٠	١،٠٣٠,٦	٤٥٠,٠
- البعثات	٦٥٠,٠	٦٣٨,٠	١٢,٠	
- وزارة التعليم العالى	٤،٨٣٠,٦	٣،٣٦٢,٠	١،٠١٨,٦	٤٥٠,٠
- المنشأت	٢،٧٨٢,٥	٢،٣٧٠,٣	٤١٢,٢	
- منشأت جامعية	٢،٧٨٢,١	٢،٣٦٩,٩	٤١٢,٢	
	٢،٧٨٢,١	٢،٣٦٩,٩	٤١٢,٢	
- منشأت أخرى	٠,٤	٠,٤	٠,٠	
- مستشفيات جامعية	١،٩٦٧,١	٩٣١,٧	٥٨٥,٤	٤٥٠,٠
	١،٩٦٧,١	٩٣١,٧	٥٨٥,٤	٤٥٠,٠
	٠,٠			
- ضمان الجودة والاعتماد	٨١,٠	٦٠,٠	٢١,٠	
- البحث العلمى	١،٦٧٥,٠	١،٦٣٦,٠	٣٩,٠	

تابع البرامج الرئيسية لاستثمارات اهم الجهات (الموازنة العامة للدولة) بمشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦

(بالمليون جنيه)

البرنامج	٢٠١٧/٢٠١٦ (مقترح التخطيط)			
	جملة	تمويل الخزانة العامة	منح / ذاتى / قروض	مشاركة القطاع الخاص
(٨) الأزهر الشريف والجامعة	٧٣٧,٧	٧٠٠,٠	٣٧,٧	٠,٠
- قبل الجامعى	٣٥٨,٠	٣٥٨,٠	٠,٠	٠,٠
- منشأت	٢٩٣,٠	٢٩٣,٠	٠,٠	٠,٠
- تطوير	٦٥,٠	٦٥,٠	٠,٠	٠,٠
- العالى والجامعى	٣٧٩,٧	٣٤٢,٠	٣٧,٧	٠,٠
- منشأت جامعية	١١٥,٦	٩٧,٦	١٨,٠	٠,٠
- مستشفيات جامعية	٢٦٤,١	٢٤٤,٤	١٩,٧	٠,٠
(٩) الصحة	٥،٦٨٢,٠	٥،٢٢٢,٠	٤٦٠,٠	٠,٠
- وحدات الزراعة الصحية الأولية والأساسية ومنه :	٥٢٠,٠	٤٧٠,٠	٥٠,٠	٠,٠
الاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الأكثر احتياجا	٢٥,٠	٢٥,٠	٠,٠	٠,٠
- المستشفيات العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة	٤،٥٧٢,٠	٤،١٦٢,٠	٤١٠,٠	٠,٠
- الرعاية العاجلة والاسعاف	٤٥٠,٠	٤٥٠,٠	٠,٠	٠,٠
- البرامج الصحية الوقائية	١٢٠,٠	١٢٠,٠	٠,٠	٠,٠
- برنامج السكان وتنظيم الأسرة	٢٠,٠	٢٠,٠	٠,٠	٠,٠
(١٠) التنمية المحلية	٦،٢٠٥,٢	٥،١٨٨,٨	١،٠١٦,٤	٠,٠
- الاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الأكثر احتياجا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
- ديوان عام الوزارة	٦٢٠,٠	٦٢٠,٠	٠,٠	٠,٠
- المشروع القومى لتنمية وتطوير القرية المصرية	٥٠٠,٠	٥٠٠,٠	٠,٠	٠,٠
- تدعيم خطط التنمية بالمحافظات	١٢٠,٠	١٢٠,٠	٠,٠	٠,٠
- دواوين عموم المحافظات ومنه	٥،٥١٨,٨	٤،٥٠٩,٩	١،٠٠٨,٩	٠,٠
الاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الأكثر احتياجا	٩١,٩	٨٧,٠	٤,٩	٠,٠
- أخرى	٦٦,٤	٥٨,٩	٧,٥	٠,٠
(١١) التنمية الثقافية والاجتماعية ومنه :	٣،٨٤٦,٦	١،٤٥٢,١	٢،٣٩٤,٥	٠,٠
الاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الأكثر احتياجا	٦٢,٧	٦٢,٧	٠,٠	٠,٠
(١٢) احتياطيات وتعويضات فروق أسعار المقاولين	١،٠٠٠,٠	١،٠٠٠,٠		
(١٣) أخرى	١٠،٩٢٥,١	٧،٨١٩,٧	٢،١٥٥,٤	٩٥٠,٠
الاجمالى منه :	١٠٧،٠١١,١	٦٤،٠٠٠,٠	٤١،٦١١,١	١،٤٠٠,٠
- الاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الأكثر احتياجا	١،٢١٩,٣	١،٢١٤,٤	٤,٩	

ب) المصروفات وفقاً للتصنيف الوظيفى

تقضي المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة – والمعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥، بأن تُعد الموازنة العامة للدولة وتنفذ وفقاً لكل من التصنيف الاقتصادي لأوجه نشاط الدولة والتصنيف الإداري للجهات والوحدات، كما تعرض المصروفات وتقدم وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة.

وقد عرضت على سيادتكم فيما سبق المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ وجملتها ٩٣٦،٠٩٤ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الاقتصادي لأوجه نشاط الدولة، و تم إيضاح أبواب الموازنة المختلفة من أجور، وشراء سلع وخدمات، وفوائد، ودعم ومنح ومزايا اجتماعية ومصروفات أخرى، وشراء أصول غير مالية (الاستثمارات).

والتزاماً بأحكام القانون، أتشرف بأن أعرض على سيادتكم مصروفات الموازنة وجملتها ٩٣٦،٠٩٤ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة المختلفة من خدمات عامة، ونظام الأمن العام، والشئون الاقتصادية، وحماية البيئة، والإسكان والمرافق، والصحة، والشباب والثقافة والشئون الدينية، والتعليم، والحماية الاجتماعية.

ويوضح الجدول رقم (٢٣) والجدول رقم (٢٤) الاعتمادات المخصصة للأنشطة المشار إليها وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة حسبما تضمنه مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بنظيرتها فى موازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ وكذلك تطور الإنفاق الفعلي على تلك القطاعات خلال الثلاث سنوات الماضية.

وفيما يلي عرض لمكونات التصنيف الوظيفي

١ - **قطاع الخدمات العامة**

ويتضمن الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشئون القانونية، الخدمات العامة، البحوث الأساسية، البحوث والتطوير فى مجال الخدمات العامة، خدمات عمومية عامة غير مصنفة فى مكان آخر، معاملات الدين العام، تحويلات ذات طبيعة عامة.

أهم الجهات الرئيسية:

مجلس النواب، رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء، المجالس التخصصية، دواوين عموم المحافظات، الجهاز المركزى للمحاسبات، وزارة المالية ومصالحها، وزارة الخارجية.

٢ - **قطاع الدفاع والأمن القومى**

ويتضمن خدمات الأمن والدفاع، الدفاع المدني وخطط الطوارئ، البحوث والتطور فى مجال الدفاع.

أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الدفاع، وزارة الإنتاج الحربي، صندوق تمويل المتاحف العسكرية.

٣ - **قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة**

ويتضمن خدمات الشرطة والسجون، الحماية ضد الحريق، المحاكم، البحوث والتطوير فى مجال النظام العام وشئون السلامة العامة.

أهم الجهات الرئيسية

وزارة الداخلية، وزارة العدل، المحكمة الدستورية العليا، الهيئات القضائية، دار الإفتاء المصرية، صندوق تطوير نظام الأحوال المدنية، صندوق أبنية دور المحاكم، صندوق السجل العيني.

٤ - قطاع الشئون الاقتصادية

ويتضمن إدارة الشئون الاقتصادية والتجارية، وشئون العمالة الشاملة، الزراعة والري، الإنتاج الحيواني والصيد، الوقود والطاقة، التعدين والصناعة، النقل، الاتصالات السياحة البحوث والتطوير فى مجال الشئون الاقتصادية.

أهم الجهات الرئيسية

وزارة التجارة والصناعة، وزارة الاستثمار، مصلحة دمغ المصوغات والموازين، مديريات التموين بالمحافظات، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وزارة القوى العاملة، مديريات القوى العاملة بالمحافظات، وزارة الزراعة، مديريات الزراعة بالمحافظات، وزارة الموارد المائية والري، هيئة الخدمات البيطرية.

٥ - قطاع حماية البيئة

ويتضمن إدارة النفايات وتصريفها ومعالجتها، تصريف الصرف الصحى، معالجة التلوث والبحوث والتطوير فى مجال حماية البيئة.

أهم الجهات الرئيسية

هيئتي النظافة بالقاهرة والجيزة، وزارة شئون البيئة، الجهاز التنظيمي لمياه الشرب والصرف الصحى.

٦ - قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية

ويتضمن تنمية الإسكان، إدارة شئون الإسكان، التنمية المجتمعية، إمدادات المياه، تصريف الصرف الصحي، إنارة الشوارع، البحوث والتطوير فى مجال الإسكان والمرافق.

أهم الجهات الرئيسية

وزارة الإسكان والمرافق، مديريات الإسكان بالمحافظات، الجهاز المركزى للتعمير، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، صندوق تطوير المناطق العشوائية، الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، الجهاز التنفيذي لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي.

٧ - قطاع الصحة

ويتضمن خدمات المستشفيات والعيادات الخارجية، خدمات المستشفيات المتخصصة، خدمات المراكز الطبية ومراكز الأمومة، خدمات الصحة العامة، البحوث والتطوير فى مجال الشئون الصحية.

أهم الجهات الرئيسية

وزارة الصحة، مديريات الشئون الصحية بالمحافظات، المستشفيات العامة، المستشفيات الجامعية، المراكز الطبية المتخصصة، الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، هيئة الرقابة والبحوث الدوائية، معهد بحوث أمراض العيون، المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان.

٨ - قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية

ويتضمن الخدمات الشبابية والترفيهية والرياضية، الخدمات الثقافية، الخدمات الإذاعية والنشر، الخدمات الدينية، البحوث والتطوير فى مجال الشباب والثقافة والدين.

أهم الجهات الرئيسية

المجلس القومي للشباب، المجلس القومي للرياضة، مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات، وزارة الثقافة، البيت الفني للمسرح، والمركز القومي للسينما، المجلس الأعلى للآثار، هيئة قصور الثقافة، قطاع الأعلام، هيئة الاستعلامات، مكتبة الإسكندرية، مكتبات مصر العامة، دار الكتب والوثائق.

٩ - قطاع التعليم

ويتضمن التعليم قبل الجامعي بكافة مراحله، التعليم العالي، التعليم غير المحدد بمستوى، خدمات مساعدة التعليم، البحوث والتطوير فى مجال التعليم.

أهم الجهات الرئيسية

وزارة التربية والتعليم، مديريات التربية والتعليم بالمحافظات، وزارة التعليم العالي، الجامعات، المركز القومي للبحوث التربوية، المركز القومي للامتحانات، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الهيئة العامة للأبنية التعليمية، صندوق تطوير التعليم.

١٠ - قطاع الحماية الاجتماعية

ويتضمن المساندة الاجتماعية فى حالات العجز والشيخوخة، الضمان الاجتماعي، معاش الطفل، معالجة البطالة، الحماية الاجتماعية، الدعم، المعاشات.

أهم الجهات الرئيسية

وزارة التضامن الاجتماعي، مديريات الشئون الإجتماعية بالمحافظات، المجلس القومي للطفولة والأمومة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ويوضح كل من الجدولين رقمي (٢٣، ٢٤) التصنيف الوظيفي لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة والمصروفات بالتصنيف الوظيفي علي مستوي الأبواب:-

جدول رقم (٢٣)
التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الأنشطة الوظيفية	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥		التغير		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢
	مشروع موازنة (١)	الموازنة (٢)	متوقع (٣)	(١ - ٢)	(١ - ٣)	فعلى		
* الخدمات العامة	٣٦٨،٢٨٥	٣٢٠،٩٥٢	٢٩٥،٦٧٤	٤٧،٣٣٣	٧٢،٦١١	٢٣٨،١٣٥	٢١٨،٨٢٦	١٨٣،٢١٧
* النظام العام وشئون السلامة العامة	٥٠،٨١٨	٤٤،٥٣١	٤٧،٦٧٩	٦،٢٨٧	٣،١٣٩	٤٦،٠٨٥	٤٠،٧١٤	٣٢،٤٠٠
* الشئون الاقتصادية	٤٣،٤٩٤	٤١،٨٢٠	٤٣،٥٣٧	١،٦٧٤	٤٣-	٣٩،٩٥٢	٣٢،٩٧٦	٢٩،٤٢٠
* حماية البيئة	١،٩٤٠	٢،٢١٥	١،٨١٥	٢٧٥-	١٢٥	٢،٠٧٨	١،٥٥٣	١،٤٤٠
* الإسكان والمرافق المجتمعية	٥٠،٧٠١	٢٥،٣٢٧	٢٤،٩٢٢	٢٥،٣٧٤	٢٥،٧٧٩	٢٠،٤٣٧	١٧،٣٦٣	١١،٩١٢
* الصحة	٤٨،٩٤٤	٤٤،٩٥٠	٤٥،٠٦١	٣،٩٩٤	٣،٨٨٣	٣٧،٢٢٤	٣٠،٧٥٩	٢٦،١٢٨
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	٣١،٨٤٨	٣٠،٦٤٠	٣١،٠٠٣	١،٢٠٨	٨٤٥	٢٧،٩٨٦	٢٤،١١١	١٩،٥٦٤
* التعليم	١٠٣،٩٦٢	٩٩،٢٦٣	٩٦،٥٤٥	٤،٦٩٩	٧،٤١٧	٩٢،٢٨٦	٨٤،٠٦٦	٦٦،١٨٠
* الحماية الإجتماعية	١٨٨،٩٦٧	٢١١،٦٦١	١٩٨،٤١٦	٢٢،٦٩٤-	٩،٤٤٩-	١٨٧،٤٠٤	٢١٨،٧٨٩	١٨٨،٩٦٧
* أنشطة وظيفية متنوعة	٤٧،١٣٥	٤٣،٢٠٥	٤٤،١٦٨	٣،٩٣٠	٢،٩٦٧	٤١،٧٦٣	٣٢،٣٥٧	٢٨،٩٦٠
الإجمالى	٩٣٦،٠٩٤	٨٦٤،٥٦٤	٨٢٨،٨٢٠	٧١،٥٣٠	١٠٧،٢٧٤	٧٣٣،٣٥٠	٧٠١،٥١٤	٥٨٨،١٨٨
نسبة إلى الناتج المحلى	%٢٨,٨	%٣٠,٥	%٢٩,٩			%٣٠,٢	%٣٣,٤	%٣١,٩

جدول رقم (٢٤)
المصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى أبواب المصروفات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الأنشطة الوظيفية	الأجور وتعويضات العاملين	شراء السلع والخدمات	الفوائد	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	المصروفات الأخرى	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢٠١٧/٢٠١٦ مشروع الموازنة	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٥/٢٠١٤
								موازنة	متوقع	فعلى
* الخدمات العامة	٢٩،٧٧٥	١٣،٤٥٨	٢٩٢،٠١٣	١٢،٧٦٧	٦،٣٣٤	١٣،٩٣٨	٣٦٨،٢٨٥	٣٢٠،٩٥٢	٢٩٥،٦٧٤	٢٣٨،١٣٥
* النظام العام وشئون السلامة العامة	٤١،٨٣٤	٣،٠٦٢	٠	٦٣٦	٨٧٩	٤،٤٠٧	٥٠،٨١٨	٤٤،٥٣١	٤٧،٦٧٩	٤٦،٠٨٥
* الشئون الاقتصادية	١٥،٢٩٤	٥،٢٨٨	٢٤٦	٣،٥٥٨	١،٨١٩	١٧،٢٨٩	٤٣،٤٩٤	٤١،٨٢٠	٤٣،٥٣٧	٣٩،٩٥٢
* حماية البيئة	٨١٤	٤٩١	٠	٨	٢٨	٥٩٩	١،٩٤٠	٢،٢١٥	١،٨١٥	٢،٠٧٨
* الإسكان والمرافق المجتمعية	٩٠٩	٣٩٦	١٨٤	١،٠٠٤	٢٤٣	٤٧،٩٦٥	٥٠،٧٠١	٢٥،٣٢٧	٢٤،٩٢٢	٢٠،٤٣٧
* الصحة	٢٨،٥٦٩	٨،٧٦٥	٢٦	٣،٢٩٩	٧٠٢	٧،٥٨٣	٤٨،٩٤٤	٤٤،٩٥٠	٤٥،٠٦١	٣٧،٢٢٤
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	٢٣،٣٠٢	١،٦١٧	٣	٢،٣٠٥	٤٦٦	٤،١٥٥	٣١،٨٤٨	٣٠،٦٤٠	٣١،٠٠٣	٢٧،٩٨٦
* التعليم	٨٥،٣٥١	٦،٦٩٩	٣١	٢٢٦	٧٥٨	١٠،٨٩٧	١٠٣،٩٦٢	٩٩،٢٦٣	٩٦،٥٤٥	٩٢،٢٨٦
* الحماية الإجتماعية	٢،١٤٠	١٥٢	١٧	١٨٦،٥٢١	٩	١٢٨	١٨٨،٩٦٧	٢١١،٦٦١	١٩٨،٤١٦	١٨٧،٤٠٤
* أنشطة وظيفية متنوعة	١٤٨	٧٥	٠	٠	٤٦،٨٦٢	٥٠	٤٧،١٣٥	٤٣،٢٠٥	٤٤،١٦٨	٤١،٧٦٣
الإجمالى	٢٢٨،١٣٦	٤٠،٠٠٣	٢٩٢،٥٢٠	٢١٠،٣٢٤	٥٨،١٠٠	١٠٧،٠١١	٩٣٦،٠٩٤	٨٦٤،٥٦٤	٨٢٨،٨٢٠	٧٣٣،٣٥٠
نسبة إلى الناتج المحلى	%٧,٠	%١,٢	%٩,٠	%٦,٥	%١,٨	%٣,٣	%٢٨,٨	%٣٠,٥	%٢٩,٩	%٣٠,٢

حيازة الأصول المالية

تمثل "حيازة الأصول المالية"؛ مساهمات الخزانة العامة في بعض الهيئات الاقتصادية التي تعاني خللاً في هياكلها التمويلية، وكذلك مساهمات الخزانة لإصلاح المراكز التمويلية لبعض الشركات، فضلاً عن القروض المتاحة لبعض الجهات والتي تعد التزاماً على الخزانة العامة للدولة، وتقدر الإعتمادات المدرجة لحيازة الأصول المالية في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بنحو ٢٥،٠٧٩ مليون جنيه مقابل مبلغ وقدره ٢٥،٣٣٦ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بخفض قدره ٢٥٧ مليون جنيه بنسبة خفض ١,٠%، وبزيادة قدرها ٤،٩٤١ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ٢٠،١٣٨ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٤,٥ %.

وتتمثل عناصر حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية فيما يلى :-

مليون جنيه	مليون جنيه	البيان
١٢،٨٢٠		مساهمات فى هيئات اقتصادية :
	٦٧٧٢	– هيئة قناة السويس
	٢١٨٣	– هيئة سكك حديد مصر
	٢١٠٤	– اتحاد الإذاعة والتليفزيون
	٧٠٩	– نقل الركاب (القاهرة والإسكندرية)
	٦٦٧	– هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة
	٣٨٥	– باقي الهيئات الاقتصادية
٢٥٧٧		مساهمات فى شركات قابضة :
	١٥٧٢	– الشركة القابضة للغزل والنسيج
	٧٣٠	– الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي
	٢٧٥	– الشركة القابضة لكهرباء مصر "مديونية هيئة كهربة الريف"
٣٧٥٠		مساهمة فى رأسمال الصندوق السيادي لإدارة الأصول (أملاك)
١١٤٥		حصة مصر فى رؤوس أموال مؤسسات وهيئات دولية
٢٩٧٢		مساهمة فى رؤوس أموال بنكى مصر والأهلى
٦١٥		باقي البنود
١٢٠٠		احتياطى عام.
٢٥،٠٧٩		الإجمالي

سداد أقساط القروض

بلغت تقديرات سداد القروض التي يحل موعد سداد أقساطها أو إهلاكها بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٢٥٦،٢٨٨ مليون جنيه مقابل مبلغ ٢٥٧،٩٢٣ مليون جنيه للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ أى بخفض قدرها ١،٦٣٥ مليون جنيه وبنسبة خفض قدرها ٠,٦%، وتتمثل أقساط القروض المقررة في مشروع الموازنة العامة للدولة فيما يلى :-

(بالمليون جنيه)

البيـــــــــان	مشروع موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦	موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥	التغير
أقساط قروض خارجية معاد إقراضها	١،٤٠٣,٤	١،١٨٠,٠	٢٢٣,٤
سداد قروض لمصادر أخرى	٣٣،٩٨٤,٢	٢٤،٣٩٠,٤	٩،٥٩٣,٨
سندات على الخزانة العامة	١٧٩،١٤٥,١	١٩٢،٠٩٢,٢	(١٢،٩٤٧,١)
جملة سداد القروض المحلية (١)	٢١٤،٥٣٢,٧	٢١٧٦٦٢,٦	(٣،١٢٩,٩)
أقساط الدين العام الخارجي	٤١،٠٤٤,٦	٣٩،٦٩٦,٥	١،٣٤٨,١
أقساط خارجية تسددها الجهات	٤٧٦,٩	٣٣٦,٣	١٤٠,٦
جملة سداد القروض الخارجية (٢)	٤١،٥٢١,٥	٤٠،٠٣٢,٨	١،٤٨٨,٧
سداد قروض للحسابات والصناديق الخاصة (٣)	٢٣٣,٧	٢٢٧,٦	٦,١
الاجمالى (١+٢+٣)	٢٥٦،٢٨٧,٩	٢٥٧،٩٢٣,٠	(١،٦٣٥,١)

ويلاحظ أن أقساط القروض المشار إليها تنطوي على إهلاك ما يحل أجله من السندات على الخزانة العامة، وبصفة عامة يتعين الإشارة إلى أن سداد القروض وإهلاك السندات لا يُحتسب ضمن مكونات عجز الموازنة العامة للدولة، وإنما تعالج هذه الالتزامات المسددة بالاستبعاد من مصادر التمويل أو من الاقتراض الجديد، وذلك لتحديد صافي الزيادة الحقيقية في الدين العام.

الموارد العامة

يبلغ إجمالي موارد الدولة في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ١،٢١٧،٤٦١ مليون جنيه (٣٧,٥% من الناتج المحلى) موزعة على ثلاث مكونات رئيسة هي:

- الإيرادات العامة: ٦٣١،٠٥٦ مليون جنيه (١٩,٤% من الناتج المحلى)
- المتحصلات من حيازة الأصول المالية: ١٠،٤٠٧ مليون جنيه (٠,٣% من الناتج المحلى)
- الاقتراض وإصدار الأوراق المالية: ٥٧٥,٩٩٨ مليون جنيه (١٧,٧% من الناتج المحلى)

ويوضح الجدول التالي الموارد العامة المشار إليها:

جدول رقم (٨)
الموارد العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٦/٢٠١٥		التغير		٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢
	مشروع موازنة	الوزن النسبى "%"	الموازنة	الوزن النسبى "%"	قيمة	نسبة "%"	متوقع	فعلى		
الإيرادات العامة										
* الإيرادات الضريبية	٤٣٣،٣٠٠	٣٥,٦	٤٢٢،٤٢٧	٣٦,٨	١٠،٨٧٣	٢,٦	٣٦٢،٥١١	٣٠٥،٩٥٧	٢٦٠،٢٨٩	٢٥١،١١٩
* المنـــــــــح	٢،٢١٣	٠,٢	٢،٢٠٨	٠,٢	٥	٠,٢	٤،٢٢٤	٢٥،٤٣٧	٩٥،٨٥٦	٥،٢٠٨
* الإيرادات الأخرى	١٩٥،٥٤٣	١٦,١	١٩٧،٦٤١	١٧,٢	-٢،٠٩٩	-١,١	١٥٨،٣٧٢	١٣٣،٨٤٧	١٠٠،٦٤٢	٩٣،٩٩٦
جملة الإيرادات العامة	٦٣١،٠٥٦	٥١,٨	٦٢٢،٢٧٧	٥٤,٢	٨،٧٧٩	١,٤	٥٢٥،١٠٧	٤٦٥،٢٤١	٤٥٦،٧٨٨	٣٥٠،٣٢٢
نسبة إلى الناتج المحلى %	%١٩,٤		%٢٢,٠				%١٨,٩	%١٩,١	%٢١,٧	%١٩,٠
* المتحصلات من مبيعات الأصول المالية	١٠،٤٠٧	٠,٩	١٦،٢٨٠	١,٤	-٥،٨٧٣	-٣٦,١	٤،٠٧٢	٢،٤٤٠	٤،٢٨٧	٤،٤٦٨
* الاقتراض وإصدار الأوراق المالية	٥٧٥،٩٩٨	٤٧,٣	٥٠٩،٢٦٦	٤٤,٤	٦٦،٧٣٢	١٣,١	٥٧٧،٥٩٢	٥١٥،٨٩٧	٣٦٣،٣٠١	٣١١،٠٣٥
إجمالى الموارد العامة	١،٢١٧،٤٦١	١٠٠,٠	١،١٤٧،٨٢٣	١٠٠,٠	٦٩،٦٣٨	٦,١	١،١٠٦،٧٧١	٩٨٣،٥٧٨	٨٢٤،٣٧٦	٦٦٥،٨٢٦
نسبة إلى الناتج المحلى %	%٣٧,٥		%٤٠,٥				%٣٩,٩	%٤٠,٥	%٣٩,٢	%٣٦,١

أولاً :- الإيرادات العامة:

تتمثل جملة الإيرادات العامة في الإيرادات التي يتم تحصيلها من عمليات التشغيل وأداء النشاط المباشر وغير المباشر للوحدات والجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة، وتشمل أساساً الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة من ضرائب على الدخول وضرائب المبيعات والضرائب الجمركية، كما تشتمل الإيرادات العامة على المنح المحصلة من الداخل والخارج، وكذلك على الإيرادات الأخرى المتمثلة أساساً في الفوائض والأرباح المحققة من الهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام فضلاً عن إيرادات الخدمات الحكومية بصفة عامة.

وقد قدرت الإيرادات العامة فى مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ بنحو ٦٣١،٠٥٦ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٢٠,٢% عن المتوقع خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.

ويوضح الجدول التالي الإيرادات العامة المشار إليها:

جدول رقم (٩)
الإيرادات العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٦/٢٠١٥		التغير		٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢
	مشروع موازنة	الوزن النسبى "%"	الموازنة	الوزن النسبى "%"	قيمة	نسبة "%"	متوقع	فعلى		
* الإيـــرادات الضريبيـــــــة	٤٣٣،٣٠٠	٦٨,٧	٤٢٢،٤٢٧	٦٧,٩	١٠،٨٧٣	١٥,٨	٣٦٢،٥١١	٣٠٥،٩٥٧	٢٦٠،٢٨٩	٢٥١،١١٩
- الضرائب العامة	٢٠٩،٢٧٣	٣٣,٢	٢١٣،٥١٣	٣٤,٣	- ٤،٢٤٠	- ٢,٠	١٩٥،٣٧٥	١٦٥،٢٢٣	١٥٤،٥٧٣	١٤٣،٩٧٥
- ضرائب المبيعات	١٧٢،٣٤٥	٢٧,٣	١٥٩،٨٤٥	٢٥,٧	١٢،٥٠١	٧,٨	١٢٢،١٩١	١٠٥،٥٣٢	٧٧،٠٠١	٧٩،٧٩٣
- الضرائب الجمركية	٢٩،٥٤٨	٤,٧	٢٧،٤٠١	٤,٤	٢،١٤٧	٧,٨	٢٨،١١٥	٢١،٨٦٧	١٧،٦٧٣	١٦،٧٧١
- باقى الإيرادات الضريبية	٢٢،١٣٤	٣,٥	٢١،٦٦٩	٣,٥	٤٦٥	٢,١	١٦،٨٣١	١٣،٣٣٥	١١،٠٤١	١٠،٥٨٠
%	%١٣,٣		%١٤,٩				%١٣,١	%١٢,٦	%١٢,٤	%١٣,٦
* المنـــــــــــح	٢،٢١٣	٠,٤	٢،٢٠٨	٠,٤	٥	٠,٢	٤،٢٢٤	٢٥،٤٣٧	٩٥،٨٥٦	٥،٢٠٨
%	%٠,١		%٠,١				%٠,٢	%١,٠	%٤,٦	%٠,٣
* الإيـــرادات غيـــر الضريبيـــة من الفوائـــض والأربـــــاح وإيرادات الخدمات وغيرها	١٩٥،٥٤٣	٣١,٠	١٩٧،٦٤١	٣١,٨	- ٢،٠٩٩	- ١,١	١٥٨،٣٧٢	١٣٣،٨٤٧	١٠٠،٦٤٢	٩٣،٩٩٦
نسبة إلى الناتج المحلى	%٦,٠		%٧,٠				%٥,٧	%٥,٥	%٤,٨	%٥,١
الإجمالى	٦٣١،٠٥٦	١٠٠,٠	٦٢٢،٢٧٧	١٠٠,٠	٨،٧٧٩	١,٤	٥٢٥،١٠٧	٤٦٥،٢٤١	٤٥٦،٧٨٨	٣٥٠،٣٢٢
%	%١٩,٤		%٢٢,٠				%١٨,٩	%١٩,١	%٢١,٧	%١٩,٠

(%) : نسبة إلى الناتج المحلى

(أ) الإيرادات الضريبية:

على الرغم من أن الموارد الضريبية تعد أهم مصادر تمويل الموازنة العامة لما تمثله من أداة فاعلة لتدوير الموارد من الأنشطة المنتجة للدخول الأعلى لصالح الخدمات العامة والفئات الأولى بالرعاية بجانب ما تمثله من مورد حقيقي يُسهم في تمويل الإنفاق الحكومي المتنامي والذي تضطلع به الدولة في مختلف المجالات مما يساهم في تخفيض الأعباء التمويلية على الخزانة العامة للدولة، وكونها أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار مراعاة البعد الاجتماعي، إلا أن معدلات الضرائب للناتج المحلى تعد منخفضة، خاصة إذا ما تم استبعاد الضرائب المحصلة من جهات سيادية أو مملوكة للدولة مثل قطاع البترول والبنك المركزى وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات الحكومية، وتقوم وزارة المالية بإعداد خطة طموحة لزيادة حصيلة الضرائب وربطها بالنشاط الاقتصادى وتوسيع القاعدة الضريبية بجانب العمل على تحقيق شراكة حقيقية بين المصالح الايرادية والممولين.

وقد بلغت تقديرات الإيرادات الضريبية في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٤٣٣،٣٠٠ مليون جنيه (١٣,٣% من الناتج المحلى)، مقابل متوقع قدره ٣٦٢،٥١١ مليون جنيه (١٣,١% من الناتج المحلى) خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥.

ويوضح الجدول التالي تطورات حصيلة الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية السابقة مقارنه بتقديراتها في مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ .

جدول رقم (١٠)
تطور حصيلة الإيرادات الضريبية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

السنوات المالية	موازنة		فعلى		معدل النمو عن السنة السابقة (فعليات)
	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلى "%"	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلى "%"	%
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٧٩،٨٤٢	%١٤,٨	٧٥،٧٥٩	%١٤,١	١٢,٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨١،٦٠٧	%١٣,٢	٩٧،٧٧٩	%١٥,٨	٢٩,١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٠٥،٦٤٥	%١٤,٢	١١٤،٣٢٦	%١٥,٣	١٦,٩
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٢٠،٨٢٤	%١٣,٥	١٣٧،١٩٥	%١٥,٣	٢٠,٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٦٦،٥٧٠	%١٦,٠	١٦٣،٢٢٢	%١٥,٧	١٩,٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٤٥،٥٤٤	%١٢,١	١٧٠،٤٩٤	%١٤,١	٤,٥
٢٠١١/٢٠١٠	٢٠٠،٤٢٤	%١٤,٦	١٩٢،٠٧٢	%١٤,٠	١٢,٧
٢٠١٢/٢٠١١	٢٣٢،٢٣٢	%١٥,٠	٢٠٧،٤١٠	%١٣,٤	٨,٠
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٦٦،٩٠٥	%١٤,٥	٢٥١،١١٩	%١٣,٦	٢١,١
٢٠١٤/٢٠١٣	٣٥٨،٧٢٩	%١٧,١	٢٦٠،٢٨٩	%١٢,٤	٣,٧
٢٠١٥/٢٠١٤	٣٦٤،٢٩٠	%١٥,٠	٣٠٥،٩٥٧	%١٢,٦	١٧,٥
٢٠١٦/٢٠١٥ موازنة/متوقع	٤٢٢،٤٢٧	%١٥,٢	٣٦٢،٥١١	%١٣,١	١٨,٥
٢٠١٧/٢٠١٦ مشروع	٤٣٣،٣٠٠	%١٣,٣	–		-

جدول رقم (١١)
مكونات الإيرادات الضريبية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
- الضرائب العامة	٢٠٩،٢٧٣	٢١٣،٥١٣	١٩٥،٣٧٥	١٦٥،٢٢٣	١٥٤،٥٧٣	١٤٣،٩٧٥
%	%٦,٤	%٧,٥	%٧,٠	%٦,٨	%٧,٤	%٧,٨
- ضرائب المبيعات	١٧٢،٣٤٥	١٥٩،٨٤٥	١٢٢،١٩١	١٠٥،٥٣٢	٧٧،٠٠١	٧٩،٧٩٣
%	%٥,٣	%٥,٦	%٤,٤	%٤,٣	%٣,٧	%٤,٣
- الضرائب الجمركية	٢٩،٥٤٨	٢٧،٤٠١	٢٨،١١٥	٢١،٨٦٧	١٧،٦٧٣	١٦،٧٧١
%	%٠,٩	%١,٠	%١,٠	%٠,٩	%٠,٨	%٠,٩
- باقى الإيرادات الضريبية	٢٢،١٣٤	٢١،٦٦٩	١٦،٨٣١	١٣،٣٣٥	١١،٠٤١	١٠،٥٨٠
%	%٠,٧	%٠,٨	%٠,٦	%٠,٥	%٠,٥	%٠,٦
الإجمالى	٤٣٣،٣٠٠	٤٢٢،٤٢٧	٣٦٢،٥١١	٣٠٥،٩٥٧	٢٦٠،٢٨٩	٢٥١،١١٩
%	%١٣,٣	%١٤,٩	%١٣,١	%١٢,٦	%١٢,٤	%١٣,٦

(%): نسبة إلى الناتج المحلى

وفيما يلي أهم مكونـــات الإيـرادات الضريبيـــة المشار إليهـا:-

أولاً - الضرائب العامة:-

بلغت تقـــديرات الـــضرائب العامـــة بمـــشروع موازنـــة الـــسنة الماليـــة ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٢٠٩،٢٧٣ مليون جنيه بزيادة قدرها نحو ١٣،٨٩٨ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧,١% عن المتوقع للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ والبالغ قدرها ١٩٥،٣٧٥ مليون جنيه.

ثانياً - الضرائب على المبيعات:-

بلغت تقـــديرات ضـــرائب المبيعـــات بمـــشروع موازنـــة الـــسنة الماليـــة ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ١٧٢،٣٤٥ مليون جنيه بزيادة قدرها نحو٥٠،١٥٤ مليـــون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٤١,٠% عن المتوقع للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ والبالغ قدرها ١٢٢،١٩١ مليون جنيه، وتتضمن تقديرات الموازنة الاثر المالى للتحـــول إلى ضريبة القيمة المضافة بما يعزز الحصيلة الضريبية بنحو ١,١% من النـــاتج المحلي الإجمالي .

ثالثاً: الضرائب الجمركية:

بلغت تقديرات الضرائب الجمركيـــة بمـــشروع موازنـــة الـــسنة الماليـــة ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٢٩،٥٤٨ مليون جنيه بزيادة قدرها نحـــو ١،٤٣٣ مليـــون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥,١% عن المتوقع للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ والبالغ قدرها ٢٨،١١٥ مليون جنيه.

جدول رقم (١٢)
الضرائب العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
أولاً : الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية :						
- ضريبة المرتبات وما فى حكمها	٣٢،٧٨٩	٢٧،٣٧٥	٢٨،٧٦٦	٢٣،٨٠٣	١٩،٣٣٦	١٦،٩١٢
- ضريبة النشاط التجارى والصناعى	١٤،٢٢٩	١٣،٩٧٨	١٢،٣٩٨	١٠،٥٨٩	٨،٤٣١	٦،١٠٠
- ضريبة النشاط المهنى غير التجارى	١،٤٤٦	١،٥٧٤	٩٩٢	٥٤٤	٥٠٩	٣٣٣
- ضريبة الثروة العقارية	٥٢٣	٣٦٨	٣٢٤	٢٧٩	٢١٨	٨٧
جملة	٤٨،٩٨٧	٤٣،٢٩٥	٤٢،٤٨٠	٣٥،٢١٥	٢٨،٤٩٥	٢٣،٤٣٢
ثانياً : الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية :						
- ضرائب البترول	٢١،٤١٩	٣٩،٩٦٨	٣٩،٠٩٤	٣٦،٠٠٠	٤٦،٠٦٠	٤٥،٨١٦
- ضرائب قناة السويس	١٨،١١٤	١٧،٥٥١	١٦،٣٦٩	١٣،٤٠٠	١٤،٣١٢	١٢،١٥٠
- ضرائب البنك المركزى	١١،١٨٦	٨،٥١٩	٨،٧٧٢	٣،٦٩١	٤،٠٤٢	٨،٢٩٠
- ضرائب باقى الشركات	٤٥،١٠٠	٤٢،٦٣٨	٣٨،١١٩	٣٨،٥١٢	٢٥،٠٩٩	٢٥،٢٧٥
جملة	٩٥،٨١٩	١٠٨،٦٧٦	١٠٢،٣٥٤	٩١،٦٠٣	٨٩،٥١٢	٩١،٥٣١
ثالثاً : الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة :						
- من البنك المركزى	١٥،٧٦٠	١٠،٩٦٣	١٠،٩٦٣	١٠،٢٢٨	١٠،٦٠٤	٧،٢٠٤
- من البنوك التجارية	٨	٥	٨	٨	٤٥٨	٥
جملة	١٥،٧٦٨	١٠،٩٦٨	١٠،٩٧١	١٠،٢٣٥	١١،٠٦٢	٧،٢٠٨
رابعاً : ضريبة الدمغة :						
- الدمغة على المرتبات	٣،٦٥٤	٣،٦٠١	٣،٦٠٨	٢،٩٩٨	٢،٩١٦	٢،٧٩٦
- الدمغة النوعية	١٣،٧٩٢	١٠،٠٦٢	١١،٩٨٩	٧،٧٢١	٦،٦٩٤	٥،٢٤٨
جملة	١٧،٤٤٦	١٣،٦٦٣	١٥،٥٩٧	١٠،٧١٩	٩،٦١٠	٨،٠٤٤
خامساً : باقى الضرائب :						
- ضريبة التضامن الإجتماعى	٨٤٦	٤٦٣	٦٢١	٣٠٤	٢٥٩	٢٣٣
- الضرائب على الأذون والسندات	٢٧،٩٧٧	٣٢،٩٦٨	٢١،٣٢١	١٦،٦٨٢	١٥،٢٥٦	١٣،١٦٨
- ضرائب الارباح الرأسمالية	٢،٠٠٣	٣،١٥٢	١،٥٦٤	٠	٠	٠
- أخرى	٤٢٧	٣٢٨	٤٦٧	٤٦٥	٣٨٠	٣٥٩
جملة	٣١،٢٥٣	٣٦،٩١١	٢٣،٩٧٣	١٧،٤٥٠	١٥،٨٩٤	١٣،٧٦٠
إجمالى الضرائب العامة	٢٠٩،٢٧٣	٢١٣،٥١٣	١٩٥،٣٧٥	١٦٥،٢٢٣	١٥٤،٥٧٣	١٤٣،٩٧٥
نسبة إلى الناتج المحلى	%٦،٤	%٧،٥	%٧،٠	%٦،٨	%٧،٤	%٧،٨

جدول رقم (١٣)
ضرائب المبيعات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* الضريبة العامة على المبيعات:						
- الضريبة على السلع المحلية	٣١،٩٩٤	٣٠،٢٠٩	٢١،٨٥١	١٨،٤١٥	١٤،٥٧٧	١٤،٠٣٨
- الضريبة على السلع المستوردة	٥١،٩٢٥	٥٤،٠٤٥	٣٦،٥٩٨	٣٥،٠١٠	٢٨،٣٩٨	٢٥،٤٥٨
جملة	٨٣،٩١٩	٨٤،٢٥٤	٥٨،٤٤٩	٥٣،٤٢٥	٤٢،٩٧٤	٣٩،٤٩٦
* الضريبة على سلع الجدول رقم (١):						
(محلي ومستورد)						
- السجائر والتبغ	٤٢،٥١٨	٣٤،١٢٧	٣٥،١٥٢	٢٦،٤٦٣	١٩،٥٨٨	١٧،٢٥١
- المنتجات البترولية	١٠،٣٠١	١٠،٢١٤	١٠،٩٨٧	١٢،٠٠٤	٣،٩٣٤	١٢،٣٢٨
- أخــرى	١،٨٧٨	١،٦٥٥	١،٧٩٣	١،٥٤٣	١،٠٤٢	٩٥١
جملة	٥٤،٦٩٧	٤٥،٩٩٦	٤٧،٩٣٢	٤٠،٠٠٩	٢٤،٥٦٤	٣٠،٥٣٠
* الضريبة على الخدمات:						
- خدمات الاتصالات الدولية والمحلية	٦،٨٤٤	٧،٥٩٥	٥،٠٩٤	٤،٣٩٣	٣،٨٧٧	٣،٩٥٢
- خدمات التشغيل للغير	١٣،٠٣٥	٥،٥٣٥	٧،٦٢١	٤،٨٤٤	٣،٤٤٢	٣،٤٠٩
- الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية	٧،١٤٩	٢،٩٨٩	٢،٤٩٥	٢،٣٣٤	١،٧٠٤	١،٩٩٧
- خدمات أخرى	٦،٧٠١	١٣،٤٧٦	٦٠٠	٥٢٧	٤٤٠	٤١٠
جملة	٣٣،٧٢٩	٢٩،٥٩٥	١٥،٨١٠	١٢،٠٩٨	٩،٤٦٣	٩،٧٦٧
إجمالى ضرائب المبيعات	١٧٢،٣٤٥	١٥٩،٨٤٥	١٢٢،١٩١	١٠٥،٥٣٢	٧٧،٠٠١	٧٩،٧٩٣
نسبة إلى الناتج المحلى	%٥،٣	%٥،٦	%٤،٤	%٤،٣	%٣،٧	%٤،٣

جدول رقم (١٤)
الضرائب والرسوم الجمركية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* الضريبة على الواردات :						
- الضرائب الجمركية القيمية	٢٨،٤٤١	٢٦،٢٥٨	٢٧،١٢٣	٢٠،٩٥٥	١٦،٩٣٥	١٥،٦٢٦
جملة	٢٨،٤٤١	٢٦،٢٥٨	٢٧،١٢٣	٢٠،٩٥٥	١٦،٩٣٥	١٥،٦٢٦
- ضريبة الوارد على السجائر والتبغ والدخان	٦٥٣	٥٣٩	٥٧٥	٥٠٦	٤١٧	٤٢٨
جملة الضرائب على الواردات	٢٩،٠٩٤	٢٦،٧٩٧	٢٧،٦٩٨	٢١،٤٦٠	١٧،٣٥٢	١٦،٠٥٤
* الضرائب على التجارة الدولية :						
- الضرائب على الصادر	٢٢١	٤٠٩	١٨٧	١٨٠	١٨٣	٥٩٧
- إيرادات الغرامات	١٩٣	١٢٣	١٩٣	١٩٣	١٢٣	١٠٢
- إيرادات المضبوطات	٤٠	٧٢	٣٧	٣٣	١٤	١٨
جملة الضرائب على التجارة الدولية	٤٥٤	٦٠٤	٤١٧	٤٠٧	٣٢١	٧١٧
إجمالى الضرائب الجمركية	٢٩،٥٤٨	٢٧،٤٠١	٢٨،١١٥	٢١،٨٦٧	١٧،٦٧٣	١٦،٧٧١
نسبة إلى الناتج المحلى	%٠,٩	%١,٠	%١,٠	%٠,٩	%٠,٨	%٠,٩

جدول رقم (١٥)
الإيرادات الضريبية الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* رسوم تنمية الموارد [١]	٩،٠٥١	٩،٠٥٤	٦،٠٠٤	٤،٨٨٤	٣،٨٣٩	٣،٦٤٣
* إتاوة قناة السويس	٢،٧٩٠	٢،٤٠٣	٢،٢١٤	١،٩٤٥	١،٨٦٧	١،٦١٧
* رسوم الإجراءات القنصلية	٢،٦٣٦	٢،٨٤٩	٢،٧٤٥	١،٢٩٥	١،٢٧٦	١،٣٨٧
* رسوم الموانى والمنائر	١،٣٥٠	١،٢٨٠	١،٣٥٠	١،١٥٤	١،٠٤٦	٩٥٣
* ضريبة الأراضى	٢٣٤	٢٣٢	٢٠٩	١٨٦	١٨٤	١٨٥
* ضريبة المبانى	٢،٤١٥	٣،٢٤١	١،٠٨٠	٤٥١	٢٤٤	٣٤٦
* رسوم نقل الملكية	١،١٣٢	٩١٢	١،٠٠٠	٩٤٧	٧٩٩	٧٣٧
* رسوم العبور (سوميد)	٣١٥	٢٢٥	٢٢٥	٦٥٤	٢٤٠	٣٠٠
* المصروفات الإدارية للعمليات الاستيرادية	١،٠١٩	٤١٨	٩٠٨	٨٣١	٦٢٩	٥٣٧
* رسوم تصاريح العمل	١٨٥	١٧٨	١٦٧	١٥٢	١٤٦	١٢٨
* إيرادات ضريبية أخرى [٢]	١،٠٠٧	٨٧٨	٩٢٩	٨٣٥	٧٧١	٧٤٧
الإجمالى	٢٢،١٣٤	٢١،٦٦٩	١٦،٨٣١	١٣،٣٣٥	١١،٠٤١	١٠،٥٨٠
نسبة إلى الناتج المحلى	%٠,٧	%٠,٨	%٠,٦	%٠,٥	%٠,٥	%٠,٦

[١] يتضمن رسم تنمية على تذاكر السفر للخارج، رسم التنمية على مغادرة البلاد، رسم تنمية على المحاجر، رسم تنمية على تسيير السيارات، رسم تنمية على السيارات الجديدة.

[٢] يتضمن ضريبة الملاهى، ايرادات ورسوم ذات صفة محلية، وسوم ترخيص العمل للأجانب، ورسوم جوازات السفر، رسوم حليج الأقطان.

(ب) المنـــح:

تبلغ تقديرات المـــنح فـــي مـــشروع الموازنـــة العامـــة للـــسنة الماليـــة ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٢،٢١٣ مليون جنيه موزعة بـــين مـــنح جاريـــة وأخـــرى استثمارية، وذلك مقابل ٢،٢٠٨ مليون جنيه مـــدرج بموازنـــة الـــسنة الماليـــة ٢٠١٥/٢٠١٦.

وتشكل هذه المنح فى عـــام ٢٠١٦/٢٠١٧ نـــسبة ٠,٤% مـــن إجمـــالي الإيرادات العامة البالغة ٦٣١،٠٥٦ مليون جنيه، كما أنها لا تغطي سوى نـــسبة ٠,٢% من إجمالي المصروفات العامة البالغة ٩٣٦،٠٩٤ مليون جنيه.

(ج) الإيرادات الأخرى:

بلغت تقديرات الإيرادات الأخرى فى مشروع الموازنة العامة للعام المـــالى ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ١٩٥،٥٤٣ مليون جنيه بنسبة نمو قـــدرها ٢٣,٥% عـــن متوقع العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ والذى يقدر بنحو ١٥٨،٣٧٢ مليـــون جنيـــه، وبنسبة خفض قدرها ١,١% عن موازنة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ والذى يبلغ نحو ١٩٧،٦٤١ مليون جنيه.

- بلغت تقديرات الفائض من أرباح الهيئة المصرية العامة للبترول فى مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ نحـــو ١٣،٩٥٠ مليـــون جنيه بنسبة خفض قدرها ٥٢% عن موازنة العـــام المـــالى ٢٠١٥/٢٠١٦ البالغ قدره ٢٩،٠٢٠ مليون جنيه، ويؤول فائض أرباح هيئة البتـــرول إلـــى الموازنة العامة للدولة عن نتائج أربـــاح نـــشاطها فـــى الـــسوق المحلـــى والخارجى، ومع الأخذ فى الاعتبار تحمل الموازنـــة العامـــة لـــدعم المـــواد البترولية فى السوق المحلية.
- بلغت تقديرات الفائض مـــن هيئـــة قنـــاة الـــسويس خـــلال العـــام المـــالى ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٢٣،٢٦٨ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٢٧,٧% عـــن متوقع العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ البالغ نحو ١٨،٢١٨ فى ضوء التقديرات الدولية لنمو حركة التجارة الدولية، وبنسبة نمو قدرها ١٨,١% عن موازنة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ البالغ قدرها ١٩،٦٩٢ مليون جنيه، وقد تم تقدير فائض أرباح هيئة القناة فى ضوء تقديرات رسوم المرور المرتبطة بحركـــة التجارة الدولية المارة بقناة السويس خلال العام المقبل.

- بلغت تقديرات الأرباح من البنك المركزى خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٢٩،٢٤٤ مليون جنيه مقابل ٢٩،٤٨٠ مليون جنيه متوقعة خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥.
- من ناحية أخرى بلغت تقديرات الفوائض من باقى الهيئات الإقتصادية خلال العام المالى٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٩،٧٠٤ مليون جنيه مقابل مبلغ ٣،٧٤٣ مليون جنيه متوقع للعام المالى٢٠١٦/٢٠١٥ وهو ما يقرب من ثلاثة أضعاف المتوقع، وبخفض يقدر بنحو٨٧٨ مليون جنيه عن المدرج بموازنة العام المالى٢٠١٦/٢٠١٥، ومن أهم هذه الفوائض بمشروع الموازنة المعروض الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات بمبلغ ١،٠٦٧ مليون جنيه، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بمبلغ ٦،٤٣٧ مليون جنيه، وهيئة ميناء الاسكندرية بمبلغ ٧٠٩ مليون جنيه.
- بلغت تقديرات الأرباح من الشركات خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٩،٤٦٤ مليون جنيه وهو ما يقرب من ثلاثة أضعاف المتوقع للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥والبالغ نحو ٣،٥٠٤ مليون جنيه، وتتضمن أرباح شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص، ومن أهم هذه الارباح بمشروع الموازنة المعروض بنكى مصر والأهلى بمبلغ ٦،٥٦٨ مليون جنيه، والشركة المصرية للاتصالات بمبلغ ١،٠٢٤ مليون جنيه، والشركة القابضة للتأمين بمبلغ ٦٩٤ مليون جنيه، شركة المطارات والملاحة الجوية بمبلغ ٣٢٣ مليون جنيه.
- كما تضمنت الايرادات الاخرى مبلغ ٥,٢ مليار جنيه تمثل إيرادات المناجم والمحاجر بمشروع الموازنة المعروض مقابل مبلغ ١٠,١ مليار جنيه مدرج بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٥ بنسبة خفض قدرها ٥٠% ويرجع الخفض فى هذا البند إلى مراجعة الحكومة لتقديرات الحصيلة المقدرة من هذا الاصلاح.

والجدول التالى يوضح عناصر الإيرادات الأخرى وتطور الحصيلة خلال الثلاث سنوات السابقة.

جدول رقم (١٦)
الإيرادات الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* فائض البترول	١٣،٩٥٠	٢٩،٠٢٠	٢٧،٧٠٨	٢٥،٤١٤	٢١،٨٠٩	١٨،٧٨٥
* فائض قناة السويس	٢٣،٢٦٨	١٩،٦٩٢	١٨،٢١٨	١٩،٢١٤	١٨،٠٨٤	١٦،٣٧٥
* فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى	٩،٧٠٤	١٠،٥٨٢	٣،٧٤٣	١٠،٠٩٣	١،٦٣٠	١،٩١٤
* أرباح الشركات	٩،٤٦٤	٨،٣٤٢	٣،٥٠٤	٣،٢٩٥	٣،١٥٧	٣،٥٣٩
* فائض البنك المركزى	٢٩،٢٤٤	٣٤،٣٥٧	٢٩،٤٨٠	١٣،٤١٧	٩،٢٨٣	١١،٣١٧
* موارد متاحة لتمويل الاستثمارات [١]	٤١،٣٦٦	١٨،١٣٧	١٩،١٠٦	١٠،٦١٤	٦،١٨٠	٦،٢٨٢
* موارد الصناديق والحسابات الخاصة[٢]	١٧،٧٢٦	١٩،١٣٤	١٩،٦٦٤	١٧،٧٩٧	١٧،٠٥٢	١٥،٥٠١
* قيمة ما يؤول لوزارة المالية من الصناديق والحسبات الخاصة	٥،٠٠٠	٢،١٥٥	٣،٥٠٠	٣،٢٤٠	٧،٣٠٧	٣،٤٤٦
* رسوم قضائية وغرامات	٢،٢٩١	١،٨١٠	١،٨١٤	١،٧٣٢	١،١٤٧	١،٠٢٥
* مقابل الخدمات الحكومية	٥،٥٨٥	٤،٠٧٨	٤،٤٣٥	٣،٦٤٧	٢،٩٦٥	٢،٧٣٧
* الفوائد المحصلة	٢،٥٢٠	٤،٥٨٣	٢،٠٣٣	٣،٤٥٣	٧٤٥	٨٣٧
* إتاوة البترول	٤،٦٢٥	٤،١٣٨	٤،١٣٨	٥،٩٦٤	١،٧٣٧	٢،٩٣٣
*إيرادات المناجم	٥،٢٣٠	١٠،١٤٢	١،١٠٨	١٢٨	١٠٨	١٩٦
* مقابل تراخيص التليفون المحمول	٠	٢،٠٠٠	٠	٠	٥٣	٣٦١
* مقابل تراخيص الأسمنت والحديد	١،٠٠٠	٣،٢٠٠	١،٥٥٠	١٢٨	١٩٢	٠
* حصيلة بيع أصول غير انتاجية (أراضى)	٨،٧٣٠	١٢،٨٢٢	١،٩٠٧	٦٦٠	١٩٠	٥٤٢
* إتاوات الذهب	١٥٠	١٥٠	١٢٢	١٠٢	١١٠	٧٩
* تعويضات وغرامات	٩١٤	٦٣٧	٨٤٠	٨٤١	٥٤٦	٤٧٩
* أخرى	١٤،٧٧٥	١٢،٦٦٣	١٥،٥٠٢	١٤،١٠٧	٨،٣٥٠	٧،٦٤٨
الإجمالى	١٩٥،٥٤٣	١٩٧،٦٤١	١٥٨،٣٧٢	١٣٣،٨٤٧	١٠٠،٦٤٢	٩٣،٩٩٦
نسبة إلى الناتج المحلى	%٦،٠	%٧،٠	%٥،٧	%٥،٥	%٤،٨	%٥،١

[١] موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الأستثمارات متضمنه نسبة الـ ١٥% لتمويل الاستثمارات من الصناديق والحسابات الخاصة.

[٢] مدرج مقابلها بالاستخدامات ويتمثل جانب منها فى حساب تمويل البحوث العلمية، حساب تحسين الخدمة بالمستشفيات وصناديق أخرى.

المتحصلات من حيازة الأصول المالية:

تقدر المتحصلات من حيازة الأصول المالية (المحلية والأجنبية) فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بنحو ١٠،٤٠٧ مليون جنيه مقابل ١٦،٢٨٠ مليون جنيه في موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥، وهى عبارة عن أقساط محصلة من الإقراض من شركات قطاع الأعمال العام بنحو ١،٧٣٩ مليون جنيه (منها مبلغ ١٢٧٩ مليون جنيه مقابل تسويات مستحقات شركات الكهرباء طرف جهات الموازنة العامة للدولة)، أقساط محصلة من الهيئات الاقتصادية بمبلغ ٥٩٩ مليون جنيه، وأقساط محصلة من أجهزة الموازنة العامة بمبلغ ١٤٩٥ مليون جنيه، والأقساط المحصلة من الجهات الأخرى بمبلغ ٢،٩٣٩ مليون جنيه، ومبلغ ٣،٦٠٠ مليون جنيه قيمة المحصل من القرض المعبرى للشركة القابضة للكهرباء الممولة للمشروعات المنفذة من خلال شركة "سيمنس".

الاقتراض وإصدار الأوراق المالية:

يمثل الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية والأجنبية المصدر الرئيسي لتمويل عجز الموازنة وكذلك تمويل سداد أقساط القروض المستحقة خلال العام، وذلك عن طريق إصدار أذون وسندات الخزانة العامة، حيث يقدر العجز الكلى بمشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بنحو ٣١٩،٤٦٠ مليون جنيه، بينما يبلغ سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية نحو ٢٥٦،٢٨٨ مليون جنيه ، وبمراعاة صافى حصيلة الخصخصة البالغة (٢٥٠,٠ مليون جنيه بالسالب) يصبح المبلغ المطلوب تمويله خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٥٧٥،٩٩٨ مليون جنيه، منه نحو ١٠٠ مليون جنيه اقتراض خارجي لتمويل الاستثمارات العامة، ونحو ١،٠٠٠ مليون جنيه قروض خارجية معاد إقراضها عن طريق الخزانة، والباقي البالغ نحو ٥٧٤،٨٩٨ مليون جنيه يتم تغطيته من خلال إصدارات أذون وسندات على الخزانة العامة.

الفصل الثالث

التوازنات المالية الأساسية
لمشروع موازنة السنة المالية
٢٠١٧/٢٠١٦

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

وفقاً لما سبق عرضه من تحليل لعناصر كل من المصروفات والإيرادات لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ تتضح الصورة الآتية التي تبين كيفية تحقيق التوازن المالي للموازنة العامة للدولة:

	مليون جنيه
* المصروفات: ..... وتتمثل المصروفات في الموازنة العامة للدولة في الأجور، وشراء المستلزمات من سلع وخدمات، وفوائد القروض، والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، والمصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".	٩٣٦،٠٩٤
* الإيرادات: ..... وتتمثل الإيرادات في الموازنة العامة للدولة في الإيرادات الضريبية، والمنح المتاحة، والإيرادات غير الضريبية من فوائض وأرباح، وإيرادات الخدمات التي تقدمها الدولة وغيرها.	٦٣١،٠٥٦
* العجز النقدي للموازنة: ..... ويترتب على عدم قدرة الإيرادات المتاحة على تغطية المصروفات العامة، وجود فجوة تمثل العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة.	٣٠٥،٠٣٨
* صافي حيازة الأصول المالية: ..... وتمثل ما تدفعه الخزانة العامة من مساهمات أو ما تؤديه من إقراض مطروحًا منه ما تحصله من موارد تستحق على هذه الحيازات كاسترداد أقساط القروض.	١٤،٤٢٢
* العجز الكلى للموازنة : ..... ويمثل العجز النقدي للموازنة مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافي حيازة الأصول المالية، وهو العجز الذي يتطلب الأمر البحث عن مصادر تمويله.	٣١٩،٤٦٠

وحيث سبق تحليل مكونات المصروفات والإيرادات، فإنه ينبغي تحليل باقي العناصر المرتبطة للوصول إلى التوازن المالي للموازنة العامة للدولة، وتشمل: -

- العجز النقدي للموازنة.
- صافي حيازة الأصول المالية.
- العجز الكلي للموازنة.
- إجراءات تمويل العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة.
- مركز الدين العام المحلي والخارجي.

أولاً: العجز النقدي للموازنة:

يمثل العجز النقدي الظاهر في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، الفجوة بين حجم مصروفات هذه الموازنة من ناحية، والمتاح لها من إيرادات من ناحية أخرى.

تمثل هذه الفجوة نحو ٣٠٥ مليار جنيه في مشروع الموازنة نسبة ٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي المستهدف لتلك السنة المالية، وهو عجز يعكس قصور الإيرادات العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة.

ومن ثم فإن العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة، وإن كان يرتبط بعمليات التشغيل والحتميات التي تلتزم بها الدولة خاصة متطلبات الأجور، والدعم، والمزايا الاجتماعية، ونفقات التعليم، والصحة، والاستثمارات العينية فضلاً عن فوائد الدين العام، فإنه لابد من البحث عن الإيرادات التي تكفل تخفيض هذا العجز النقدي أو السعي لترشيد الإنفاق العام ذاته، وكلها أمور لها محاذيرها، وإن كانت ضرورية للتخفيف من الحاجة إلى الاقتراض الجديد والحد من الزيادة في الدين العام.

ثانياً : صافي حيازة الأصول المالية:

وفقًا للقواعد المالية الدولية؛ فإن حيازة الأصول المالية (بدون المساهمات لإعادة الهيكلة) المتمثلة في مساهمات الدولة في رؤوس الأموال للهيئات والشركات وغيرها، وكذلك ما تتيحه الدولة من إقراض للغير، كل ذلك يمثل عبئًا إضافيًا يضاف إلى العجز النقدي للموازنة العامة للدولة.

على الجانب المقابل فإن ما يتولد عن حيازة الأصول المالية وغيرها من المتحصلات (بدون حصيلة الخصخصة) يستبعد من العجز النقدي.

ومن محصلة الحيازة من الأصول المالية والمتحصلات الناجمة عن هذه الحيازة نصل إلى ما يُسمَّى بصافي الحيازة من الأصول المالية؛ وهو ما يقدر في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بمبلغ ١٤,٤ مليار جنيه مقابل ١٤,٥ مليار جنيه متوقع خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥.

يوضح الجدول التالي عناصر صافي الحيازة من الأصول المالية، والتي يُراعَى فيها استبعاد العمليات المرتبطة بخصخصة الأصول سواء المتحصلة عنها والتي تعتبر من عناصر التمويل وفقًا للمفاهيم الدولية، وما تتحمله الدولة لإعادة هيكلة الشركات والذي يعالج أيضًا وفقًا لذات المنظور:

جدول رقم (١٧)
صافى حيازة الأصول المالية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥		التغير		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢
	مشروع موازنة (١)	الموازنة (٢)	متوقع (٣)	(١-٢)	(١-٣)	فعلى		
حيازة الأصول المالية :								
* وتتمثل أساساً فى المساهمات فى الهيئات والشركات والإقراض المتاح لبعض الجهات.	٢٥،٠٧٩	٢٥،٣٣٥	٢٠،١٣٨	-٢٥٧	٤،٩٤١	١٣،٧٦٢	١٥،٣١٤	٦،٣١٠
يستبعد :								
* المساهمة فى صندوق إعادة الهيكلة	٢٥٠	٢٥٠	١،٥٣٧	٠	-١،٢٨٧	٠	٣٥٠	٠
الصافى	٢٤،٨٢٩	٢٥،٠٨٥	١٨،٦٠١	-٢٥٧	٦،٢٢٨	١٣،٧٦٢	١٤،٩٦٤	٦،٣١٠
المتحصلات من حيازة الأصول المالية :								
* وتتمثل أساساً فى الأقساط المحصلة من القروض والمتحصلات من بيع بعض الأصول المالية وحقوق المالية.	١٠،٤٠٧	١٦،٢٨٠	٤،٠٧٢	-٥،٨٧٣	٦،٣٣٥	٢،٤٤٠	٤،٢٨٧	٤،٤٦٨
يستبعد :								
* حصيلة الخصخصة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٥	١٢
الصافى	١٠،٤٠٧	١٦،٢٨٠	٤،٠٧٢	-٥،٨٧٣	٦،٣٣٥	٢،٤٤٠	٤،٢٥٢	٤،٤٥٧
صافى الحيازة	١٤،٤٢٢	٨،٨٠٦	١٤،٥٣٠	٥،٦١٦	-١٠٧	١١،٣٢١	١٠،٧١٣	١،٨٥٤

ثالثاً : العجز الكلى للموازنة:

فى ضوء ما تقدم، فإنه بإضافة نتيجة صافي الحيازة من الأصول المالية إلى العجز النقدي نصل إلى العجز الكلي للموازنة العامة للدولة، الذي يقدر في مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بنحو ٣١٩,٥ مليار جنيه (٩,٨% من الناتج المحلى) بزيادة قدرها ١,٣ مليار جنيه عن النتائج المتوقعة للعام المالي الجارى البالغة نحو ٣١٨,٢ مليار جنيه (١١,٥% من الناتج المحلى) ومن الجدير بالذكر أن تقديرات العجز بمشروع الموازنة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ قد تضمنت زيادة فى الالتزامات على جانب المصروفات، والتى من أهمها تحسين دخول الأطباء والمعلمين، ومعاش الضمان الإجتماعى وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي وزيادة فوائد خدمة الدين، هذا وتبلغ نسبة العجز الكلى فى مشروع الموازنة المعروض نسبة ٩,٨% من الناتج المحلى الإجمالي.

جدول رقم (١٨)
العجز الكلى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* المصروفات العامة	٩٣٦،٠٩٤	٨٦٤،٥٦٤	٨٢٨،٨٢٠	٧٣٣،٣٥٠	٧٠١،٥١٤	٥٨٨،١٨٨
* الإيرادات العامة	٦٣١،٠٥٦	٦٢٢،٢٧٧	٥٢٥،١٠٧	٤٦٥،٢٤١	٤٥٦،٧٨٨	٣٥٠،٣٢٢
العجز النقدى	٣٠٥،٠٣٨	٢٤٢،٢٨٧	٣٠٣،٧١٣	٢٦٨،١٠٩	٢٤٤،٧٢٧	٢٣٧،٨٦٥
صافى حيازة الأصول المالية	١٤،٤٢٢	٨،٨٠٦	١٤،٥٣٠	١١،٣٢١	١٠،٧١٣	١،٨٥٤
العجز الكلى	٣١٩،٤٦٠	٢٥١،٠٩٣	٣١٨،٢٤٢	٢٧٩،٤٣٠	٢٥٥،٤٣٩	٢٣٩،٧١٩
الناتج المحلى الإجمالى	٣،٢٤٦،٥٣٤	٢،٨٣٣،٤٠٠	٢،٧٧٢،١١٠	٢،٤٢٩،٨٠٠	٢،١٠١،٩٠٠	١،٨٤٣،٨٠٠
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	%١٩,٤	%٢٢,٠	%١٨,٩	%١٩,١	%٢١,٧	%١٩,٠
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	%٢٨,٨	%٣٠,٥	%٢٩,٩	%٣٠,٢	%٣٣,٤	%٣١,٩
نسبة العجز النقدى إلى الناتج المحلى	%٩,٤	%٨,٦	%١١,٠	%١١,٠	%١١,٦	%١٢,٩
نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى	%٩,٨	%٨,٩	%١١,٥	%١١,٥	%١٢,٢	%١٣,٠

رابعاً : إجراءات تمويل العجز الكلي للموازنة العامة:

إن الفجوة بين مصروفات الموازنة العامة ومواردها مضافًا إليها صافي الحيازة من الأصول المالية؛ تصل بنا إلى العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة، وهذا العجز سيستدعي البحث عن مصادر لتمويله وتغطيته.

ويتعين في هذا الشأن التفرقة بين أمرين هامين:

الأول : أن إجمالي التمويل الذي تحتاجه الموازنة العامة لا يقف عند حدود العجز الكلي للموازنة العامة للدولة المقدر في مشروع الموازنة العامة بمبلغ ٣١٩,٥ مليار جنيه، وإنما يمتد الأمر إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية أقساط القروض المحلية والخارجية؛ والمقدر لها في مشروع الموازنة المعروض ٢٥٦,٣ مليار جنيه.

الثاني : أن صافي الاقتراض يمثل الزيادة الحقيقية في الدين العام المحلي والخارجي، حيث ينبغي أن يُستبعَد من الاحتياجات التمويلية الجديدة كل من أقساط القروض المحلية والخارجية المسددة بوصفها انتقاصاً وتخفيضاً لأرصدة الدين العام عن السنوات السابقة.

وتبعاً لذلك فان صافي الاقتراض الذي تحتاجه الموازنة في السنة المالية المقبلة ٢٠١٧/٢٠١٦ يبلغ نحو ٣١٩.٧ مليار جنيه مقابل مبلغ ٢٥١.٣ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بزيادة قدرها ٦٨.٤ مليار جنيه وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (١٩)
صافى الإقتراض ومصادر التمويل

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
العجز الكلى	٣١٩،٤٦٠	٢٥١،٠٩٣	٣١٨،٢٤٢	٢٧٩،٤٣٠	٢٥٥،٤٣٩	٢٣٩،٧١٩
يضاف						
سداد أقساط القروض المحلية والخارجية	٢٥٦،٢٨٨	٢٥٧،٩٢٣	٢٥٧،٨١٣	٢٣٦،٤٦٦	١٠٧،٥٤٧	٧١،٣٢٨
إجمالى التمويل	٥٧٥،٧٤٨	٥٠٩،٠١٦	٥٧٦،٠٥٥	٥١٥،٨٩٧	٣٦٢،٩٨٦	٣١١،٠٤٧
(يستبعد)						
الخفض فى الدين العام بمقدار المسدد من الأقساط	٢٥٦،٢٨٨	٢٥٧،٩٢٣	٢٥٧،٨١٣	٢٣٦،٤٦٦	١٠٧،٥٤٧	٧١،٣٢٨
صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠-	٢٥٠-	١،٥٣٧-	٠	٣١٥-	١٢
صافى الإقتراض	٣١٩،٧١٠	٢٥١،٣٤٣	٣١٩،٧٧٩	٢٧٩،٤٣٠	٢٥٥،٧٥٤	٢٣٩،٧٠٧

هذا وقد روعى فى مشروع الموازنة أن يتم توفير مصادر التمويل اللازمة سواء لتغطية العجز الكلى أو لسداد أقساط القروض المستحقة من المصادر التمويلية التالية:

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
- التمويل بإصدار أذون وسندات	٥٧٤،٨٩٨	٥٠٧،٨٢٥	٥٧٥،٥٢٤	٢٨٧،٥٣٠	٢٦٢،٦٢٣	٢٦١،٨٨٧
- القروض من المصادر الخارجية	١٠٠	١٠١	٧٢٨	١٣،٠١٧	٥٠،٣٢٣	٢٥،٠٢٩
- الإقتراض من مصادر أخرى	١،٠٠٠	١،٣٤٠	١،٣٤٠	٢١٥،٣٤٩	٥٠،٣٥٥	٢٤،١١٩
- صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠-	٢٥٠-	١،٥٣٧-	٠	٣١٥-	١٢
إجمالى مصادر التمويل	٥٧٥،٧٤٨	٥٠٩،٠١٦	٥٧٦،٠٥٥	٥١٥،٨٩٧	٣٦٢،٩٨٦	٣١١،٠٤٧

ومن الطبيعى أنه اذا ما توافرت مصادر تمويل بديلة للاذون والسندات فإن تلك المصادر ستحل محل الاذون والسنـــدات.

خامساً : مركز الدين العام المحلي والخارجي:

لاشك أن العجز في الموازنة العامة للدولة يُعد من الأسباب الرئيسية لزيادة حجم الدين العام، فمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ المعروض يتضمن عجزا كليا بنحو ٣١٩,٥ مليار جنيه وهو ما يستدعى الاقتراض لتغطيته، ويؤدي بالتالي إلى زيادة الدين العام.

لذلك وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التى تواجه اقتصادنا القومي، فإن التحدى الأكبر للسياسة المالية يتمثل في القدرة على تحجيم الدين العام المحلي والخارجي منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي، خاصة مع الصعوبات التي تواجهها الحكومة في تخفيض حجم الإنفاق العام والذي يرتبط عادة بمتطلبات جماهيرية حتمية سواء بالنسبة للأجور أو الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية أو الاستثمارات اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

وعلى الرغم من أن الدين العام يقاس اقتصاديًا من خلال ثلاثة مستويات وهي دين أجهزة الموازنة العامة، والدين الحكومي، والدين العام للدولة. إلا أن العنصر الأول وهو دين أجهزة الموازنة العامة للدولة يظل صاحب التأثير الأساسي في قياسات الدين العام.

ومن ثم فقد حرصت السياسة المالية التي تنفذها وزارة المالية على الحد من التزايد النسبي في هذا الدين؛ درءا لآثاره على الدخل القومي وتحجيما للأعباء المترتبة على خدمة هذا الدين، وتقليلاً لنصيب الأجيال الحالية والمقبلة من هذا الدين.

وفيما يلى بيان يوضح تطور صافي الدين العام لأجهزة الموازنة (أي إجمالي دين هذه الأجهزة مطروحاً منه ودائعها بالبنوك) منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (٢٠)
تطور صافى الدين العام لأجهزة الموازنة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

السنوات	صافى الدين لأجهزة الموازنة					
	الدين المحلى		الدين الخارجى		إجمالى الدين المحلى والخارجى	
	قيمة	نسبة إلى الناتج "%"	قيمة	نسبة إلى الناتج "%"	قيمة	نسبة إلى الناتج "%"
٢٠٠٧/٦/٣٠	٤٧٨،١٧٢	%٦٤,٢	٧١،٥٧٥	%٩,٦	٥٤٩،٧٤٧	%٧٣,٨
٢٠٠٨/٦/٣٠	٤٧٨،٦٩٩	%٥٣,٥	١٤٥،٧٥٢	%١٦,٣	٦٢٤،٤٥١	%٦٩,٧
٢٠٠٩/٦/٣٠	٥٦٢،٣٢٦	%٥٤,٠	١٤٣،١٤٥	%١٣,٧	٧٠٥،٤٧١	%٦٧,٧
٢٠١٠/٦/٣٠	٦٦٣،٨١٨	%٥٥,٠	١٤٦،٧١٧	%١٢,٢	٨١٠،٥٣٥	%٦٧,٢
٢٠١١/٦/٣٠	٨٠٨،١١٢	%٥٨,٩	١٥٨،٧٣٤	%١١,٦	٩٦٦،٨٤٦	%٧٠,٥
٢٠١٢/٦/٣٠	٩٩٠،٥٢٣	%٥٩,٨	١٥٣،٠٧٩	%٩,٢	١،١٤٣،٦٠٢	%٦٩,٠
٢٠١٣/٦/٣٠	١،٢٦١،١٤١	%٦٨,٤	١٩٧،١٣٢	%١٠,٧	١،٤٥٨،٢٧٣	%٧٩,١
٢٠١٤/٦/٣٠	١،٥٣٨،٤٦٠	%٧٣,٢	٢٠٤،٨٦٤	%٩,٧	١،٧٤٣،٣٢٤	%٨٢,٩
٢٠١٥/٦/٣٠	١،٨٦٦،١٨٨	%٧٦,٨	١٩١،٠٩٢	%٧,٩	٢،٠٥٧،٢٨٠	%٨٤,٧
٢٠١٥/١٢/٣١	٢،١٢٠،١٥٧	%٧٦,٥	١٨١،٦٢٢	%٦,٦	٢،٣٠١،٧٧٩	%٨٣,٠

نسبة اجمالي الدين العام للناتج المحلي في ٢٠١٥/١٢/٣١

البيان	حتى ٢٠١٥/١٢/٣١
الدين العام المحلى:	
دين أجهزة الموازنة العامة	٢،١٢٠،١٥٧
دين الهيئات الاقتصادية	١٣٨،٤٤٣
دين بنك الاستثمار القومى	٢٨٧،٦٣٩
جملة	٢،٥٤٦،٢٣٩
الدين الخارجى الحكومى	١٨١،٦٢٢
الاجمالى	٢،٧٢٧،٨٦١
الناتج المحلى الإجمالى	٢،٧٧٢،١١٠
نسبة الدين العام المحلى إلى الناتج المحلى	٪٩١,٩
نسبة الدين الخارجى الحكومى إلى الناتج المحلى	٪٦,٦
نسبة إجمالى الدين العام إلى الناتج المحلى	٪٩٨,٤

الفصل الرابع

مشروع موازنة الخزانة العامة
للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقـر

وفقاً لأحكام قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته، تعد موازنة الخزانة العامة للدولة وفقاً للمعايير الدولية ويعرض فيها:

- العجز أو الفائض النقدي.
- العجز أو الفائض الكلـــي.
- مصادر تمويل العجز الكلي.
- تمويل العجز في موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة ويؤول إليها فوائض تلك الجهات.

ويوضح الجدول رقم (٢١) والجدول رقم (٢٢) ما يلي:

١. الصورة الإجمالية لموازنة الخزانة العامة وما تظهره من عجز نقدي وعجـــز كلي ومصادر التمويل والعجز الذي سيمول من الخزانة العامة.

٢. النتائج العامة للموازنة العامة للدولة حسبما تبرزها موازنة الخزانة العامة.

جدول رقم (٢١)
موازنة الخزانة العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦				٢٠١٦/٢٠١٥
	الجهاز الإدارى	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	إجمالى	موازنة
# **الإيرادات**					
- الضرائب	٤٣٠،٩٣٥	١،٠١٤	١،٣٥٢	٤٣٣،٣٠٠	٤٢٢،٤٢٧
- المنح	١،٨٤٠	٠	٣٧٣	٢،٢١٣	٢،٢٠٨
- الإيرادات الأخرى	١٦٤،٢٤٦	٧،٢٥٧	٢٤،٠٤٠	١٩٥،٥٤٣	١٩٧،٦٤١
جملة الإيرادات	٥٩٧،٠٢٠	٨،٢٧٠	٢٥،٧٦٥	٦٣١،٠٥٦	٦٢٢،٢٧٧
# **المصروفات**					
- الأجور وتعويضات العاملين	٩١،٨٢٨	١٠٧،٨٧٤	٢٨،٤٣٤	٢٢٨،١٣٦	٢١٨،١٠٨
- شراء السلع والخدمات	١٩،٧٧٦	١٠،٣٥٩	٩،٨٦٧	٤٠،٠٠٢	٤١،٤٣١
- الفوائد	٢٩٢،١٣٠	٢٠٧	١٨٣	٢٩٢،٥٢٠	٢٤٤،٠٤٤
- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٢٠٤،١٣٧	٤٦٦	٥،٧٢١	٢١٠،٣٢٤	٢٣١،٢٢١
- المصروفات الأخرى	٥٥،٢٨٧	٦٦١	٢،١٥٢	٥٨،١٠٠	٥٤،٧٩٩
- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٥٨،٢٠٨	٨،٥٠٦	٤٠،٢٩٧	١٠٧،٠١١	٧٤،٩٦١
جملة المصروفات	٧٢١،٣٦٧	١٢٨،٠٧٣	٨٦،٦٥٤	٩٣٦،٠٩٤	٨٦٤،٥٦٤
العجز (الفائض) النقدى	١٢٤،٣٤٦	١١٩،٨٠٣	٦٠،٨٨٩	٣٠٥،٠٣٨	٢٤٢،٢٨٧
# **صافى حيازة الأصول المالية**					
- المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول (بدون الخصخصة)	١٠،٣٦٠	٠	٤٧	١٠،٤٠٧	١٦،٢٨٠
- حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة)	٢٤،٦٨٩	٠	١٤٠	٢٤،٨٢٩	٢٥،٠٨٥
صافى حيازة الاصول المالية	١٤،٣٢٩	٠	٩٣	١٤،٤٢٢	٨،٨٠٦
العجز (الفائض) الكلى	١٣٨،٦٧٥	١١٩،٨٠٣	٦٠،٩٨٢	٣١٩،٤٦٠	٢٥١،٠٩٣
# **مصادر التمويل للعجز الكلي**					
= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية					
* إصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات	٣٩٤،٢٦٨	١٢٠،٠٥٨	٦٠،٥٧٢	٥٧٤،٨٩٨	٥٠٧،٨٢٥
. إقتراض من مصادر أخرى	٠	٠	١،٠٠٠	١،٠٠٠	١،٣٤٠
جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية	٣٩٤،٢٦٨	١٢٠،٠٥٨	٦١،٥٧٢	٥٧٥،٨٩٨	٥٠٩،١٦٥
= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الاجنبية					
. لتمويل الاستثمارات	٢٣	٠	٧٧	١٠٠	١٠١
. لتمويل الالتزامات الرأسمالية	٠	٠	٠	٠	٠
جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الاجنبية	٢٣	٠	٧٧	١٠٠	١٠١
اجمالي الإقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	٣٩٤،٢٩١	١٢٠،٠٥٨	٦١،٦٤٩	٥٧٥،٩٩٨	٥٠٩،٢٦٦
- يستبعد سداد القروض المحلية والأجنبية	٢٥٥،٣٦٦	٢٥٦	٦٦٦	٢٥٦،٢٨٨	٢٥٧،٩٢٣
صافي الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	١٣٨،٩٢٥	١١٩،٨٠٣	٦٠،٩٨٢	٣١٩،٧١٠	٢٥١،٣٤٣
- يضاف صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠ -	٠	٠	٢٥٠ -	٢٥٠ -
صافى مصادر تمويل العجز الكلى	١٣٨،٦٧٥	١١٩،٨٠٣	٦٠،٩٨٢	٣١٩،٤٦٠	٢٥١،٠٩٣

جدول رقم (٢٢)
موازنة الخزانة العامة
النتائج العامة للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الاستخدامات			الموارد			النتائج		
البيان	مشروع موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦	موازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥	البيان	مشروع موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦	موازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥	البيان	مشروع موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦	موازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥
إجمالى المصروفات	٩٣٦،٠٩٤	٨٦٤،٥٦٤	إجمالى الايرادات	٦٣١،٠٥٦	٦٢٢،٢٧٧	العجز النقدى	٣٠٥،٠٣٨	٢٤٢،٢٨٧
حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة)	٢٤،٨٢٩	٢٥،٠٨٥	متحصلات من الاقراض ومبيعات الأصول (بدون حصيلة الخصخصة)	١٠،٤٠٧	١٦،٢٨٠	صافى حيازة الأصول المالية	١٤،٤٢٢	٨،٨٠٦
إجمالى المصروفات وحيازة الأصول المالية	٩٦٠،٩٢٣	٨٨٩،٦٥٠	إجمالى الإيرادات ومتحصلات الإقراض	٦٤١،٤٦٣	٦٣٨،٥٥٧	العجز الكلى	٣١٩،٤٦٠	٢٥١،٠٩٣
سداد القروض المحلية والإجنبية	٢٥٦،٢٨٨	٢٥٧،٩٢٣	الإقتراض	٥٧٥،٩٩٨	٥٠٩،٢٦٦	صافى الإقتراض	٣١٩،٧١٠	٢٥١،٣٤٣
مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة	٢٥٠	٢٥٠	حصيلة الخصخصة	٠	٠	صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠-	٢٥٠-
الإجمالى	١،٢١٧،٤٦١	١،١٤٧،٨٢٣	الإجمالى	١،٢١٧،٤٦١	١،١٤٧،٨٢٣		٠	٠

الفصل الخامس

العلاقات مع الهيئات الاقتصادية

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

تقضي المادة الثالثة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته بشأن الموازنة العامة للدولة، بأن تشمل الموازنة العامة للدولة جميع الاستخدامات والموارد لأوجه نشاط الدولة التي يقوم بها كل من الجهاز الإداري ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وصناديق التمويل.

ولا تشمل الموازنة العامة للدولة موازنات الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادي التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء ويعد بشأنها موازنات مستقلة تقدم من وزير المالية إلى مجلس الوزراء لإحالتها إلى السلطة التشريعية لاعتمادها، وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنات المستقلة والموازنة العامة للدولة على الفائض الذي يؤول للدولة، وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات.

وتبعاً لذلك فقد تم إرسال مشروعات موازنات تلك الهيئات الاقتصادية إلى مجلسكم الموقر.

لذلك فإنه يتعين في هذا المقام الإشارة إلى العلاقات بين الموازنة العامة للدولة وبين الهيئات الاقتصادية في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ والتي تسفر عن:

مليار جنيه

البيان	مشروع موازنة ٢٠١٦/٢٠١٧	الربط ٢٠١٥/٢٠١٦	التغير
ما يؤول للموازنة العامة من الهيئات الاقتصادية	١٠٥,٥	١٣٤,٣	(٢٨,٨)
ما تدفعه الموازنة العامة للهيئات الاقتصادية	١٤٣,٠	١٥٨,٥	(١٥,٥)
الصافي	(٣٧,٥)	(٢٤,٢)	(١٣,٣)

من الملاحظ أن ما يؤول من الهيئات الاقتصادية في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ للموازنة العامة للدولة يبلغ (١٠٥,٥ مليار جنيه) فى حين أن ما تتحمله الموازنة العامة للدولة لتلك الهيئات يبلغ (١٤٣,٠ مليار جنيه) بصافى علاقة سالبة تقدر بنحو ٣٧,٥ مليار جنيه.

وتوضح الجداول أرقام (٢٥) ، (٢٦) ، (٢٧) العلاقة مع الهيئات الاقتصادية.

جدول رقم (٢٥)
بيان إجمالى ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ما يؤول للموازنة العامة للدولة	مشروع ٢٠١٧/٢٠١٦	ربط ٢٠١٦/٢٠١٥	التغير +	التغير -	ما يؤول من الموازنة العامة للدولة	مشروع ٢٠١٧/٢٠١٦	ربط ٢٠١٦/٢٠١٥	التغير +	التغير -
من الهيئات الاقتصادية					الى الهيئات الاقتصادية				
١- فائض الحكومة	٤٦,٩٢٢,٥٦٥	٥٩,٤٧٤,٠٩٢	٠	١٢,٥٥١,٥٢٧	١- الدعم (الإعانات)	١٢٩,٠٩١,٥٥٤	١٥٢,٦٢٧,٢٥١	٠	٢٣,٥٣٥,٦٩٧
٢- الضرائب الدخلية	٤١,٣٨٣,١٨٠	٥٨,٨٤٩,٧٦٠	٠	١٧,٤٦٦,٥٨٠	٢- المساهمات	١٢,٨١٩,٨٩٦	٤,٧٨٠,٢٣٧	٨,٠٣٩,٦٥٩	٠
٣- الإتاوات (قناة السويس ، هيئة البترول)	٧,٤١٤,٨٢٠	٦,٥٤٠,٩٦٨	٨٧٣,٨٥٢	٠	٣-اتحاد الإذاعة والتليفزيون (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة)	١,١٠٠,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	٠	٠
٤-الضرائب الدخلية عن سنوات سابقة	٠	٠	٠	٠	٤- الهيئة القومية للبريد (رسوم وعمولات)	٩,٠٠٠	٩,٠٠٠	٠	٠
٥- الرسوم	٧,٧١٥,٢٥٤	٧,٦١٢,٩٨٨	١٠٢,٢٦٦	٠					
٦- أخرى	٢,٠٦٧,٨٥١	١,٧٩٦,١٨٤	٢٧١,٦٦٧	٠					
جملة ما يؤول للخزانة	١٠٥,٥٠٣,٦٧٠	١٣٤,٢٧٣,٩٩٢	١,٢٤٧,٧٨٥	٣٠,٠١٨,١٠٧	جملة ما تدفعه الخزانة	١٤٣,٠٢٠,٤٥٠	١٥٨,٥١٦,٤٨٨	٨,٠٣٩,٦٥٩	٢٣,٥٣٥,٦٩٧
صافى العلاقة (زيادة ما تدفعه عن ما يؤول)	٣٧,٥١٦,٧٨٠	٢٤,٢٤٢,٤٩٦	١٣,٢٧٤,٢٨٤	٠	صافى العلاقة (زيادة ما يؤول عن ما تدفعه)	٠	٠	٠	٠
الإجمالى	١٤٣,٠٢٠,٤٥٠	١٥٨,٥١٦,٤٨٨	١٤,٥٢٢,٠٦٩	٣٠,٠١٨,١٠٧	الإجمالى	١٤٣,٠٢٠,٤٥٠	١٥٨,٥١٦,٤٨٨	٨,٠٣٩,٦٥٩	٢٣,٥٣٥,٦٩٧

-١٥,٤٩٦,٠٣٨ -١٥,٤٩٦,٠٣٨

جدول رقم (٢٦)
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيـــــــــــــــان	مشروع موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦	موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥	التغير
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة			
١ - فائض الحكومة من:			
الهيئة العامة للبترول	١٣،٩٥٠،١٨٩	٢٩،٠١٩،٧١٢	-١٥،٠٦٩،٥٢٣
هيئة قناة السويس	٢٣،٢٦٨،٣٨٦	١٩،٨٧٢،٥٥٣	٣،٣٩٥،٨٣٣
باقى الهيئات الاقتصادية	٩،٧٠٣،٩٩٠	١٠،٥٨١،٨٢٧	-٨٧٧،٨٣٧
إجمالى فائض الحكومة	٤٦،٩٢٢،٥٦٥	٥٩،٤٧٤،٠٩٢	-١٢،٥٥١،٥٢٧
٢ - ضرائب الدخل من:			
الهيئة العامة للبترول	١٠،٣٥٦،١٢٢	٢٦،٤٢٩،٦٦٥	-١٦،٠٧٣،٥٤٣
الهيئة العامة للبترول (الشريك الأجنبي)	١١،٠٦٢،٤٥٦	١٣،٥٣٨،٣٣٦	-٢،٤٧٥،٨٨٠
هيئة قناة السويس	١٨،١١٤،٢٥٧	١٧،٥٥٤،٠٣٥	٥٦٠،٢٢٢
باقى الهيئات الاقتصادية	١،٨٥٠،٣٤٥	١،٣٢٧،٧٢٤	٥٢٢،٦٢١
إجمالى الضرائب الدخلية	٤١،٣٨٣،١٨٠	٥٨،٨٤٩،٧٦٠	-١٧،٤٦٦،٥٨٠
٣ - الاتاوات من:			
الهيئة العامة للبترول	٤،٦٢٤،٨٢٠	٤،١٣٨،٤٦٨	٤٨٦،٣٥٢
هيئة قناة السويس	٢،٧٩٠،٠٠٠	٢،٤٠٢،٥٠٠	٣٨٧،٥٠٠
إجمالى الإتاوات	٧،٤١٤،٨٢٠	٦،٥٤٠،٩٦٨	٨٧٣،٨٥٢
٤ - الرسوم:			
ضرائب ورسوم سلعية	٦،٩٨٣،٩٠٣	٦،٩٦٧،٧٢٣	١٦،١٨٠
مغادرة الموانى	٢،٢٦٥	٢،٢٦٥	٠
رسوم مغادرة البلاد طبقا لقانون ٥٣ لسنة ١٩٨٠	٨٠،٠٠٠	٨٠،٠٠٠	٠
رسوم سوميد (هيئة البترول)	٣١٥،٠٠٠	٢٢٥،٠٠٠	٩٠،٠٠٠
رسم دمغة نوعى (هيئة البترول)	٣٣٤،٠٨٦	٣٣٨،٠٠٠	-٣،٩١٤
إجمالى الرسوم	٧،٧١٥،٢٥٤	٧،٦١٢،٩٨٨	١٠٢،٢٦٦
٥ - أخرى:			
المحول من هيئة الاوقاف إلى وزارة الأوقاف	٩٢٨،٦٥٠	٨١٠،٨٥٠	١١٧،٨٠٠
المحول من هيئة مشروعات التعمير إلى وزارة الزراعة (المراقبات)	٦،٥٠٠	٨،٢٠٠	-١،٧٠٠
الفوائد المعاد إقراضها التى تؤول للخزانة	١٥٦،١٩٠	١٢٥،٨٠٨	٣٠،٣٨٢
الأقساط المعاد إقراضها التى تؤول للخزانة	٥٩٨،٩٤٥	٤٩٩،٥٠٤	٩٩،٤٤١
المخصص من هيئة البترول للطرق والكبارى	٦٩،١٢١	٦٦،٠٠٠	٣،١٢١
المخصص لقطاع الخدمات الرئاسية	٦٩،١٢١	٦٦،٠٠٠	٣،١٢١
إعانات للغير (للمحافظات السياحية)	١٦،٠٠٠	٢٢،٠٠٠	-٦،٠٠٠
تكاليف خدمات المصالح	٢٢٣،٣٢٤	١٩٧،٨٢٢	٢٥،٥٠٢
إجمالى أخرى	٢،٠٦٧،٨٥١	١،٧٩٦،١٨٤	٢٧١،٦٦٧
إجمالى ما يؤول إلى الجهاز الإدارى للدولة	١٠٥،٥٠٣،٦٧٠	١٣٤،٢٧٣،٩٩٢	-٢٨،٧٧٠،٣٢٢

جدول رقم (٢٧)
ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الإقتصادية

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيـــــــــــــــان	مشروع موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦	موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥	التغير
١ - الدعم (الإعانات) الى:			
الهيئة العامة للبترول	٣٥،٠٤٢،٥٣٨	٦١،٧٠٣،٤٨٤	-٢٦،٦٦٠،٩٤٦
هيئة السلع التموينية	٤١،١١٥،٠٠٠	٣٧،٧٥١،٠٠٠	٣،٣٦٤،٠٠٠
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي - صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالقطاع الحكومى	٢٦،١٠٠،٠٠٠	٢٨،١٧٥،٤٠٠	-٢،٠٧٥،٤٠٠
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي - صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص.	٢٤،٠٠٠،٠٠٠	٢٢،٢٠٠،٠٠٠	١،٨٠٠،٠٠٠
باقى الهيئات الاقتصادية	٢،٨٣٤،٠١٦	٢،٧٩٧،٣٦٧	٣٦،٦٤٩
إجمالى الدعم (الإعانات)	**١٢٩،٠٩١،٥٥٤**	**١٥٢،٦٢٧،٢٥١**	**-٢٣،٥٣٥،٦٩٧**
٢ - المساهمات:	١٢،٨١٩،٨٩٦	٤،٧٨٠،٢٣٧	٨،٠٣٩،٦٥٩
٣ - إتحاد الإذاعة والتليفزيون (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة):	١،١٠٠،٠٠٠	١،١٠٠،٠٠٠	٠
٤ - الهيئة القومية للبريد:			
عمولة على أرصدة الشيكات	١،٠٠٠	١،٠٠٠	٠
عمولة على مبيعات وطوابع وأوراق الدمغة	٨،٠٠٠	٨،٠٠٠	٠
إجمالى الهيئة القومية للبريد	٩،٠٠٠	٩،٠٠٠	٠
إجمالى ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الاقتصادية	١٤٣،٠٢٠،٤٥٠	١٥٨،٥١٦،٤٨٨	-١٥،٤٩٦،٠٣٨

الخاتمة

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

لقد حرصت في عرضي المتقدم لمشروع الموازنة العامة للدولة المعروض على سيادتكم أن أؤكد على أن تنفيذ السياسات المالية إنما يسير بخطى متوازنة تحرص كل الحرص على الأبعاد الاجتماعية وتحقيق التنمية الشاملة كسياسة متصلة ومستمرة لحكومتنا، كما يسير في ذات الوقت بخطى متقدمة نحو تحقيق الأبعاد الاقتصادية للوصول لتنمية مستدامة مرتكزة على محاور الإنتاج والاستثمار وتهيئة المناخ الملائم لتنشيط اقتصادنا القومي.

كذلك فقد حرصت في بياني عن مشروع الموازنة العامة للدولة أن تكون المصارحة والمكاشفة والشفافية والواقعية هي نقاط الارتكاز التي تتحاور الحكومة من خلالها، وهو ما يظهر جلياً من خلال:

- تقدير اعتمادات الاستخدامات في الموازنة العامة في إطار إنفاق فعال ورشيد بما في ذلك الاعتمادات الاستثمارية وحرصاً على الالتزام بالحدود المخصصة دون تجاوزات.
- تقدير الموارد العامة المستهدفة في إطار القدرة التكليفية للمجتمع الضريبي وبمراعاة توجه الدولة نحو تنفيذ منظومة متكاملة تأخذ في حساباتها أهمية إعادة هيكلة بعض جوانب النظام الضريبى لإكسابها الفاعلية في الأداء وتحقيق العدالة الضريبية.
- تنفيذ سياسة مالية نشطة من خلال إدارة تدفقات المالية العامة لخزانة الدولة بأسلوب علمي سليم تحرص فيه على السيطرة على الدين العام وتقليل أعباء خدمته، وفى إطار تخطيط يوازن بين توفير التمويل اللازم من مدخرات حقيقية ومن سياسات الضبط المالى اللازم لتخفيض هذا الدين وربطه بالناتج المحلى الإجمالي.

- إن حقوق الدولة وملكيتها لمؤسساتها لابد وأن يحقق نتائج مثمرة، وأن إدارة هذه المؤسسات والملكيات العامة إنما ينبغي أن يكون لصالح الخزانة العامة، وأن يتحقق العائد الملائم على رؤوس أموال تلك المؤسسات دون إغفال لما يناط بالبعض منها من أداء في الدور الاجتماعي للدولة.

ولا أغفل أن أشير في هذا المجال إلى أهمية التنسيق الدائم والمستمر بين السياستين المالية والنقدية إعمالاً لحكم المادة (١٥) من قانون الموازنة العامة للدولة، وذلك تحقيقاً للانضباط المطلوب في الأداء الاقتصادي واستقرار سعر الصرف والحفاظ على القوة الشرائية للجنيه المصري والسيطرة على التضخم ورفع معدلات التصدير وتحسين موازنة المعاملات التجارية، وزيادة معدلات النمو بصفة عامة.

ويقيني أن التوجهات نحو الإصلاح والتنمية إنما تزداد عمقاً في إطار التشاور والتحاور البناء، وسيساعد ذلك على تحقيق رفعة هذا الوطن وتحقيق الخير لأبناء مصر العزيزة على قلوبنا جميعاً.

والله ولي التوفيق